ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/329683897

محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق

Book · December 2018

CITATIONS
0

READS
105

1 author:



سعود جايد مشكور
Al Muthanna University
143 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

Curriculum vitae Dr.saoud Ch. Mashkour View project

اثر الشبكات العصبية الاصطناعية في تحسين دور التدقيق الإلكتروني للكشف عن الاحتيال في التقارير المالية. The impact of artificial neural networks in improving the role of electronic auditing to detect fraud in financial reports. View project

All content following this page was uploaded by سعود جايد مشكور on 15 December 2018.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

محاسبة التضخم
بين النظرية والتطبيق

الاستاذ الدكتور

سعود جايد مشكور العامري

الطبعة الثانية

2014م

المقدمة

يعد التضخم من المواضيع الاقتصادية التي تنال أهمية بالغة وخاصة في دراسات المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، إذ أصبح الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما يؤول إليه من تناقص في القوة الشرائية لوحدة النقد وما يصاحبه من ارتفاع للأجور والمضاربة ، ظاهرة من الظواهر الملازمة للحياة الاقتصادية منذ الخروج من قاعدة الذهب في بداية السبعينات من القرن الماضي، بحيث لم تفلت أية دولة في العالم من الوقوع في مشاكل التضخم. كما أن التضخم ينعكس على الأفراد والشركات على حد سواء، فالضرر الناجم عن التضخم يصيب الأفراد مثلما يصيب الشركات، وخصوصا فيما يتعلق بانخفاض القوة الشرائية لرأس المال والفوائد بالنسبة للمدخرين والمستثمرين.

كذلك يضلل التضخم بالكامل إدارات الشركات من خلال إيقاعها في أوهام تحقيق الأرباح بينما هي في الواقع لا تمثل إلا أرباحا أسمية ،وذلك من خلال تشويه حسابات الربحية ،الأمر الذي إلى تطبيق القوانين الضريبية على مكاسب وهمية ، فضلا عن أن التضخم يضلل عملية تقدير القيمة الحالية للشركة أو قيمة ثروتها الفعلية .

واتساقا مع هدف الكتاب في توضيح طبيعة التضخم والآثار الناجمة عنه والمعالجات المعتمدة للحد من تلك الآثار وبالأخص على مستوى الشركات، فقد جاء الكتاب في عشرة فصول ، إذ تضمن الفصل الأول توضيحا لمفهوم التضخم وأنواعه وطرق قياسه والنظريات المفسرة له ، في حين تضمن الفصل الثاني آثار التضخم وطرق المعالجة المتبعة على المستويين الكلي والجزئي ، أما الفصل الثالث فقد خصص لتوضيح السلوكيات الناجمة عن التضخم ، وجاء الفصل الرابع كمدخل تحليلي لأساليب تعديل الكشوف المحاسبية ، وتضمن الفصل الخامس معالجة تأثير التضخم على عناصر الميزانية ، في حين تناول الفصل السادس تأثير التضخم على عائد الاستثمارات . أما الفصل السابع فقد بحث في تأثير التضخم على مجرى النقد ، وتطرق الفصل الثامن الى معايير تقييم الشركة في ظل التضخم ، وتضمن الفصل

التاسع توضيحا لإمكانية تطبيق محاسبة التضخم (القاعدة المحاسبية) في العراق ، وجاء الفصل العاشر والأخير ليتناول حالة عملية عن تعديل البيانات المحاسبية .

أن هذا الكتاب من حيث محتواه ومضمونه يخصص الى إدارات الشركات التي تقع على عاتقها مسؤولية اتخاذ القرارات المالية والإدارية والاجتماعية والتي يعتمد نجاحها على نظام المعلومات المحاسبي الموضوعي والواقعي .

وفي الختام فلا يدعي المؤلف الكمال لهذا الكتاب فالكمال لله وحده، إلا أنه يعد مساهمة متواضعة يمكن من خلالها النظر إلى المعالجات التي تستخدم في الحد من آثار التضخم على القرارات الإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية. نأمل أن يستفيد كل من الباحثين والدارسين والمحاسبين والمستفيدين بشكل عام مما ورد في هذا الكتاب والله الموفق.....

المؤلف

2014

الفهرس

التسلسل	المضمون	رقم الصفحة
	المقدمة.....	
	الفصل الأول	
	التضخم	
	المفهوم ، الأنواع، طرق القياس ، النظريات	
	أولا: تاريخ التضخم	
	ثانيا : مفهوم التضخم	
	ثالثا : النظريات المفسرة للتضخم	
	رابعا: معايير تصنيف التضخم	
	خامسا: قياس التضخم	
	الفصل الثاني	
	آثار التضخم وطرق المعالجة	
	أولا- أثار التضخم	
	ثانياً- سياسات معالجة التضخم	

	ثالثاً ـ أهداف معالجة وتعديل أثار التضخم الفصل الثالث السلوكيات الناجمة عن التضخم أولاً :ـ المضامين القانونية والضريبية والاجتماعية للتضخم ثانياً :ـ التضخم وتغيير السلوكيات الفصل الرابع مدخل تحليلي لأساليب تعديل الكشوف المحاسبية أولاً : الكشوف المحاسبية في ظل غياب التضخم ثانياً : الكشوف المحاسبية في فترة التضخم المنتظم ثالثاً : أثر اختلاف مستويات الأسعار على الكشوف والنتائج المحاسبية الفصل الخامس تأثير التضخم على عناصر الميزانية أولا:ـ الميزانية في ظل انخفاض قيمة العملة النقدية ثانياً :ـ الطرائق المحاسبية المستخدمة في تقييم عناصر الميزانية ثالثاً :ـ التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع الفصل السادس تأثير التضخم على عائد الاستثمارات أولاً :ـ الأسس العامة لحماية عائد الاستثمار . ثانياً :ـ التضخم والثوابت المالية . الفصل السابع تأثير التضخم على مجرى النقد (التدفق النقدي)	

أولاً : معدل الخصم أو كلفة رأس المال
ثانياً : تقييم مجرى النقد المرتبط بالاستثمار

الفصل الثامن
معايير تقييم الشركة والتضخم

أولاً :- المعايير الشخصية
ثانياً:- المعايير التقليدية (المحاسبية)
ثالثاً :- المعايير الاقتصادية

الفصل التاسع
إمكانية تطبيق محاسبة التضخم في العراق
(القاعدة المحاسبية للتطبيق في العراق)
أولا :- المعلومات المحاسبية والتضخم .
ثانيا :- مشكلات التضخم في الوظيفة المالية والمحاسبية .
ثالثا :- أساليب معالجة اثر التضخم الاقتصادي على الكشوف المالية .
رابعا :- القاعدة المحاسبية (8) الصادرة في العراق .
الفصل العاشر
تعديل البيانات المحاسبية
(حالة عملية)
أولاً :- الطريقة المباشرة لتعديل النتيجة (الربح)
ثانياً : الطريقة الشاملة لتعديل جميع الحسابات
ثالثاً :- اختلاف النتائج الحقيقية عن النتائج الظاهرية

المصادر العلمية
أولاً:- المصادر العربية
ثانيا: - المصادر الأجنبية

الفصل الأول

التضخم
المفهوم ، الأنواع، طرق القياس ، النظريات
Inflation
Concept, Kinds ,Methods of Measurement, Theories

أولا: تاريخ التضخم Date of inflation

ثانيا: مفهوم التضخم The concept of inflation

ثالثا: النظريات المفسرة للتضخم The theories that explain inflation

رابعا: معايير تصنيف التضخم Classification criteria for inflation

خامسا: قياس التضخم Inflation measured

الفصل الأول

التضخم

المفهوم ، الأنواع ، طرق القياس ، النظريات

Inflation

Concept, Kinds, Methods of Measurement, Theories

إن النظرة الموضوعية لظاهرة التضخم التي عدت الظاهرة الأولى في القرن العشرين تقود إلى الحكم على إنها تعتبر إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمـة والنامية على حد سواء، إلا إن الفكر الاقتصادي اخذ يرسي دعائم وشواهد حكمه الايجابي على اعتبار التضخم ظاهرة اقتصادية صحية في مضمار النمو واستحداث التنمية وانه يجب عدم اعتباره ظاهرة تنموية عائقة، والمشكلة هنا ليست في التضخم ذاته وإنما في كيفية استخدامـــه والتحكم فيه ومعالجة المشاكل الناجمة عنه.

كما إن موضوع التضخم يعد من أكثر المواضيع التي حظيت بالأبحاث في السنوات الأخيرة، وبالرغم من ذلك ما زال في حاجة إلى المزيد خاصة بالنسبة الى البلدان النامية في مجال السياسات والمعالجات لكسر حدة التضخم أو تجاوز أثاره، فبينما حققت البلدان المتقدمة بعض النجاحات في محاربة هذه الظاهرة والحد من آثارها يقف العديد من الدول النامية لحد الآن موقفا ضعيفا لتحقيق معالجة حقيقية لهذه الظاهرة .

وبالنظر لكون الدراسة في هذا الكتاب تتركز على تحديد أساليب لمعالجة مشـاكل التضخم التي تعاني منها الشركات والأفراد نتيجة آثاره على النشاط الاقتصادي فإنه من الضروري إلقاء الضوء على التعاريف والتحاليل الفكرية النظرية والمدرسية لظاهرة التضخم مع التطرق لأهم مسبباتها وعوامل نشأتها وأنواع التضخم والسياسات النقدية والمالية لضبط التضخم. وعليه فأن هذا الفصل يتناول المحاور التالية:-

أولا: تاريخ التضخم Date of inflation

ثانيا: مفهوم التضخم The concept of inflation

ثالثا: النظريات المفسرة للتضخم The theories that explain inflation

رابعا: معايير تصنيف التضخم Classification criteria for inflation

خامسا: قياس التضخم Inflation measured

أولا: تاريخ التضخم Date of inflation

لابد من الإشارة في بادئ الأمر الى انه لا يوجد هنالك تاريخ عالمي محدد لبداية حدوث التضخم كما انه لم يكن سابقا ينـــظر إليه كما ينظر إليه حاليا من حيث مفهومه وقياس مداه ودرجة تأثيره وبغية أن يكون هنالك توضيح للفترات التي حدث فيها التضخم يمكن استعراض تاريخ التضخم على شكل حقب زمنية وحسب المعلومات المتوفرة عن ذلك وكما يلي:-

1- الحقبة الزمنية الأولى: حدوث التضخم في فترة ما قبل التاريخ

لابد من الضروري التأكيد قبل استعراض المعلومات التاريخية في هذه الحقبة بأن هنالك حالات من ارتفاع الأسعار قد حدثت قبل الميلاد في بقاع مختلفة من العالم نتيجة لحالات من القحط والجفاف مرت بها أجزاء من المعمورة أدت إلى ارتفاع مؤقت للأسعار سرعان مازال بزوال أسبابه ولعل مسألة الجفاف في مصر في العهود الفرعونية والمؤشرة في سورة يوسف من القران الكريم ((قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا ما تأكلون * ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون)) الآيتين (47 و48) ،

خير دليل على ذلك والتي خلفت شحة في المنتجات الزراعية وبالأخص الحبوب أعقبتها موجة في ارتفاع الأسعار آنذاك تم تجاوزها بحزمة من الإجراءات الاقتصادية وعلى مدى سنوات من بينها شراء الحبوب وتخزينها ثم تقنين توزيعها على مواطني مصر في سنوات الشحة .

وتشير المعلومات التاريخية كذلك الى أن هنالك موجة تضخم (ارتفاع بالأسعار) قد حدث بحدود عامي 220- 218 قبل الميلاد في الإمبراطورية الرومانية نتيجة الحروب التي شنتها الإمبراطورية حيث عمدت الدولة الى تخفيض نقاء عملتها المعدنية ووزنها لتمويل عملياتها العسكرية فأفضى ذلك الى الارتفاع بالأسعار.

2- الحقبة الزمنية الثانية : حدوث التضخم في الألف الثاني الميلادي

لقد تكرر حدوث التضخم النقدي في اقتصاديات عدد من الدول، إذ يشير التاريخ كذلك إلى أن هنالك موجة من التضخم قد اجتاحت بلاد الصين منذ استخدامها للأوراق النقدية كأول دولة بالعالم تستخدم هذه الأوراق في أوائل القرن العاشر الميلادي, ومع تزايد إصدار الأوراق النقدية فيها نشأ التضخم النقدي في القرن الحادي عشر والثاني عشر واستمر الاقتصاد الصيني يعاني من الحالات التضخمية المفرطة لحين إلغاء الحكومة التعامل بالأوراق النقدية في منتصف

القرن الخامس عشر الميلادي، وبذلك يعد هذا الأجراء أول معالجة للتضخم من خلال استخدام السياسات النقدية .

كذلك حدثت موجة من التضخم في عدد من بلدان أوربا في القرن السادس عشر الميلادي بسبب الاستعمار الاسباني لأجزاء من القارة الأمريكية الجنوبية وزيادة إصدار العملة المعدنية لسد الاحتياجات المتزايدة عليها وحدثت موجة من ارتفاع الأسعار في انكلترا وفرنسا في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي بسبب النمو الذي حدث فيهما كما حدث نفس الشيء في اليابان وبالأخص في النصف الثاني من القرن السابع عشر كما توالت بعد ذلك موجات التضخم النقدي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي في العديد من دول العالم ومن بينها مصر إذ يشير التاريخ الى أن الأسعار قد ارتفعت فيها (عام 1215 هجرية) لجميع المواد والسلع المتداولة في السوق حتى ارتفع سعر كل شيء عشرة مرات وأكثر، مما أدى الى اضطراب جميع المعاملات الخاصة بالإفراد وأسعار البضائع والعقارات.

3- الحقبة الزمنية الثالثة: حدوث التضخم في العصر الحديث

على الرغم من أن القرن العشرين يدخل في التصنيف التاريخي ضمن الألف الثاني الميلادي إلا انه سيتم هنا الإشارة إليه بصورة منفردة ذلك أن هذه الظاهرة أصبحت من المشاكل الاقتصادية الكبيرة في العصر الحديث وأصبحت لها أدبيات اقتصادية وإحصائية ومقاييس ومعالجات على المستوى الكلي والجزئي .

لقد حصلت موجات من التضخم في العصر الحديث في العديد من البلدان وفي كافة أنحاء المعمورة وكان أشدها هو ما عانت منه ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وتحديدا عام 1923 إذ ارتفعت الأسعار فيها بصورة مذهلة بحيث أن الفرد في تلك الفترة يحمل نقوده في عربة حينما يذهب إلى السوق لشراء احتياجاته من السلع، وكان العمال يتسابقون للخروج من المعامل ومعهم أجورهم ليشتروا بها قبل أن ترتفع الأسعار، وبالطبع عندما يحدث ذلك فالأجور تخضع للمساومة في كل يوم وقبل بدء العمل, كذلك تعرضت الكثير من البلدان خلال الحرب العالمية الثانية لارتفاع كبير بالأسعار فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 1345% في فرنسا و4735% في ايطاليا أما في ألمانيا والصين فقد تضاعفت معدلات التضخم في أيام قليلة، ومثل ذلك حدث في دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي التي شهدت مديات تضخم وصلت الى أكثر من 500% في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.

كما تعرضت اقتصاديات عدد من بلدان أوربا الشرقية الى التضخم بين عامي 1944-1946، كذلك اجتاحت العالم موجة من التضخم عام 1973 في أعقاب ارتفاع أسعار النفط .كذلك

شهد العصر الحديث ابرز حالات التضخم النقدي في يوغسلافيا عام 1990 بعد انهيار المعسكر الاشتراكي الى جانب حدوث وتائر تضخمية عالية في روسيا والمكسيك وغيرها، كذلك التضخم بالأسعار الذي حدث في العراق منذ عام 1990 بعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عليه، إذ بلغ معدل التضخم في عام 2000م أكثر من (1000%) .

ويلاحظ أن هذه الحالات من معدلات التضخم العالية قد اقترنت بالحروب والهزائم والثورات والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا فان التضخم كظاهرة ليس امرأ حديثا بل أن جذوره التاريخية قديمة غير أن تصاعد الاهتمام بقضية التضخم بدأ يتجلى بشكل ملحوظ على صعيد الفكر الاقتصادي وكذلك على ساحة الدراسات الاقتصادية التطبيقية منذ الحرب العالمية الأولى، والواقع آن تزايد الاهتمام بقضية التضخم لم يأتي كنتيجة للتطور التلقائي للعلوم الاقتصادية ولكنه يرجع إلى تغيرات أساسية حدثت على صعيد الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منذ الثلاثينات من القرن الماضي تعد في مجملها من تأثيرات التضخم النقدي وانعكاساته، ومن ابرز ذلك التطور الذي شهده النظام النقدي وشيوع النقود الائتمانية التي هي أكثر أنواع النقود عرضة للتقلبات والتغيرات.

كما يلاحظ ومن خلال الوقائع والأحداث التاريخية أن التضخم يتطور بمرور الزمن وباتجاه واحد وغير قابل للتراجع كما يلاحظ المتتبع للشؤون الاقتصادية بوضوح أن الأسعار تنمو وتتطور خلال الزمن، فأسعار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ليست بمثل أسعار عقد التسعينات من القرن العشرين لذلك فأن التضخم لم يعد اليوم حدث عرضي يزول بزوال الأسباب التي أدت إلى ظهوره، وإنما يشكل ظاهرة تلازم اغلب اقتصاديات بلدان العالم.

ثانيا : مفهوم التضخم The concept of inflation

لا يزال مفهوم التضخم كان عرضة إلى الاختلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية، ويرجع سبب ذلك الى أن نظرية التضخم قد مرت بتطورات عديدة تبعا لتطور الفكر، لذلك فقد عـرف التضخم بطرق مختلفة وقد تم التوصل الى أن هنالك ثلاث اتجاهات لتعريف التضخم أولهما يعرف التضــخم بناءا على مسبباته والثاني يعرفه بناءا على أسبابه والثالث يعرف التضخم بناءا على مظـاهره وأسبابه وكما يلي:

الاتجاه الاول: يعرف التضخم بناءا على مسبباته، إذ يؤكد الاقتصادي فريدمان M. Friedmanبأن التضخم هو ظاهرة نقدية دائما كذلك يرى Goulborn التضخم بأنه قدر كبير

من النقود تطارد قليلا من السلع، وهذا ما يؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال إيجاد العلاقة بـين كمية النـقود كسبب والأسعار كنتيجة.

الاتجـاه الثانـي: يهـتم بأسباب التضخـم ومظـاهره الخـارجية، يعـرف الاقتصـادي (Emie .J Memes) يعرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكنزيـة عموما وفي هذا الإطار يعرفه كينز (Keynes) بأنه ضالة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب، ويعرفه ليرنر (Lerner) بأنه زيادة الطلب على العرض أي أن مؤيدو هذا الاتجاه أبدوا أرائهم فـي تعريف التضخم بالنظر الى مصادره الرئيسة، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أيضا أن الطلب يزداد بزيادة العرض النقدي أو الطلب الحقيقي على السلع والخدمات المتوافرة في حين أن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج او بفعل العوامل الخارجية كالحروب.

الاتجاه الثالث: يعرف التضخم بالتركيز على خصائص ومظاهر التضخم والآثار الناتجة عنه وهو الاتجاه السائد حاليا بـين معظم الاقتصاديين حيث يصـف التضـخم بأنه الارتـفاع المستمر والملموس في المستويـات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن ومن هؤلاء الاقتصاديين روبنسون Robinson الذي يعرفه بأنه (ارتفاع الأسعار) بينما يعرفه فلامان (Flaman) بأنه (حركة الارتفاع العام بالأسعار) وقد أيد الكثير من المفكرين الاقتصاديين هؤلاء في تعريفهم للتضخم بأنه الارتفاع بالأسعار حتى أصبح هذا التعريف شائعا بين الجميع، وقد اشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت بأنه تضخما .

لكن يبقى السؤال المطروح قائما حول متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمرا أو مؤقتا أي ما هي المدة اللازمة لاعتباره مؤقتا أو مستمرا وما هو المعدل المطلوب الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها لكي يعتبر معدلاً تضخميا مقبولا.

في ضوء هذه الاتجاهات الثلاث فأنه يمكن تعريف التضخم بأنه (كل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار)، أي أن التضخم يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع والخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع والخدمات، وفي مثل هذه الحالة فأن الزيادة في الطلب الكلي(إنفاق المستهلكين وإنفاق الدولة على السع والخدمات) ستترجم الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الى جانب ذلك لابد من التأكيد بأنه ليس كل ارتفاع بالأسعار يعتبر تضخماً فقد يحصل ارتفاع في أسعار سلعة معينة أو مجموعة سلع كالسلع والمنتجات الزراعية مثلاً لأسباب تسويقية أو إنتاجية محصورة بتلك السلع كتأثير العوامل المناخية على الإنتاج، أوقد تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال مواسم معينة كالأعياد مثلاً، مثل هذه التغيرات السعرية لا تعتبر تضخماً، ومن هنا فأنه يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع بالمستويات العامة للأسعار الذي يتصف بالاستمرارية والشمول لجميع السلع والخدمات .

ثالثا : النظريات المفسرة للتضخم

The theories that explain inflation

هنالك العديد من أنواع التضخم التي تتعدد أسباب حدوثها ومدى حدتها تأثيراتها وأن هنالك العديد من النظريات تبحث عن السبب الأصلي لظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار لغرض وضع السياسات العلاجية لها، وهنالك العديد من النظريات التي لم تتفق بشكل عام على تقرير سبب التضخم، وأن جميع هذه النظريات تدعم من أصحابها بحجج تبدو قوية ومتماسكة وهذا يؤشر حقيقة أن هنالك أكثر من سبب للتضخم وأن هنالك أكثر من نظرية تبحث في تفسيره، وعلى الرغم من ذلك فأن معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي .

كما يرى العديد من الاقتصاديين أن التضخم في الدول النامية يعود الى الأختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، وبناء على ذلك فأن النظريات المفسرة لأسباب التضخم يمكن تقسيمها الى ثلاث نظريات هي :

- نظريات الطلب (جذب الطلب).
- نظريات العرض(دفع النفقة) .
- النظرية الهيكلية.

1- نظريات جذب الطلب Theories of Attract Demand

هنالك العديد من الأفكار والنظريات التي تنطوي تحت لواء الإطار العام لنظرية فائض الطلب في تفسيرها للتضخم حيث يمثل جذب الطلب الفرع الرئيسي لها، إذ يقع ضمن إطار زيادة الطلب العام ويعرف بأنه مبالغ نقدية كبيرة الكم تطارد سلعاً قليلة العدد نسبياً، أي أن هذا النوع من التضخم ينتج بسبب زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على الإجمالي المعروض منها وسيتم تناول أهم النظريات التي أكدت على جانب الطلب وكما يلي :

(1) النظرية الكمية للنقود Quantity theory of money

تعبر هذه النظرية عن وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية بالنسبة الى تضخم الطلب، إذ أنها نشأت في أطار الفكر الكلاسيكي، وكانت هذه النظرية أول إشارة الى تضخم الطلب، فلقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر الى النقود في بادئ الأمر لتحديد قيمتها على أنها من السلع الأخرى باعتبار أن النقود المعدنية سلعة من السلع كباقي المعادن تخضع للعوامل والقوى التي تؤثر في تحديد هذه السلع ومنها العوامل المتصلة بالعرض والطلب، وأن التغيرات الحاصلة في قيمة النقود إنما ترجع الى تغيرات تلك العوامل المتصلة بالطلب والعرض بالأسواق، كما أن التضخم لم يكن من المشاكل الأساسية التي اهتم بها التحليل الكلاسيكي في بادئ الأمر، إذ أنه من الثابت أن الأسعار خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهي فترة انطلاق معظم الاقتصاديات الرأسمالية لم تشكل ارتفاعات محسوسة يعتد بها ومن ثم لم تشكوا معظم هذه الاقتصاديات من مشاكل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي .

وتعد النظرية الكمية للنقود أولى النظريات التي حاولت تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث فيه مستندةً الى فروض الفكر الكلاسيكي (والتي أهمها مرونة الأسعار والأجور، وسيادة المنافسة الكاملة، واعتماد الإنتاج على عوامل حقيقية وليس نقدية)، كما أن النقود ليست إلا وسيط للتبادل .

وقد كانت بدايات هذه النظرية تعود أصلاً الى جون بودان (1530-1596) الذي أشار الى بعض العوامل التي تسبب ارتفاع الأسعار ومنها التغير في مستوى النشاط الاقتصادي، إذ ساد رأيه طوال القرنين السابع والثامن عشر وظهرت أرائه أيضا في كتابات العديد من الاقتصاديين الذين أعقبوه .

كما لعبت هذه النظرية دوراً رئيسياً في تفسير التقلبات في قيمة النقود ومن ثم تحديد هذه القيمة وذلك كأحد العوامل التي أعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات والآثار الناتجة عنها وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها وخاصة منذ القرن التاسع عشر والى ما بعد الحرب العالمية الأولى .

ويعد الاقتصادي فيشر Fisher (1868-1947) أول من وضع صيغة رياضية جسدت أفكاره النقدية، إذ حاول أن يجعل هذه الصيغة التي عرفت بمعادلة التبادل أداته التحليلية لتوضيح العوامل المفسرة لتقلبات المستوى العام للأسعار من خلال تأكيده للعلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واعتبرت هذه الصيغة بمثابة تفسيرا لقيمة النقود إذ تنسب التضخم الى

تزايد كمية النقود مستندةً الى جانب عرض النقود، بمعنى أن قيمة النقود تخضع للقوى نفسها التي تخضع لها أية سلعة في السوق فتحدد قيمة النقود عند تساوي العرض مع الطلب عند نقطة التوازن ومن ثم ترجع التقلبات التي تطرأ على قيمة النقود من وقت الى آخر الى تغير الظروف المتصلة بالطلب أو بالعرض أو كليهما معاً مستخدمةً في ذلك ما يسمى بمعادلة التبادل التي تبين أن التغير في قيمة النقود يرتبط عكسياً مع التغير في كميتها وبالنسبة نفسها أذا بقيت العوامل الأخرى والمتمثلة بسرعة دوران النقود وكمية المبادلات من السلع والخدمات ثابتة مع تغير النقود، وفي الوقت نفسه تتناسب كمية النقود طردياً مع مستوى الأسعار وهو متغير تابع أي أن أي تغيرات تحدث في الكميات النقدية لا بد أن تنعكس على الأسعار بنفس النسبة وبنفس الاتجاه وأن توقف كمية النقود عن الزيادة يعني توقف الأسعار عن الارتفاع .

وقد صاغ فيشر صيغته من خلال المعادلة الآتية :

$$M.V = P.T$$

حيث أن :

M : كمية النقود المتداولة (خلال فترة زمنية) .

V : سرعة تداول النقود وهي ثابتة حتى على المدى القصير لأنها ترتبط بالعوامل السلوكية مثل الرغبة بالاحتفاظ بالنقود والعوامل التقنية والعوامل المؤسسية كتطور المصارف والأسواق المالية وهذه عوامل كلها ثابتة حتى في الأمد القصير، كما أن V تعني كذلك عدد المرات التي تتداول فيها العملة النقدية خلال مدة زمنية معينة .

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم التبادل (وهي كل عملية بيع وشراء سوءا كانت السلعة قديمة أو جديدة)

وهي ثابتة لوجود الاستخدام الكامل حسب الافتراضات التي وضعها الكلاسيك .

وبغية التوصل الى فهم هذه المعادلة يمكن اخذ المثال التالي :

بافتراض أن إحدى الدول تنتج سلعة معينة (واحدة فقط) وان الكمية المنتجة من هذه السلعة هي 375 الوحدة في السنة وتباع هذه السلعة بسعر 20 دينار للوحدة الواحدة وكمية النقود في هذه الدولة هي 300 دينار، كما أن سرعة تداول النقود فيها يصل الى 25 مرة للدينار الواحد في السنة الواحدة وبتطبيق المعادلة :

$$M.V = P.T$$
$$(300)(25) = (20)(375)$$
$$7500 = 7500$$

هذا التطابق في جانبي المعادلة يمثل الحالة الطبيعية في الاقتصاد وان أي زيادة في كمية النقود سوف تنعكس أو تظهر في واحدة من المتغيرات الأخرى المتبقية، فمثلا يمكن توضيح تأثير زيادة كمية النقود على السعر من خلال التالي :

بافتراض أن كمية النقود في المثال أعلاه قد زادت بنسبة 1% بحيث وصلت الى 330 دينار، ففي هذه الحالة سوف يرتفع السعر (بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى) بنفس النسبة وهذا ما يمكن توضيحه أدناه :

$$P = \frac{M.V}{T}$$

$$P = \frac{(330)(25)}{375} = 22$$

هذا يعني أن سعر هذه السلعة قد ارتفع بمقدار 1% عن السعر السابق، وكذلك الحال بالنسبة الى المتغيرات الأخرى في المعادلة، فزيادة كمية النقود يجب أن يقابلها وبنفس النسبة زيادة في الكميات المنتجة من هذه السلعة أو سوف تؤدي الزيادة الى انخفاض سرعة التداول .

وقد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات أهمها :

1. تقوم نظرية كمية النقود تقوم على علاقة ميكانيكية لتأثير التغير في كمية النقود على الأسعار في الاقتصاد القومي بصورة متناسبة، فقد ترتفع الأسعار لأسباب حقيقية وليس نقدية كما هو الحال في البلدان النامية .
2. أن المتغيرات التي تتضمنها المعادلة الأساسية لنظرية كمية النقود ليست مستقلة بعضها عن البعض كما تفترضها النظرية وأن هنالك فروض أخرى للنظرية لا تتصف بالواقعية كفرض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج وثبات سرعة تبادل النقود.
3. تجاهل النظرية لدور النقود كمصدر للقيمة وتبنيها الرأي الذي يعدها كمصدر للتبادل فقط، كما أن هنالك صعوبة في تطبيق قانون العرض والطلب على النقود لتحديد قيمتها للطبيعة الخاصة للنقود .
4. عدم تطرق النظرية لسعر الفائدة ولم تأخذه في الحسبان على الرغم من أهمية التغيرات في كمية النقود وتأثيرها على سعر الفائدة .

وعلى الرغم من تلك الانتقادات فقد أدت هذه النظرية التي ربطت بين حجم النقود ومستوى الأسعار في الماضي دوراً كبيراً جعل منها محط اعتبار لم تفلح في القضاء عليه كلياً كافة الانتقادات الموجهة لها.

فضلا عن أن هذه النظرية تجد حضورها في التطبيق في المكان والزمان الذي تبالغ فيه السلطات النقدية في إصدار النقود الورقية، كما أن هذه النظرية مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها، ويقر الاقتصادي هانسن بأن النظرية الكمية للنقود قد تكون طريقة ممتازة لتحليل التطور التضخمي في البلدان النامية .

(2) النظرية الكنزية Keynesian theory

وتسمى كذلك بنظرية فائض الطلب أو جذب الطلب إذ تقوم على أساس أن التضخم يعود إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي الى خلق فائض طلب ينعكس على زيادة معدلات التضخم .

كما أن النظرية الكنزية بنيت على الانتقادات الموجهة الى النظرية الكلاسيكية، إذ انطلق كينز من أن النقود كوسيط للتبادل في البداية وأن التغير في المستوى العام للأسعار له علاقة طردية مع التغير في كمية النقود، أي أن هذه النظرية هنا لم تخرج عن النظرية الكلاسيكيية لكن الجديد هنا أن كينز عد النقود مخزن للقيمة وتؤثر في سعر الفائدة وحجم الاستثمار، أن تحليل كينز للتضخم والذي ظهر في كتابه (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود) عام 1936م أضاف بعداً جديداً لتفسير العملية التضخمية من خلال التفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي، أي أن الزيادة في الطلب الكلي التي تتضمن زيادة الأنفاق الكلي بشقيه العام وبضمنه الاستثمار العام والخاص وكذلك زيادة صافي عائد التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ستؤدي الى حالة تضخمية، إذ أكد كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع والخدمات من جهة، وأسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية ، وهنا ميز بين حالتين :

- **الأولى: حالة الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل :**

عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل أي أن زيادة الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الكلي (لأن الجهاز الإنتاجي يفتقد المرونة عند مستوى التشغيل الكامل)، فأن التضخم هنا يعبر عن الفجوة ما بين حجم الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة في ارتفاع مستوى الأسعار السائدة، وعند حجم معين من الطلب الكلي الفعلي يتحدد مستوى التوازن في الاقتصاد

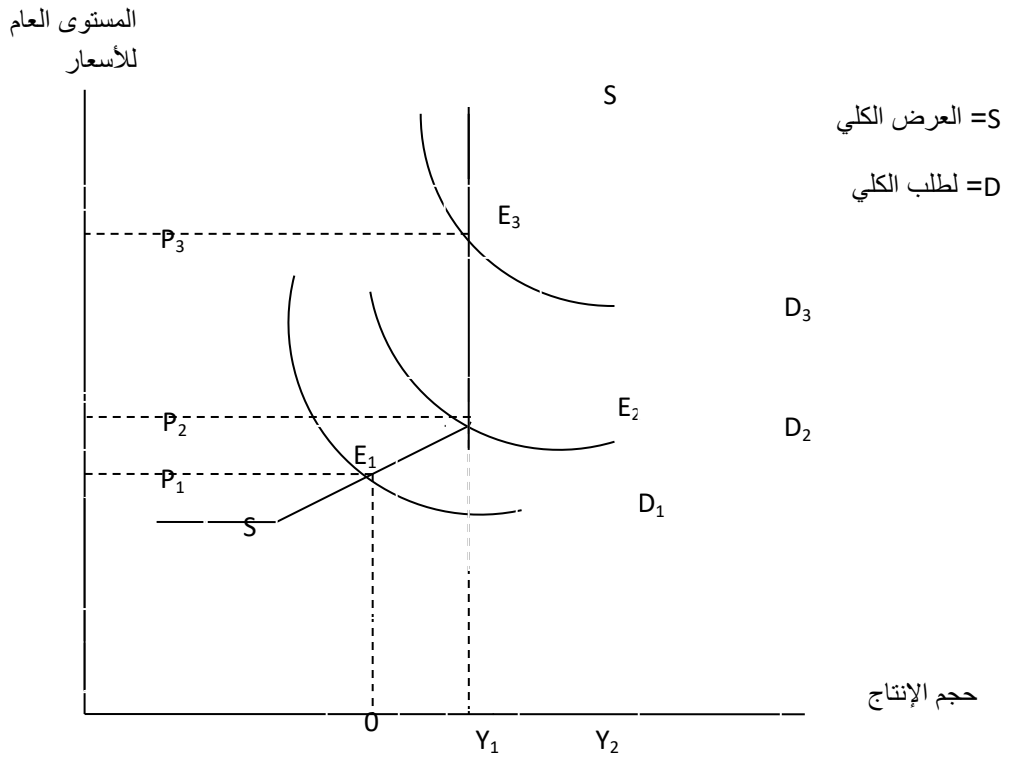
القومي ولكي يبقى الاقتصاد القومي عند ذلك المستوى من التوازن يجب أن يتوازن الطلب الفعلي مع مستوى الاستخدام الكامل، فارتفاع المستوى الخاص بالطلب الكلي الفعلي عن مستوى الاستخدام الكامل يؤول الى ظهور التضخم .

ان هذه النظرية ربطت التضخم بالاستخدام الكامل للموارد وجعلت التضخم بديلاً للبطالة، فإذا ما أريد الحد من ارتفاع الأسعار لابد من تخفيض الطلب الكلي الذي سيؤدي الى انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة .

❖ **الحالة الثانية : حالة الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل :**

وهي الحالة التي لا يكون فيها الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظيف الكامل إذ لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد استغلت بشكل كامل أو قد وصلت إلى أقصى طاقاتها في الإنتاج، يرى كينز هنا بأن الزيادة التي قد تحدث في الطلب ستتمكن من إيصال العرض من السلع والخدمات إلى زيادة مناظرة له في الطلب وهذا بدوره يؤدي الى زيادة حركة المبيعات ومن ثم ينعكس ذلك على أرباح المنتجين مما يحفزهم على تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة وغير المستغلة، كذلك أشار كينز إلى أن عجلة التوظيف ما أن تسير للأمام وتستغل الطاقات العاطلة وتوظف الأيدي العاملة غير المستخدمة ويزداد الضغط على عناصر الإنتاج لبعض القطاعات والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعارها قطاعياً، فأنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية بالظهور حتى لو لم يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل وهو ما أسماه كينز بالتضخم الجزئي وهو ما سيرد ذكره عند استعراض أنواع التضخم في الفقرات اللاحقة، والشكل (1) يوضح ذلك بيانيا :

شكل – 1 نظرية جذب الطلب



يلاحظ من الشكل أعلاه أن مستوى الأسعار P_1 لا يتضمن أي تضخم ذلك أن الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل عند Y_1 من حجم الإنتاج أي أن الموارد الاقتصادية لا تكون مشغلة بكاملها وبذلك تحافظ الأسعار على ثبات مستواها والمعروض من السلع يسد الطلب عليها أو أن أي زيادة في الطلب تقابلها زيادة مناظرة في العرض .

وعند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل والإنتاج الكامل عند Y_2 من حجم الإنتاج أي أن الوحدات الإنتاجية تقترب في حالة استخدام كامل لطاقاتها ومواردها، والطلب الكلي عند مستوى D_2 فأن الأسعار ترتفع الى مستوى P_2 أي أن التضخم يبدأ بالظهور،ويعبر عن الفجوة ما بين حجم الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى الاستخدام الكامل، بحيث تتمثل تلك الفجوة في ارتفاع مستوى الأسعار السائدة، أما في حالة زيادة الطلب الكلي الفعال الى أكثر من مستوى الاستخدام الكامل أي ارتفاع منحنى الطلب الى D_3

والتي لا يقابلها زيادة في مستوى الإنتاج، فأن هذه الزيادة في الطلب الكلي ستنعكس في زيادة في الأسعار تصل الى مستويات أعلى من الأسعار السابقة يعبر عنها بـ P_3 مما يؤدي الى نشوء ما يسمى بالتضخم الجامح .

من جانب آخر قد يرافق التضخم مطالبة نقابات العمال برفع الأجور بنسبة أكبر من الزيادة في الإنتاج، كما انه يقع غالباً في أوقات الانتعاش وقد عد كينز هذا النوع من التضخم حافزاً على زيادة الإنتاج نتيجة الأرباح المتحققة منه لذا فقد تعمل السلطات النقدية في أوقات الكساد الدوري على خلقه بغية تحقيق قدر أكبر من التوظيف فهو إذاً ليس تضخماً حقيقياً وإنما قد ينشأ ذلك نتيجة عدة عوامل منها:

1. ظهور الاختناقات الناتجة عن قصور عرض بعض مستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها.
2. ارتفاع الأجور بصورة عامة نتيجة للزيادة في الطلب على العمل .
3. هنالك سلع مرنة الإنتاج كالسلع الصناعية يمكن زيادتها حسب الزيادة في الطلب عكس السلع الزراعية والتي تميل أسعارها الى الارتفاع بمجرد تزايد الطلب عليها .

وتولد الميول التضخمية نتيجة لما تحاوله مجاميع المنتجين والمشروعات الاحتكارية من زيادة إيراداتها برفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل .

يلخص مما تقدم بأنه على الرغم من أن اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك تركز حول أثر التغير في الرصيد النقدي على التضخم لكن كينز نقل الاهتمام الى تيار الأنفاق، وينتج التضخم وفقاً لهذا التفسير نتيجة لزيادة مجموع الأنفاق الكلي على قيمة الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، وهذا ما يؤكد فصل العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار نظراً لأن سرعة التداول الدخلية يمكن أن تتجه للتغير، ومن ثم يحدث تغير في المستوى العام للأسعار بالرغم من بقاء عرض النقد على ما هو عليه، ومع ذلك فهنالك أتفاق بين كلا الفريقين حول طبيعة تضخم الطلب والذي ينشأ نتيجة لزيادة الأنفاق النقدي على العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل .

(3) النظرية النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو) :

Modern Monetary Theory (School Chicago)

حدثت إضافات وتجديدات مهمة على التحليل الكلاسيكي بظهور ما يعرف بالمدرسة النقدية الحديثة أو مدرسة شيكاغو التي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي فريدمان وهاري جونسون

وولتر ومعظم اقتصاديو صندوق النقد الدولي، وقد اعتمدت في تحليلاتها على نظرية كمية النقود الكلاسيكية مع إعطاءها بعض التفسيرات الجديدة لتحليل أزمة التضخم ألركودي .

هذه الأزمة التي بدأت في سبعينات القرن العشرين والتي لم يعد حتى للآراء الكنزية تفسير حول كيفية تعايش التضخم المرتفع مع البطالة المرتفعة، إذ أثبت هؤلاء قصور المدرسة الكنزية في مواجهة هذه الأزمة في إطارها النظري التحليلي وفي طابعها العملي، إذ راجت أفكار هذه المدرسة خلال تلك الفترة وأصبحت وصفة في صياغة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول لمعالجة مشاكلها الاقتصادية .

تؤكد مدرسة شيكاغو كذلك أن الظاهرة التضخمية ترجع الى الزيادة في عرض النقود وهذا ما يسمى باتجاه النقديين (Monetarist)، والفكرة العامة لديهم تتمثل في أن السبب الأساسي وراء الارتفاع المستمر في الأسعار هو الزيادة المستمرة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب على النقود، وأن عرض النقود يمكن التحكم فيه من قبل السلطات النقدية وأن سبب الأختلالات يرجع الى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقود المتحكم به من قبل تلك السلطات .

من هنا فأن التضخم من وجهة نظر مدرسة شيكاغو ظاهرة نقدية بحتة تعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، ولما كان عرض النقود تتحكم فيه السلطات النقدية فإن مفكري تلك المدرسة اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على الأسعار حيث بين فريدمان أن عرض النقود نادراً ما يتغير في الأجل القصير وأنه في الأمد الطويل يتوقف على عاملي المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد وكلفة الاحتفاظ بالنقود، ومن ثم فأن الأفراد في حالة وجود زيادة في عرض النقود لديهم تفوق طلبهم فأنهم يلجئون للتخلص منها عن طريق زيادة الأنفاق وهو الأمر الذي سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما ينادي النقديون (Monetarist) على ضرورة أن يلعب سعر الفائدة دور فعال وأن يسهم في تحقيق هدف ضبط معدلات نمو كمية النقود، ويرى هؤلاء أن ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على ضمان تحقيق الاستخدام الكامل لأن العمل على تحقيق هذا الهدف يؤدي الى تجميد حركة النظم وتعطيل فاعلية القوانين الاقتصادية واليد الخفية التي تصحح الأخطاء بطريقة آلية، كما يرى هؤلاء أن دور الدولة يجب أن ينحصر في تأدية الوظائف المعروفة وتنفيذ مشاريع البنى الأرتكازية، كما يؤمن هؤلاء بأن نسبة من البطالة يجب أن تسود في النظام الاقتصادي القائم حتى يمكن كسر حدة الأجور وتماسك نقابات العمال.

2- نظريات تضخم دفع النفقة

Theories of inflation to pay alimony

يتضح من استعراض النظريات السابقة أن تضخم الطلب يعني فائض في الطلب يؤدي الى زيادة في الأسعار ومن ثم الأجور وهو عكس تضخم النفقة حيث أن التسلسل ألسببي في هذا النوع من التضخم بحسب آراء مفكري نظرية دفع النفقة يسير باتجاه معاكس لأن الدافع المبدئي في هذه الحالة يتحقق نتيجة للزيادة في الأجور النقدية أو أسعار باقي المدخلات الأخرى مؤدياً بالتالي الى زيادة أسعار السلع والخدمات النهائية لمواجهة هذه الزيادة في النفقات، ومن هنا فأن أصحاب هذه النظرية وبالرغم من أنهم لم يستبعدوا التأثيرات الكمية أو تأثيرات الإنفاق لكنهم حصروا اهتمامهم بارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة الأجور.

تشير الدلائل التاريخية والاقتصادية الى أنه بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عام 1957 عجزت نظرية فائض الطلب في تفسير ارتفاع الأسعار، إذ أثبتت التجارب والتحليلات أنه حتى أذا ما تخلص اقتصاد ما من كل آثار فائض الطلب فأن الأسعار قد تميل الى الارتفاع وذلك لأن التطورات الاجتماعية والاقتصادية قد أثبتت وجود أسباب أخرى غير قوى فائض الطلب تعمل على أيجاد التضخم، الأمر الذي أدى الى إعادة النظر في تفسير التضخم، وبعدها بدأ التفكير بأهمية جانب العرض، ويعد (ديوزنبري) رائداً في هذا المجال أثر نشر مقالة بعنوان ديناميكية التضخم عام 1950م إضافة الى الاقتصادي (أكلي) الذي سار على نفس نهجه بتأكيده أمكانية تأثير عوامل الكلفة والطلب على خلق تضخماً في الأسعار.

وقد بدأ اهتمام أصحاب هذه النظرية بتحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح وكذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور في ظل افتراض سوق تسوده سيطرة احتكارية تتمكن من خلالها الاحتكارات من رفع الأسعار نتيجة لارتفاع التكاليف إضافة الى انخفاض مرونة الطلب على عنصر العمل ودور النقابات في التأثير على عرض العمل ورفع الأجور.

لقد أثارت النظرية جدلاً واسعاً في الخمسينات من القرن العشرين بين أصحاب الشركات ونقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم إذ ادعت النقابات بأن ارتفاع الأجور هو ناتج عن ارتفاع مسبق بالأسعار، بينما أصر أصحاب الشركات على العكس بأن ارتفاع الأسعار ناتج عن ارتفاع مسبق بالأجور، ألا أن الكثير من الاقتصاديين أشار الى أن العملية الكامنة وراء التضخم الناشئ عن التكلفة تعمل وفقاً للسيناريو التالي :

(بسبب زيادة الأجور بواسطة نقابات العمال تقوم المؤسسات بزيادة أسعار سلعها وخدماتها في محاولة لحماية هوامش ربحها، وتؤثر زيادة الأسعار هذه على تكاليف المؤسسات الأخرى وتكاليف معيشة المستهلكين، وعندما ترتفع تكاليف المعيشة يشعر العمال بأن لهم الحق بالحصول على احور أعلى من أجل تعويض تكاليف المعيشة العالية، وتحول المؤسسات ثانية هذه الزيادة الى المستهلكين على شكل زيادة سعرية وأن ما يدعى بلولبية الأسعار والأجور يمثل عمق التضـخم الناتـج عن التكلفة).

ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤشرات الاقتصادية قد برزت في فترة السبعينات القرن العشرين دفعت باتجاه عدم اقتصار تحليل أسباب التضخم على حالة ارتفاع معدل الأجور أو السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى، فمثلا تسبب ارتفاع السعر العالمي للبترول، أثر حرب تشرين عام 1973م في ارتفاع مفاجئ في تكلفة الإنتاج في جميع البلدان المستوردة للبترول مما أدى الى صدمة عرض تلقائية أدت الى ارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه البلدان، من جانب آخر فأن البلدان النامية التي تعاني أساساً من مشكلة التضخم قد لا يكون لنقابات العمال فيها تأثيرا على تحديد الأجور أو رفعها ومن ثم عدم تأثير هذا العامل على أحداث تغييرات فاعلة في الأسعار، في حين قد يكون لعامل أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة تأثيراً هاماً في تفسير التضخم في هذه البلدان، فكلما أرتفع سعر مستلزمات الإنتاج المستوردة كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات وأدى ذلك الى ظهور ضغوط تضخمية .

3- **النظرية الهيكلية** Structural theory

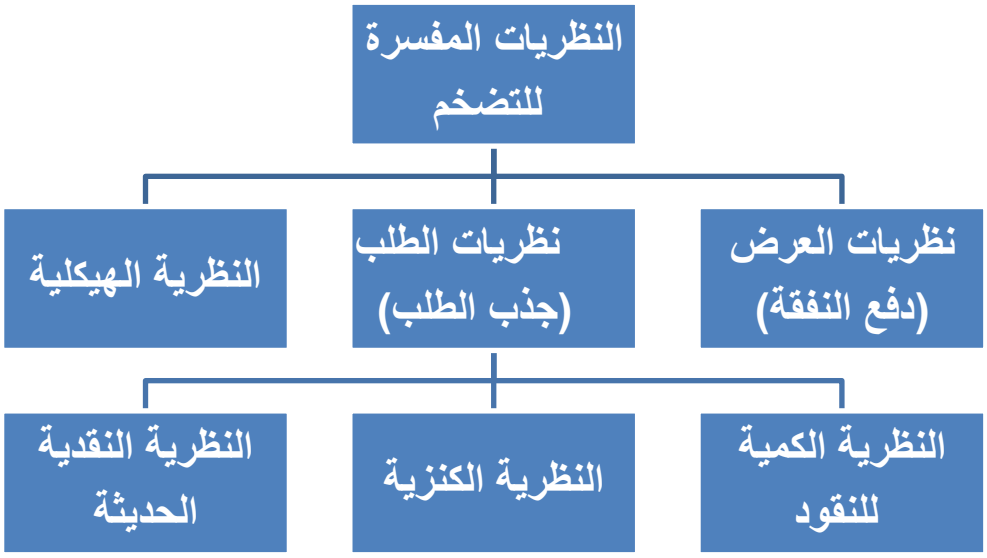
تعد النظرية الهيكلية (المنسوبة الى المدرسة الهيكلية التي يتزعمها الاقتصادي راؤول بريبش Raul Prebisch) أحدث تفسير للتضخم وخاصة في الدول النامية التي تسعى الى تحديث وتنمية اقتصادياتها، وهو تفسير يذهب الى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، إذ يعتقد الهيكليون أن التضخم حتمياً في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على نحو سريع مع وجود عوائق هيكلية والتي يعرفها الاقتصادي ثورب (Thorp) بأنها أوجه أساسية معينة من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة أو أخرى تمنع التوسع، أي أن التضخم لا يجوز تفسيره بالزيادة غير الطبيعية في كمية النقود أو نتيجة لسوء الإدارة النقدية والمالية، وإنما يفسر بمجموعة الأختلالات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تكون وراء الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود وسبباً في الإدارة النقدية والمالية السيئة، فمعاناة اقتصاديات الدول النامية من

الأختلالات الهيكلية العديدة تمثل الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الضغوط التضخمية بها، إذ أن التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تحقيقها عن طريق آلية السعر التي تعمل ضمن هياكل سوقية غير تامة تماماً وتتصف بمحدودية الموارد وهكذا تظهر النواقص أو العجوزات وعدم التوازن، فالاقتصاديات النامية مثلاً بحاجة الى استثمارات كبيرة في البنى التحتية والتي لا تعطي مردودها إلا بعد فترة من الزمن تسمى بفترة التفريخ وهي الفترة التي تنقضي بين الأنفاق على المشروع وتحقيقه للإنتاج، خلال هذه الفترة يؤدي استمرار الأنفاق الاستثماري الى ارتفاع المدخولات النقدية ومن ثم ارتفاع الطلب الاستهلاكي بمعدلات عالية لا تتناسب مع زيادة الطاقات الإنتاجية أي ارتفاع الطلب الكلي بمعدلات تفوق زيادة المعروض من السلع والخدمات وهذا يؤدي كذلك الى أن الارتفاع في ألأسعار يبقى حتى في حالة وجود بطالة عالية.

كذلك ربط أصحاب النظرية الهيكلية التضخم بعوامل أخرى منها تعاظم مشكلة الغذاء لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد اعتماد البلدان النامية على الخارج لاستيراد المواد الغذائية أي إن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها مما يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بهذه البلدان، يعاضد ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها الى جانب تحيز السياسات الاقتصادية في تلك الدول ضد القطاع الزراعي وتوجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات الى قطاعي الصناعة والخدمات، وللدلالة على ذلك هو تزايد التضخم في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية مع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية .

من جانب آخر فأن الزيادة في موارد النقد الأجنبي غير كافية لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الواردات الناجمة عن زيادة معدل النمو السكاني وجهود تنمية وتحديث القطاع الصناعي الذي سعت إليه البلدان النامية، كما إن انخفاض عوائد الصادرات يخفض أيضاً الإيرادات الحكومية ويؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات يتمخض عنه هبوط في قيمة العملة مما يؤثر مباشرة على ارتفاع الأسعار ومن ثم حدوث التضخم .والمخطط التالي يوضح النظريات المفسرة للتضخم :

المخطط (1)



رابعا: معايير تصنيف التضخم

Classification standards of inflation

هنالك العديد من معايير تصنيف التضخم تختلف باختلاف النظريات المفسرة له والآثار المترتبة عليه، وعلى الرغم من أن هذه المعايير قد أفضت الى أنواع مختلفة للتضخم الإ انه من الصعب الفصل بين هذه الأنواع في أحيان كثيرة لأنها مترابطة ومتشابكة الى حد قد يتضمن أحد أنواع التضخم أنواعاً أخرى، هذا فضلاً عن أن هنالك سمة مشتركة تجمع بين جميع الأنواع المختلفة للتضخم تتمثل في عجز النقود في أداء وظائفها أداءا كاملا.

ومن هنا فقد اعتمدت المعايير التالية للتمييز بين أنواع التضخم المختلفة فيما يلي أهمها:-

1- معيار التحكم أو الرقابة الحكومية على التضخم :

Despotism standard on inflation

يظهر هذا المعيار تأثير تدخل السلطات الحكومية وإشرافها على جهاز الأسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة لتلك الأسعار والتأثير فيها، إذ ينطوي تحت ظل هذا المعيار نوعين من الاتجاهات التضخمية.

(1) التضخم المكبوت أو الحبيس: Repressed or trapped inflation

التضخم المكبوت يعني التضخم المؤجل بإجراءات حكومية أي أن هنالك زيادة في الأسعار من الممكن وقوعها لو غابت مجموعة من الإجراءات مثل الرقابة الحكومية والتقنين الرسمي بواسطة استخدام البطاقات التموينية وسياسة دعم لأسعار بعض السلع والخدمات الأساسية.

وغالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزياً، أي أن الأسعار لا ترتفع فيه نتيجة السياسات والقيود الحكومية ويطلق عليه التضخم المقيد، ومن الجدير بالذكر أن معظم اقتصاديات أوربا الغربية قد عانت من هذا النوع أثناء الحرب العالمية الثانية ولجأت كذلك الى استخدام نظام البطاقات التموينية، كما تلجأ إليه الآن الكثير من البلدان النامية بفرضها سياسات سعرية لمكافحة الاتجاهات التضخمية.

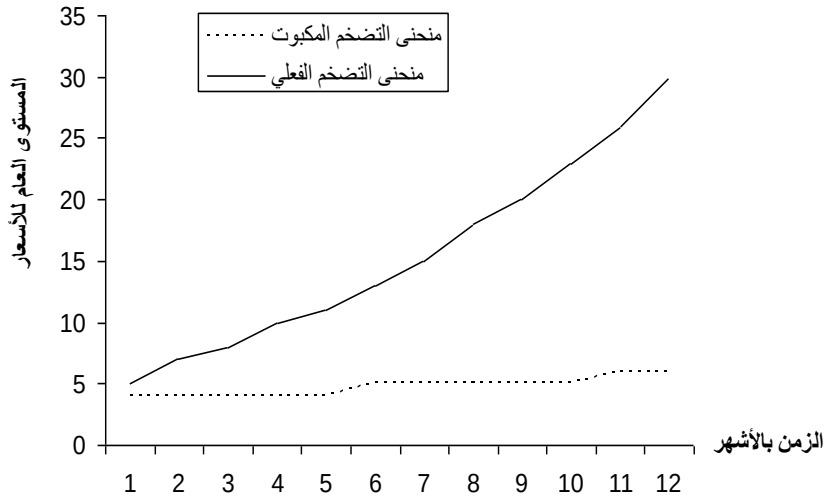
ومن مظاهر التضخم المكبوت هو ظهور الطوابير على المحلات التجارية وظاهرة السوق السوداء وهو بخلاف التضخم البارز أو الظاهر الذي ترتفع فيه الأسعار بصورة مستمرة وبحرية استجابةً لقوى السوق، أي انه مع وجود القيود والسياسات التي تتحكم بالأسعار لا يعني ذلك إطلاقا عدم وجود ضغوط تضخمية والدليل على ذلك ما حدث بعد زوال الحكومات الاشتراكية في دول الاتحاد السوفيتي سابقا ودول أوربا الشرقية وما أعقبه من ارتفاع كبير بالأسعار بشكل فاق كل توقع .

إن ما حدث في دول المعسكر الاشتراكي السابق حدث كذلك في العراق، فعلى الرغم من أن فترة التسعينات قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار الكثير من السلع والبضائع والخدمات باستثناء مفردات البطاقة التموينية نتيجة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليه عام 1990م فان الفترة التي تلت احتلال العراق في عام 2003م قد شهدت ارتفاعاً كبيراً كذلك في أسعار السع والخدمات، وسجلت دوائر التخطيط والإحصاء نسباً سنوية متزايدة لأرقام التضخم

امتصت الكثير من الزيادات في الرواتب التي جرى تعديلها ثلاث مرات منذ عام 2003م ولغاية عام 2008م لتواكب الارتفاع بالأسعار.

ومن هنا فأن التضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف الى منع الظروف القائمة لتضخم ظاهر من التعبير عن نفسها وان هذا التضخم يظهر بشكل سريع بزوال تلك السياسة نتيجة لتلك الظروف والاختلالات الموجودة في الاقتصاد المعني، وهذا ما يوضحه الشكل (2) :

شكل -2 التضخم المكبوت



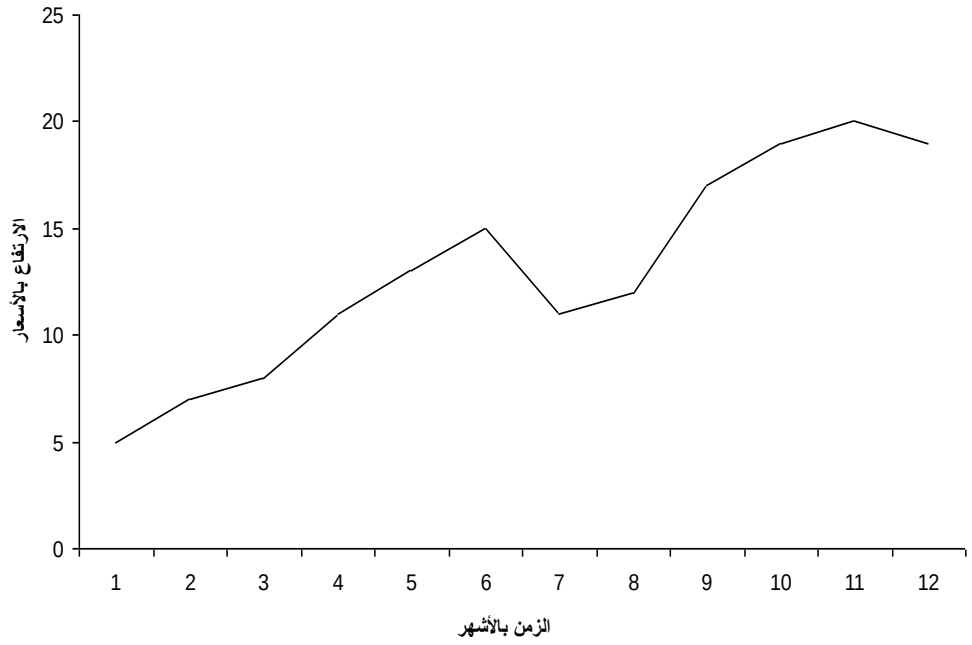
إذ يلاحظ من الشكل أعلاه أن منحنى التضخم المكبوت والمسيطر عليه بإجراءات حكومية يكون عند مستويات أسعار منخفضة جدا مقارنة بمنحنى التضخم الموجود فعلا في حال غياب الرقابة الحكومية على الأسعار .

(2) التضخم الظاهر أو الصريح : Apparent or explicit inflation

يتسم التضخم الظاهر بارتفاع الأسعار بدون أي تدخل حكومي استجابة لفائض الطلب أو غيرها من الأسباب وقد يكون هذا الارتفاع ارتفاعاً كبيراً في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع في الدخول النقدية وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، وتبعا لذلك تتجلى مواقف السلطات السلبية مما يؤدي الى تفشي هذه الظواهر التضخمية وتندفع بصورة متسارعة في تضخمها وتراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة اكبر من التداول النقدي للكميات النقدية

المتداولة . وتتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين، ويوضح الشكل (2) منحنى التضخم الظاهر والذي قد يتخذ أشكالا أخرى وفقا لوتائر التضخم السائدة :

شكل - 3 منحنى التضخم الظاهر



يلاحظ من الشكل (3) بأن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب بدون تدخل غير طبيعي من السلطات، وينعكس هذا النوع من التضخم أيضا على ارتفاع الأجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بشيء من المرونة.

2- معيار مدى حدة الضغط التضخمي

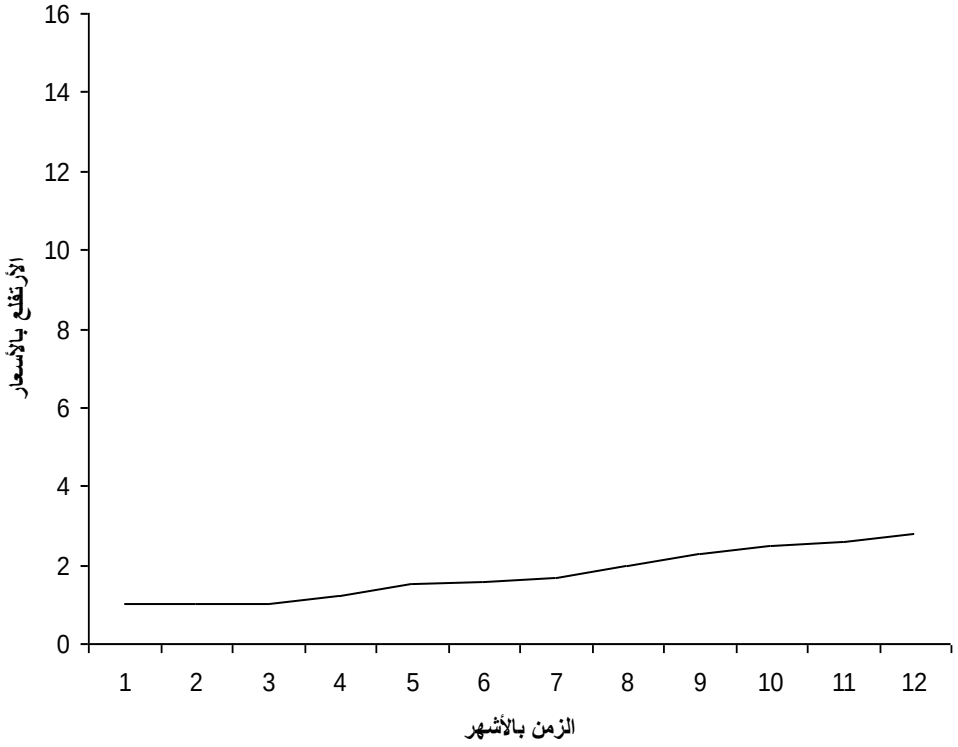
(1) التضخم الزاحف Creeping Inflation

يحدث التضخم الزاحف عندما تزداد القوة الشرائية باستمرار بنسبة اكبر من نسبة عرض السلع وعوامل الإنتاج، ويعد هذا النوع من التضخم من أدنى أنواع التضخم، إذ تبدأ الزيادة في الأسعار بصورة بطيئة وتدريجية ويكون فيها مستوى الأنفاق النقدي معتدلا وتكون زيادات الأسعار بنسبة تتراوح بين (2-3%)، وتظهر في البلدان التي تمر بمرحلة نمو حقيقي ولا يترتب عليه سعي الأفراد للتخلص من النقود وقد ظهر هذا النوع من التضخم في الولايات

المتحدة الأمريكية وانكلترا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أثناء الرواج الاقتصادي وكان السبب يرجع الى الارتفاع في الأجور .

يوضح الشكل (4) منحنى التضخم الزاحف، إذ يلاحظ إن ارتفاع المنحنى يكون ضمن مستويات متدنية من مستوى الأسعار.

شكل -4 التضخم الزاحف



ينظر بعض الاقتصاديين الى هذا النوع من التضخم بأنه ليس ضارا بالاقتصاد القومي بل يعدونه من أكثر الأنواع التضخمية حدوثا في الحياة الاقتصادية بالنسبة للكثير من البلدان، في حين أن هنالك بعض الاقتصاديين يعدونه خطيراً ويجب القضاء عليه قبل أن يتحول الى تضخم جامح.

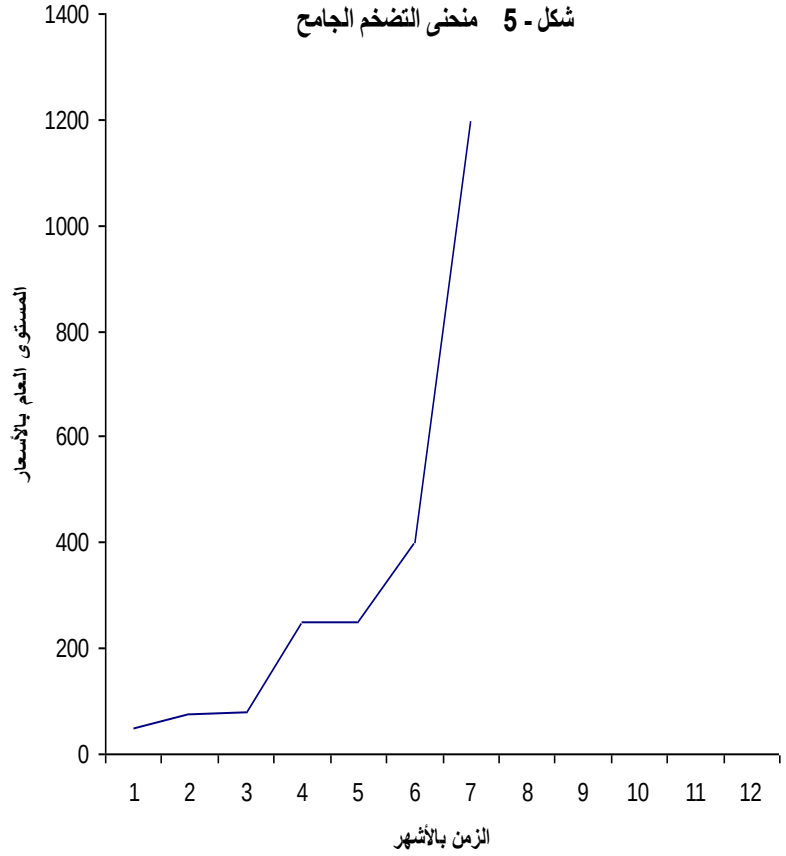
ففي ظل الاقتصادات الصناعية الحديثة ينطوي هذا التضخم على قوة دخلية هائلة ويميل للاستمرار بنفس ذلك المعدل، وبصورة عامة فأن هذا النوع من التضخم يجعل للاقتصاد معدل تضخم مستقر ومنظور وبشكل شبه ثابت تتكيف علـيه توقعـات الأفراد، فعندما تتمتع الأسعار بالاستقرار النسبي نتيجة الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم تتزايد ثقة الأفراد بعملتهم لكونها تحتفظ بقيمتها، وكنتيجة لذلك يقبل الناس على إبرام عقود طويلة الأجل بشروط نقدية وذلك لتوافر

الثقة لديهم بأن الأسعار النسبية للسلع التي يقومون ببيعها أو شراءها لن تنحرف عن مسارها الأساس.

لقد شهدت معظم الدول الصناعية ذلك النوع من التضخم المنخفض على مدار العقد الأخير من القرن الماضي، إلا أن هذا المعدل المستقر والذي يميل للاستمرار قد تعتريه صدمة فيتحرك بالانخفاض أو بالارتفاع.

(2) التضخم **الجامح أو المفرط** : **Hyper or excessive inflation**

يقصد بالتضخم الجامح هو التضخم الذي ترتفع فيها الأسعار بشكل كبير وقد عرفه الاقتصادي كيغن (Cagan) بأنه الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدل يتعدى الـ 50% شهريا و1000% سنويا، وعادةً ما يوصف هذا النوع من التضخم بالمتطرف والذي يتحقق من خلال زيادات سريعة وحادة في الأسعار بحيث أن قيمة النقود تنخفض بصورة سريعة إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بشكل كبير وخلال فترة زمنية قصيرة، وتزداد فيه سرعة تداولها ولذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم وعدم الاحتفاظ بها حتى يتم تجاوز الانخفاض السريع والحاد في قوتها الشرائية وذلك بأنفاقها بأسرع ما يمكن والاحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقدية، أي أن النقود فيه تتوقف عن العمل كمستودع للقيم، وكما حصل في بعض الدول، وكمثال على ذلك ما حدث في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وكمثال قريب ما حدث في العراق منذ فترة التسعينات ودول يوغسلافيا السابقة في التسعينات كذلك، والشكل (5) يوضح منحنى الأسعار المتوقعة، (التضخم الجامح) والذي يتعدى منحنى الأسعار الفعلية :



ومن أبرز الخصائص للتضخم الجامح التضخم المفرط الذي تعرضت له البلدان المذكورة هي :

1. تزايد الأسعار بمعدل اكبر من كمية النقود وسرعة تداولها، وعلى سبيل المثال ما حدث في ألمانيا إذ أصبح هنالك عجز في كمية النقود على الرغم من أن آلات إصدار النقود تعمل ليل نهار .

2. انتشار التوقعات المستقبلية باستمرار الارتفاع في الأسعار الفعلية مما يدفع الأفراد (وكما تمت الإشارة إليه) الى تفعيل شراء السلع لخزنها كما تدفع المنتجين الى الإنتاج لغرض التخزين وليس للبيع الفوري مما ينجم عنه فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي لصالح تكوين فائض في الطلب يزيد من أرباح المنتجين والبائعين ويرفع من معدلات الأسعار والأجور.

3. هبوط سرعة تداول النقود في المراحل الأولى للتضخم، وقد حدث ذلك بعد الحـرب العالمية الأولى وبالتحديد للفترة من 1922-1923م لاعتقاد الأفراد بعودة الأسعـار إلى سابق عهدها، فاحتفظ الأفراد بالعملة نتيجة لذلك ولكن هبوط سرعة تداول النقود وتدهـور قوتها الشرائية أدى إلى تزايد طباعة النقود من قبل السلطات النقدية والذي ترتب عليه ارتفاع الأسعار وفقدان العملة لوظائفها.

4. إن الأسعار غير المستقرة التي تميز التضخم المفرط يرافقها تحرك الأجور بصورة متكررة.

من جانب آخر فقد عرف كيغن(Cagn) التضخم الجامح بأنه الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدل 50% شهرياً ويتفق اغلب الاقتصاديين بأنه أشد أنواع التضخم أثاراً وضررا على الاقتصاد القومي إذ أن الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف تترك آثارا ضارة وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها.

كما إن للتضخم الجامح تأثيرات سلبية على قطاع التجارة الخارجية إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الاستيراد من الخارج وهبوط الصادرات لارتفاع أسعارها وعدم قدرتها على التنافس في الأسواق الخارجية وبالتالي تسرب العملات الصعبة الى الخارج وانخفاض قدرة الاقتصاد القومي على تمويل الاستيراد، وأخيرا ستؤدي هذه النتائج الضارة بالاقتصاد القومي الى اتخاذ الحكومة إجراءات نقدية محددة لاستعادة الثقة بالعملة المحلية وتحقيق الاستقرار النقدي وفي مقدمتها فرض الرقابة على عرض النقد والتحويل الخارجي.

3- معيار درجة شمول التضخم

يرى كينز أن هنالك نوعين من التضخم هما :

(1) التضخم الفعلي Actual inflation

يقصد بالتضخم الفعلي هو التضخم الذي يبلغ فيه الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل وعليه أن أي زيادة في الطلب تتبعها زيادة العرض عندها يكون منحى العرض الكلي عديم المرونة نهائيا فترتفع الأسعار، وهذا النوع من التضخم يتجسد لدى كينز في مفهوم الفجوة التضخمية إذ يؤكد كينز إمكانية علاج هذا التضخم من خلال تخفيض الأنفاق ورفع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة وغير ذلك من إجراءات تخفيض الطلب .

(2) التضخم الجزئي Partial Inflation

ينشأ التضخم الجزئي من ارتفاع الأسعار قبل الوصول الى مرحلة التشغيل الكامل وسببه اختناقات في مفاصل العملية الإنتاجية، إذ تؤدي زيادة الأنفاق الـى زيادة الدخول ومن ثم يزداد الطلب ويتفوق على العرض، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال الى محاولة زيادة الإنتاج المقترن برفع الأجور والمدخلات وتحصل قفزة في الأسعار تصل الى أعلى حد لها (في ظل هذا الفرض) كلما اقتربت من التشغيل الكامل. وقد تم توضيح هذين النوعين ضمنا عند شرح النظريات المفسرة للتضخم في المواضيع السابقة.

4- معيار مدى تأثير العوامل الخارجية

♦ **التضخم المستورد Imported inflation**

يقصد بالتضخم المستورد هو التضخم المحكوم بعوامل خارجية يظهر تأثيرها جلياً على مستوى الأسعار المحلية، فكلما زاد تأثير هذه العوامل في المستوى العام للأسعار كلما يكون تأثير التضخم كبيراً وبالعكس، وعرف هذا النوع من التضخم بأنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وتعد الدول النامية أكثر المجموعات الدولية استيرادا للتضخم بحكم تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي وارتفاع درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي، وعموماً يزداد التضخم في دولة ما كلما ارتفع الميل الحدي والمتوسط للواردات وزادت نسبة الواردات الى الناتج المحلي ألأجمالي. وتقاس نسبة التضخم المستورد في الدولة من خلال المعادل التالية :-

نسبة التضخم المستورد= (قيمة الواردات × معدل التضخم العالمي) ×100÷ قيمة الناتج المحلي

يلاحظ من خلال المقياس أعلاه بأنه كلما ازدادت درجة اندماج الاقتصاد النامي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي كلما كانت حساسية (Sensibility) هذا البلد لاستيراد التضخم قوية، أي كلما ازدادت الواردات إلى الناتج المحلي ألأجمالي كلما ازدادت حساسية الاقتصاد النامي لاستيراد التضخم، وقد تكون هنالك عوامل اقتصادية داخل الدولة النامية تساعد على زيادة تأثير العوامل الخارجية للتضخم، منها زيادة الاعتماد الغذائي على الخارج وكذلك اعتماد التشغيل في كثير من قطاعات الاقتصاد على المواد الخام الوســـيطة والمستوردة يضاف الى ذلك ارتفاع نسبة المساهمة الأجنبية في برامج الاستثمار المحلي .

وعليه فأنه كلما ازدادت صادرات البلدان الرأسمالية المصابة بالتضخم الى الدول النامية كلما أدى ذلك الى تزايد التضخم في تلك الدول، وتشير أغلب الدراسات الى أن الأقتصاديات البترولية في الدول النامية هي الأكثر استيرادا للتضخم، وهنا يشير الكاتب مصطفى رشدي شيحة في كتابه " التضخم في الاقتصاد البترولي " أن معدل التضخم المستورد في الدول البترولية يتفوق في النهاية على المعدلات التضخمية في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، ذلك أن التضخم العالمي سرعان ما يتحول إلى الاقتصاديات البترولية بسبب زيادة الموارد النقدية الداخلية الناتجة عن عائدات النفط المصد، وهذا يعني أن العوامل المؤثرة لوسائل الدفع ستعمل على زيادة الإصدار النقدي (الخلق النقدي) والتي سوف تتسرب الى العناصر الداخلية (الاستهلاكية والإنتاجية) فيزداد الطلب الداخلي، ونتيجةً لعجز الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته فأن ذلك سوف

يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الخارجية دون أن تتعرض معظم موازين المدفوعات للعجز نظراً لزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية، ويترتب على ذلك دخول كميات كبيرة من السلع المستوردة والمحملة بالأسعار التضخمية، والتي سبق وأن تحققت بالخارج الى الاقتصاد البترولي، مما ينعكس على تزايد معدلات التضخم فيه.

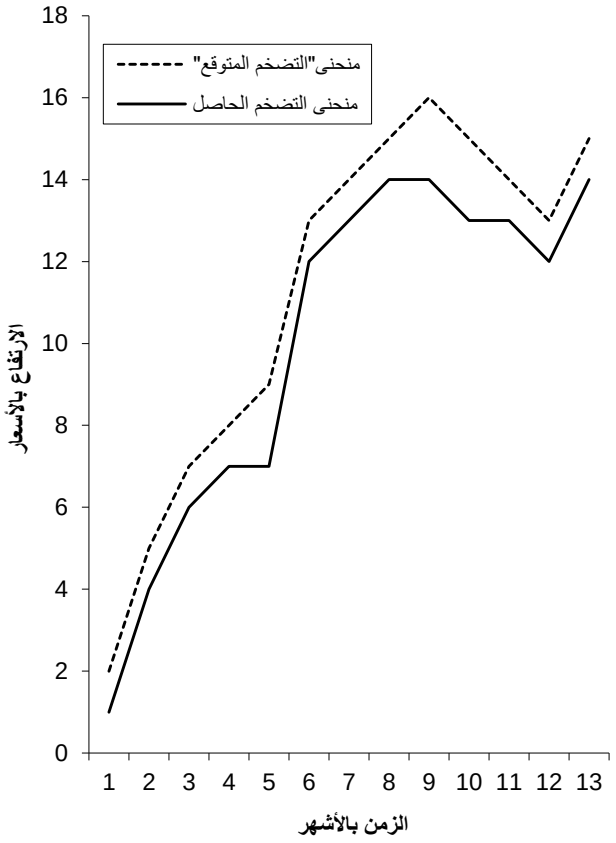
5- معيار تصنيف التضخم حسب توقع حدوثه

يتلخص احد أهم الأمور المميزة في عملية تحليل التضخم في طرح التساؤل التالي : هل يمكن التنبؤ بالزيادات السعرية وتوقعها أم أنها تحصل بصورة فجائية ولا يمكن التنبؤ بها، من هنا ينقسم التضخم النقدي حسب توقع حدوثه إلى نوعين :

(1) التضخم المتوقع Expected Inflation

عادة ما تضع الدوائر المعنية، بمتابعة وتائر التضخم، معدلا متوقعا لارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة معينة، فإذا تغير هذا المستوى خلال الفترة المحددة بنسبة لا تزيد عما كان مـــتوقعاً أي أذا ما وافقت نسبة التضخم ما كان متوقعاً أو كانت دونه فأنه يصنف ضمن التضـــخم المتوقع، فلو افترض أن الارتفاع المتوقع لجميع الأسعار كان بمقدار 3% خلال سنة مثلا وخلال مراقبة التغير في المستوى العام للأسعار وجد أن الأسعار قد ارتفعت بحدود تلك النسبة تقريباً فأن ذلك يعني أن التضخم ضمن الحدود المتوقعة، ويوضح الشكل -6 هذا النوع من التضخم إذ يلاحظ تقارب في معدل مستويات التضخم المتوقع من قبل الدوائر المعنية والتضخم الحاصل فعلا :

شكل -6 منحنى التضخم المتوقع

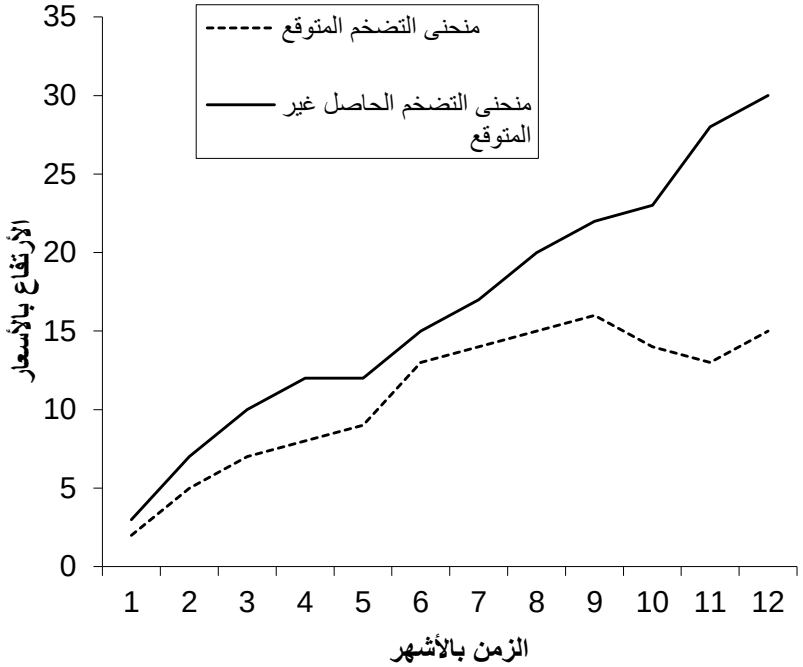


يعتقد الاقتصاديون بصفة عامة أن التضخم المتوقع بمعدلات منخفضة له تأثير طفيف سوءا على الكفاءة الاقتصادية أو على توزيع الدخل والثروة إذ سيكيف الأفراد والمؤسسات ظرفهم وسلوكهم بباسطة وفقاً لمقياس نقدي متغير.

(2) التضخم غير المتوقع Unexpected Inflation

يمثل التضخم غير المتوقع الذي تزيد فيه نسبة الارتفاع في الأسعار عن النسبة المتوقعة من قبل الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والذي يولد عدم اليقين عند المستهلكين وشـــركات الأعمال بمستقبل دخولهم الحقيقية، وعلى أرض الواقع عادة ما يأتي هذا النوع بـغتةً فعلى سبيل المثال ما حدث في روسيا بعد تحرير الأسعار عام 1992م إذ أعــتاد المواطنون فيها على الحياة في ظل أسعار ثابتة لعقود عديدة ولكن بعد تحرير الأسـعار لم يتوقع أحد وحتى الاقتصاديون هنالك أن الأسعار سترتفع بمقدار ألف ضـــعف في غضون السنوات الخمس التالية، ويوضح الشكل (7) كيف أن التزايد بالأسعار خلال فترة معينة يفوق مستوى الأسعار المتوقعة :

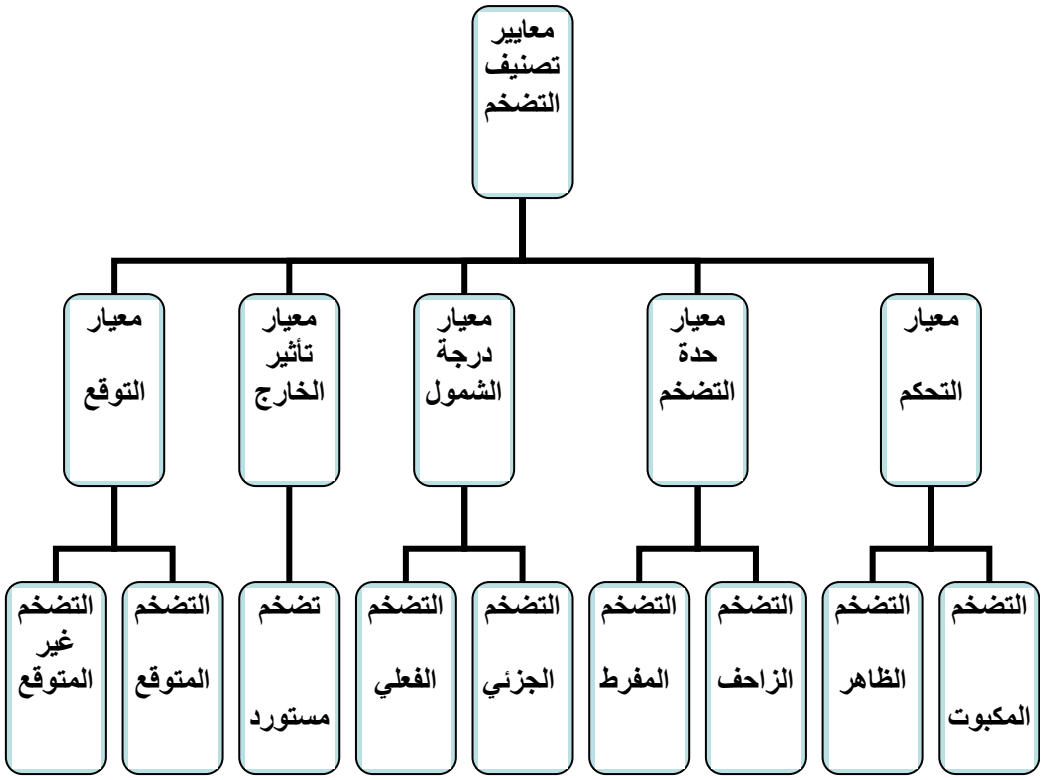
شكل -7 منحنى التضخم غير المتوقع



ويتداخل هذا النوع من التضخم مع مفهوم التضخم الجامح من جانب التزايد السريع في الأسعار الذي يولده انتشار التوقعات المستقبلية باستمرار الارتفاع في الأسعار الفعلية .

وعموما يمكن توضيح أنواع التضخم تبعا لمعايير تصنيفه من خلال المخطط التالي:

مخطط – 2 معايير تصنيف التضخم



خامسا: قياس القوى التضخمية

يقصد بقياس القوى التضخمية هو تشخيص للوضع الاقتصادي، وبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً ودقيقاً بقدر ما يكون العلاج والحل صحيحاً كذلك، واتساقا مع هدف الكتاب الذي يتناول المعالجات المحاسبية للتضخم فلا بد من توضيح الطرق التي يتم فيها قياس التضخم والتي ستكون على نوعين :

- النوع الأول يتم فيه قياس التضخم باستخدام الأرقام القياسية.
- النوع الثاني اعتماد معايير لقياس التضخم تستند الى النظريات التي توضح ظاهرة التضخم. وكما يلي :

(أولا) قياس التضخم باستخدام طريقة الأرقام القياسية

يتم اعتماد الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار ومن ثم في قياس معدل التضخم في الاقتصاد المعني، إذ تتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة معينة مع الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس، وتمثل سنة الأساس السنة التي ينسب إليها التغير في المستوى العام الأسعار وعادة ما يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس مساوياً لـ (100) أي:

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من (100) فهذا يعني أن الأسعار قد ارتفعت.
- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أقل من (100) فهذا يعني أن الأسعار قد انخفضت.
- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي (100) فهذا يعني أن الأسعار لم تتغير.

وتستخدم الصيغة التالية لاستخراج الرقم القياسي :

$$I = \frac{P_1}{P_0} \otimes 100$$

حيث أن:

I : الرقم القياسي للأسعار.

P_1 : تمثل سعر السلعة في سنة المقارنة (السنة المقارن لها).

P_0 : تمثل سعر السلعة في سنة الاساس (السنة المقارن بها).

فمثلا أذا أرتفع سعر سلعة من (100) وحدة نقدية في عام 2009 الى (170) وحدة نقدية في عام 2012 فأن :

$$I = \frac{P_1}{P_0} \otimes 100$$

$$I = \frac{170}{100} \otimes 100 = 170\,\%$$

أي أن سعر هذه السلعة في عام 2012 قد ارتفع بنسبة 70% أي ($(170-100=70)$) مقارنة بما كان عليه في عام 2009 م .

وبناءا على ذلك فأن حساب الأرقام القياسية يكون معتمداً على السلع التي يتم اختيارها وكذلك الخدمات أي أسعار مجموعة من السلع في وقت معلوم بالنسبة الى مستواها في وقت آخر يتخذ أساسا للقياس أو أساساً للمقارنة، أو بعبارة أخرى العلاقة بين متوسط سعر مجموعة من السلع والخدمات في فترات متتالية ومتوسط سعر نفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ معين يسمى سنة الأساس.

هنالك عدة أنواع من الأرقام القياسية العامة المستخدمة التي لها علاقة بمفهوم تغيرات الأسعار يتعين التطرق إليها تمهيداً لأساليب احتساب الأرقام القياسية، ويمكن حصر هذه الأنواع بشكل عام بالاتي :-

1 - الرقم القياسي لأسعار الجملة :-

يرتبط الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغير في أسعار مجموعة من السلع التي يجري التعامل بها في سوق معينة، ويمكن التوصل الى احتساب هذا الرقم عن طريق الأساليب الإحصائية.

2 - الرقم القياسي للأسعار ذات العلاقة بإجمالي الناتج القومي(المتغير الضمني :

يتمثل الرقم القياسي لأجمالي الناتج القومي في المتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في القطاعات الاقتصادية السائدة في البلد ويتم من خلاله قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة ويحتسب بالطريقة التالية :-

المخفض الضمني لأسعار الإنتاج = (الناتج المحلي الاسمي ÷ الناتج المحلي الحقيقي) ×100.

فإذا ما أريد قياس التغير في الأسعار بين سنتين (سنة الأساس2005 والسنة الجارية 2013 مثلا) بتطبيق المعادلة أعلاه يتم الحصول على ما يأتي:

المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي لسنة 2013 = (الناتج المحلي الأسمى لسنة 2013 ÷ الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2013 .

فإذا كان الناتج المحلي الاسمي لسنة 2013 يساوي (840000) مليون دينار والناتج المحلي الحقيقي لنفس السنة يساوي (650000) مليون دينار فأن :

المخفض الضمني = (84000 ÷65000) ×100 = 129% وهذا يشير الى أن المستوى العام للأسعار في عام 2013 قد أرتفع بنسبة 29% مقارنة بسنة الأساس.

3 - الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

يرتبط عادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمعدل التغير في نفقات المعيشة ويتم احتسابه باستخدام الأساليب الإحصائية أو الإجراءات والطرق التي يستخدمها الاختصاصيون، وعلى الرغم من وجود الأنواع أعلاه من الأرقام القياسية التي تعتمد لقياس التضخم إلا أن أفضلها وبإجماع الباحثين في هذا المجال هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يعرف بأنه ((متوسط أسعار شراء السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع من أصحاب الدخول المحدودة خلال فترة زمنية معينة قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو أكثر))، أي أن قيمة الرقم القياسي لأسعار تعد مؤشراً كمياً لقياس استقرار الأسعار وهو رقم صحيح يوضح ارتفاع متوسط الأسعار في وقت معين لسلة كبيرة من أسعار السلع والخدمات التي يتعامل بها الفرد بصورة مباشرة قياساً بارتفاع متوسط هذه الأسعار لسنة معينة مختارة كسنة أساس كما تمت الإشارة إليه وعادة ما تمثل هذه السلة السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي تستنفذ جميع دخله .

وعليه فأن مقياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود وإن العلاقة بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة تكون علاقة عكسية، فارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض قيمة النقود والعكس صحيح ويعبر كمياً عن تلك العلاقة بالمعادلة الآتية :

قيمة النقود = مستوى الأسعار

لذلك فأنه إذا ما أريد معرفة قيمة النقود لابد من حصر التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات والتغيرات برقم حسابي (قياس) يوفر اتجاه هذه التغيرات وقيمتها، وهنالك أساليب عدة إحصائية لقياس الأرقام القياسية أكثرها شيوعاً هي مقياس لاسبير، مقياس باش، مقياس فيشر، ومقياس الوزن الثابت.

وتستخدم الرموز الآتية لتوضيح طريقة احتساب كل رقم من الأرقام القياسية أدناه:-

P_0 = سعر السلعة أو الخدمة محل القياس في السنة صفر (سنة الأساس) .

P_1 = سعر السلعة أو الخدمة محل القياس في الفترة الزمنية المقارنة.

q_0 = كمية هذه السلعة أو الخدمة محل القياس في السنة صفر (سنة الأساس)

q_1 = كمية هذه السلعة أو الخدمة محل القياس في الفترة الزمنية المقارنة.

$\sum$ = مجموع كل العناصر التالية.

I = الرقم القياسي للأسعار .

(1) الرقم القياسي للأسعار(لاسبيرز)Lasperes Index Number (I_L)

يتم احتساب الرقم القياسي للأسعار بموجب مقياس (لاسبيرز) عن طريق قسمة مجموع حاصل ضرب كميات السلع في سنة الأساس (السنة الصفر) في الأسعار الجارية لهذه السلع في سنة المقارنة (السنة التالية) على مجموع حاصل ضرب كميات سنة الأساس في أسعار سنة الأساس لنفس مجموعة السلع .

وتتخذ معادلة الرقم القياسي للأسعار (لاسبيرز) الشكل الآتي :-

$$I_L = \frac{\sum P_1 q_0}{\sum P_0 q_0} \otimes 100$$

يفترض هذا الرقم القياسي أن الأفراد يستهلكون في الفترة الزمنية التالية (المقارنة) في ظل المستوى الجديد للأسعار نفس المجموعة الأصلية من السلع التي كانت تستهلك في سنة الأساس (q_0)، أي انه يسمح بالتغير في أسعار السلع مع ثبات الكميات المستخدمة.

مثال(1)

فيما يلي أنواع وكميات وأسعار السلع المنتجة في إحدى الدول، والمطلوب احتساب الرقم القياسي للأسعار (لاسبيرز) :

السلعة	الأسعار		الكميات
	2013 P_0	2012 P_1	2013 q_0
A	100	120	100
B	200	180	50
C	150	200	80

الحل :

السلعة	$P_1 q_0$	$P_0 q_0$
A	$100 \times 120 = 12000$	$100 \times 100 = 10000$
B	$50 \times 180 = 9000$	$50 \times 200 = 10000$
C	$80 \times 200 = 16000$	$80 \times 150 = 12000$
المجموع	37000	32000

بتطبيق القانون يمكن الحصول على الاتي :

$$I_L = \frac{\sum P_1 q_0}{\sum P_0 q_0} \otimes 100$$

$$I_L = \frac{37000}{32000} \otimes 100 = 115.6\%$$

وهذا يعني أن مستوى الأسعار قد سجلت ارتفاعا في سنة 2012 بلغ 15.6%عن سنة 2013.

(2) الرقم القياسي للأسعار(باش) Pasche Index Number (I_P)

يتم احتساب الرقم القياسي لأسعار (باش) عن طريق قسمة مجموع حاصل ضرب كميات سنة المقارنة (الجارية) في أسعار سنة المقارنة (الجارية) لمجموع السلع والخدمات المراد تكوين الرقم القياسي لها على مجموع حاصل ضرب نفس كميات سنة المقارنة في أسعار سنة الأساس. وتتخذ معادلة الرقم القياسي للأسعار(باش) الشكل الآتي :-

$$I_P = \frac{\sum P_1 q_1}{\sum P_0 q_1} \otimes 100$$

يختلف هذا المقياس عن مقياس لاسبيرز في إعطائه أوزان لكميات سنة المقارنة (القياس) وليس لكميات سنة الأساس، كما يفترض أن الأفراد يستهلكون المجموعة الجديدة من السلع في كل سنوات المقارنة والتي يتم شراؤها بالأسعار الجارية لكل سنة على حدة .

مثال(2)

بافتراض إضافة كميات سنة المقارنة للمثال السابق ليصبح كما يأتي :-

السلعة	الأسعار		الكميات	
	2013 P0	2012 P1	2013 P0	2012 P1
ثلاجة	100	120	100	100
مجمدة	200	180	50	100
تلفزيون	150	200	80	100

إن احتساب الرقم القياسي للأسعار (باش) يتم كما يلي :

P_0q_1	P_1q_1	السلعة
$100\times100=10000$	$100\times120=12000$	**A**
$100\times200=20000$	$100\times180=18000$	**B**
$100\times150=15000$	$100\times200=20000$	**C**
45000	**50000**	**المجموع**

بتطبيق المعادلة يمكن الحصول على الرقم القياسي :

$$I_P=\frac{\sum P_1q_1}{\sum P_0q_1}\otimes100$$

$$I_P=\frac{50000}{45000}\otimes100=111.1\%$$

(3) الرقم القياسي للأسعار (فيشر) (I_F) Fisher Index Number:

يأخذ الرقم القياسي للأسعار (فيشر) المتوسط الهندسي أي الجذر ألتربيعي لكل من مقياس (لاسبيرز) و(باش). ويطلق عليه تسمية الرقم القياسي المثالي، وتتخذ معادلة الرقم القياسي لأسعار (فيشر) النموذج الرياضي التالي:-

أي: $I_F=\sqrt{\frac{\sum P_1q_0}{\sum P_0q_0}\otimes\frac{\sum P_1q_1}{\sum P_0q_1}}*100$

$$I_F=\sqrt{I_L\otimes I_P}\otimes100$$

وبتطبيق هذه المعادلة على المثال السابق ينتج ما يلي :-

$$I_F=\sqrt{115.6\times111.1}*100=113.3\%$$

(4) الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت

يتم احتساب الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت عن طريق حاصل قسمة المجموع المرجح لأسعار السنة الحالية (سنة المقارنة) على المجموع المرجح لأسعار سنة الأساس، على أن يتم ترجيح الأسعار بكميات سنة ثابتة أخرى تختلف عن سنة الأساس. ويتم احتساب مقياس الوزن الثابت وفقا للمعادلة الآتية:

$$I_{fw} = \frac{\sum P_1 q_f}{\sum P_0 q_f} \otimes 100$$

حيث ان :

I_{fw} : يمثل الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت.

q_f : يشير الى كميات ثابتة غير كميات سنة الاساس.

يلاحظ من خلال مقارنة الأرقام القياسية السابقة الآتي:-

(1) يتميز الرقم القياسي للأسعار (لاسبيرز) ببساطته وعموميته، إذ أنه يأخذ في الحسبان كميات سلع سنة الأساس مضروبة بأسعار سنة الأساس على مدار السنوات كلها، بينما يأخذ الرقم القياسي للأسعار(باش) في الحسبان كميات السلع في سنة المقارنة، وبذلك فانه يكون أكثر فاعلية لاستخدامه التقديرات الجارية للأهمية النسبية للسلع المختلفة .

(2) يثبت الرقم القياسي (لاسبيرز) كميات سنة الأساس بينما يثبت الرقم القياسي (باش) كميات سنة المقارنة وبالتالي فان الأسعار هي المتغيرة، أي أن الأوزان هي الكميات.

(3) يبالغ الرقم القياسي (لاسبيرز) دائما في إظهار ارتفاع الأسعار ويقلل من حالة انخفاضها بينما يقلل الرقم القياسي (باش) من حالة ارتفاع الأسعار ويبالغ في تقدير انخفاض الأسعار.

(4) تختلف هذه المقاييس في الكميات المستخدمة كأوزان في استخراجها .

(5) يعطي مقياس(لاسبيرز) رقما قياسيا اكبر من القيمة الحقيقية في ظل ظروف معينة .

(6) يعطي مقياس (باش) رقما قياسيا اقل من القيمة الحقيقية.

(7) يصبح مقياس (فيشر) في المدى القصير أفضل المقاييس حيث تقترب قيمة الرقم القياسي المحتسب من القيمة الحقيقية لذلك الرقم.

(8) يختلف مقياس الوزن الثابت عن مقياس (لاسبيرز) اختلافا بسيطا، إذ يتركز الاختلاف حصرا في الكميات التي يتم تثبيتها وهي استعمال كميات سنة معينة.

ولقد اشر الكثير من الاقتصاديين ان الأرقام القياسية ليست دقيقة ولا تعد أكثر من كونها مؤشرات تقريبية لما يكتنفها من مشاكل وصعوبات تؤثر في دقتها ومن هذه المشاكل هي :-

(1) إن مؤشر الأرقام القياسية لقياس التضخم يفترض عدم حدوث تغير في أذواق المستهلكين في حين أن هذه الأذواق عادة ما تتجه للتغير نتيجة لظهور السلع والخدمات الجديدة ولأثار التعليم والدعاية والعوامل المختلفة التي تؤثر في أذواق المستهلكين خلال

مدة معينة مما يجعل هذا المقياس غير دقيق وذلك لأن التحيز التي تدخل الأرقام القياسية والتي تنتج من استخدام الأذواق الثابتة أو الأذواق المتغيرة تصبح أكثر تعقيداً.

(2) هنالك مشكلة في اختيار عدد السلع التي يتضمنها الرقم القياسي فعددها قد يصل إلى الآلاف ولهذا فيتم اللجوء الى أسلوب العينة لاختيار مجموعة ممثلة للأنواع المختلفة من السلع مما يجعل الرقم القياسي ليس دقيقاً.

(3) قد لا يكون ارتفاع تكاليف المعيشة عاماً لجميع الناس فقد تكون تكاليف المعيشة في منطقة ما أعلى من تكاليف المعيشة في منطقة أخرى في نفس البلد كما قد تختلف ضغوط تكاليف المعيشة من شخص الى آخر.

(4) صعوبة اختيار سنة الأساس التي تقاس بها التغيرات في الأسعار إضافة الى اختلاف أهمية السلع بالنسبة للمستهلك.

(5) إن الأخطاء في البيانات المستخدمة وعدم القدرة على إجراء المقارنة بين فترة وأخرى قد تحد من فائدة الرقم القياسي وتجعل مؤشراته خطيرة .

(6) إن هذه الأرقام لا تعكس حقيقة الزمن الذي تعلن فيه وذلك كون عملية جمع البيانات والإحصاءات تستغرق وقتا طويلاً ثم تعلن بعد ذلك مما يترك فجوة زمنية تخلف بين فترة جمعها وبين فترة إعلانها .

(7) قد تكون هنالك سياسة دعم لأسعار أهم السلع التي يتعامل بها المستهلك مما يجعل مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك غير دقيقاً، فمثلا في العراق هنالك دعم لأسعار غالبية السلع الغذائية التي يتعامل بها المستهلك هنالك منذ عام 1990 من خلال اعتماد نظام البطاقة التموينية في توزيع تلك السلع على كافة سكان البلد .

(8) عند حصول كل سلعة من السلع الداخلة في تحديد الرقم القياسي للأسعار على وزن متساو لها من حيث أهميتها لاستهلاك الفرد فأن هذا المنسوب يجذب الرقم القياسي الذي تم احتسابه بشدة الى أعلى بالرغم من أن كمية سلعة معينة يتم استهلاكها اقل بكثير من كميات سلع أخرى، كذلك أن هذه المشكلة ليس على مستوى الأفراد فقط وإنما قد تظهر على مستوى المناطق داخل البلد الواحد والتي قد تختلف في نمط استهلاكها للسلع الداخلة في تحديد الرقم القياسي.

(9) تؤدي التغيرات في جودة المنتجات وظهور السلع الجديدة الى ظهور بعض المشكلات في تركيب الأرقام القياسية، وحتى لو تمت معالجة هذه المشكلات بمنتهى الدقة فقد ينتج عنه تحيزاً إلى درجة معينة يمكن أن يؤثر على دقة هذا المقياس .

(ثانيا) قياس التضخم تبعا لنظرياته

يتعين التأكيد على إن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاساً برقم قياسي أو آخر وان كان يشير الى وجود ظاهرة التضخم إلا أنه ليس سبباً لوجودها بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تصنع من حالات الاختلال في الاقتصاد القومي وان كبار الاقتصاديين ومن خلال نظرياتهم قد اختلفوا في تفسير ظهور هذه القوى التضخمية واستناداً الى هذه النظريات تم اشتقاق ثلاث معايير لقياس هذه القوى هي :

1. معيار الاستقرار النقدي أو التضخمي

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تأخذ في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج القومي وكذلك إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها وطبقاً لهذه النظرية إن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $(\Delta M/M)$ مع معدل التغير في أجمالي الناتج القومي $(\Delta Y/Y)$.

وهنا يصبح الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي معادلاً للصفر، أما إذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي (أو الدخل النقدي الحقيقي) فيكون معامل الاستقرار موجباً .

وعليه إذا تم قياس تطور معدل التغيير لكل من النقود المتداولة والناتج القومي في فترة سابقة وكشفت الأرقام أن معدل نمو كمية النقود يفوق باستمرار معدل تغير الناتج القومي ومن ثم قيمة معامل الاستقرار موجبة فانه يكشف عن فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة والمتاحة وأن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير الى نمو حجم القوى التضخمية .

2. معيار فائض الطلب

يستند هذا المعيار الى النظرية الكنزية في الطلب الفعال والتي تشير الى أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج فأن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار إذ يواجه الاقتصاد القومي حالة من التضخم البحت، وبنظرة مستقبلية يمكن تقدير فائض الطلب أو الفجوة التضخمية في فترة زمنية مقبلة بمقدار الطلب الفعال المتوقع والمقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة في الفترة الزمنية المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس وأن الفائض ألأنفاقي المتوقع حدوثه سيقود الى ارتفاع الاسعار.

ويمكن قياس أجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة والتي انعكست كلياً أو جزئياً في الارتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة التالية:

$$D_X = (C_p + C_g + I) - Y_t$$

حيث أن:

D_x = إجمالي فائض الطلب.

C_p = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

C_g = الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I = إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

Y_t= إجمالي الناتج الحقيقي .

بعبارة أخرى فأنه أذا زاد الأنفاق أو الطلب الفعال بالأسعار الجارية ينشأ فائض طلب أو فجوة تضخمية تجذب الأسعار الى الأعلى .

3. معيار الإفراط النقدي

يستند هذا المعيار الى النظرية الكمية المعاصرة والتي ترى إن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الإستراتيجي في أحداث التغير في المستوى العام للأسعار، إذ أن مؤيدي هذه النظرية يرجعون القوى التضخمية الى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار .

ويقترح الكاتب رمزي زكي صيغة لحساب كمية النقود الزائدة عن حجمها الأمثل وتتمثل متغيراتها في الأتي :

$$M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$$

حيث أن:

M_{ext} = حجم الإفراط النقدي .

Q_0 = متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عن مستوى معين من الأ

Y_t = = حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة .

M_t = كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة .

وهذا يعني أن فائض كمية النقود عن حجها الأمثل يعد إفراطا نقديا وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار.

خلاصة الفصل

يعد التضخم من المشاكل الكبيرة التي تواجه الاقتصاديات في العالم المعاصر وأصبحت لها أدبيات اقتصادية ومالية وإحصائية ومقاييس ومعالجات على المستوى الكلي والجزئي، ولقد اعتبرت هذه الظاهرة التي عدت الظاهرة الأولى في القرن العشرين الـى الحكم على إنها إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تعاني الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أن الفكر الاقتصادي اخذ يرسي دعائم وشواهد حكمه الايجابي على اعتبار التضخم ظاهرة اقتصادية صحية في مضمار النمو واستحداث التنمية وانه يجب عدم اعتبارها ظاهرة تنموية عائقة والمشكلة هنا ليست في التضخم ذاته وإنما في كيفية استخدامـه والتحكم فيه ومعالجة المشاكل الناجمة عنه.

كما لابد من التأكيد بأنه ليس كل ارتفاع بالأسعار يعد تضخماً فقد يحصل ارتفاع في أسعار سلعة معينة أو مجموعة سلع كالمنتجات الزراعية مثلاً لأسباب تسويقية أو إنتاجية محصورة بتلك السلع كتأثير العوامل المناخية على الإنتاج، أو قد تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال مواسم معينة كالأعياد مثلاً، مثل هذه التغيرات السعرية لا تعد تضخماً، لان مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول لجميع السلع والخدمات .

لا يوجد هنالك تاريخ محدد لحدوث التضخم كما انه لم يكن ينـظر الى إليه كما ينظر له الآن من حيث مفهومه وقياس مداه ودرجة تأثيره، غير أن تصاعد الاهتمام بقضية التضخم بدأ يتجلى بشكل ملحوظ على صعيد الفكر الاقتصادي وكذلك على ساحة الدراسات الاقتصادية التطبيقية منذ الحرب العلمية الأولى، والواقع أن تزايد الاهتمام بقضية التضخم لم يأتي كنتيجة للتطور التلقائي للعلوم الاقتصادية ولكنه يرجع الى تغيرات أساسية حدثت على صعيد الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منذ الثلاثينات من القرن العشرين هي في جملتها من تأثيرات التضخم النقدي وانعكاساته، ومن ابرز ذلك التطور الذي شهده النظام النقدي وشيوع النقود الائتمانية التي هي أكثر أنواع النقود عرضة للتقلبات والتغيرات.

هنالك العديد من أنواع التضخم منها التضخم الظاهر والتضخم المكبوت والتضخم الزاحف إلا أن أهمها التضخم الجامح أو المفرط والذي يتحقق من خلال ارتفاعات سريعة وحادة في الأسعار إضافة الى أنواع أخرى تختلف عن بعضها من حيث درجة الشمول والعوامل

الأخرى، ولأهمية قياس التضخم فقد استخدمت عدة طرق لقياسه أهمها طريقة الأرقام القياسية إضافة الى معايير أخرى تستند الى النظريات المفسرة للتضخم .

أسئلة وتمارين الفصل

اولا : اسئلة الفصل

1. ما هو مفهوم التضخم، وضح الاتجاهات الرئيسة لتعريفه ؟ .
2. هل هنالك تاريخ محدد لبداية حدوث التضخم، وضح ذلك مع بيان أهم موجات التضخم عبر التاريخ ؟ .
3. وضح ما هي الاختلافات الجوهرية بين النظريات المفسرة للتضخم ؟
4. عدد أهم المقاييس المستخدمة في قياس التضخم وما هي الفروقات الجوهرية بينها ؟
5. ما هي الانتقادات الموجهة الى النظرية الكمية للنقود ؟.
6. ما المقصود بالتضخم الجامح، وما هي الخصائص التي يتميز بها ؟
7. اذكر ارقام القياسية المستخدمة في قياس التضخم ، وبين معادلاتها الرياضية .
8. ماهي اوجه المقارنة بين الارقام القياسية للأسعار المستخدمة في قياس التضخم ؟
9. ماهي المشاكل والصعوبات التي تؤثر على دقة الارقام القياسية للأسعار؟
10. هنالك طرق لقياس التضخم تبعا لنظرياته: عددها مع الشرح.

ثانيا : تمارين محلولة

1- في أحد مصانع السيارات يتم إنتاج أربع أنواع من السيارات وكان معدل سعر بيع السيارات (بألاف الدولارات) والكمية المباعة (بالآف) من كل نوع لسنتي 2011 و2013 وهي كما مبين في الجدول التالي والمطلوب إيجاد الرقم القياسي المرجح بطريقة لاسبير لسنة 2013 :

الكميات	الأسعار		نوع السيارة
2011	2013	2011	
q_0	P_n	P_0	
200	8	6	A
300	4	3	B
150	7	5	C
210	10	7	D

الحل:

$P_n q_0$	$P_0 q_0$
1600 = 8×200	1200 = 6×200
1200 = 4× 300	900 = 3×300
1050 = 7×150	750 = 5×150
2100 = 10×210	1470 = 7×210
5950	4320

$$I = \frac{\sum P_n q_0}{\sum P_0 q_0} \otimes 100$$

$$I = \frac{5950}{4320} \otimes 100 = 137.7\ \%$$

$$\%37.7 = 100 - 137.7$$

أي أن مستوى الأسعار قد سجل ارتفاع في سنة 2011 بمقدار 37.7 % عن سنة 2013

2- الجدول التالي يمثل أسعار وكميات أربع سلع بيعت عامي 2009 و2012 والمطلوب إيجاد الرقم القياسي المرجح بطريقة لاسبير لسنة 2012 :

الكميات	الأسعار		نوع السيارة
2009	2012	2009	
q_0	P_n	P_0	
100	7	5	A
250	6	6	B
200	5	4	C
240	10	8	D

الحل :

$P_n q_0$	$P_0 q_0$
700 = 7× 100	500 = 5 × 100
1500 = 6 × 250	1500 = 6 × 250
1000 = 5 × 200	800 = 4 × 200
2410 = 10 × 240	1920 = 8 × 240
5610	4720

$$I = \frac{\sum P_n q_0}{\sum P_0 q_0} \otimes 100$$

$$I = \frac{5610}{4720} \otimes 100 = 118.8$$

118.8-100=18.8

أي أن مستوى الأسعار قد سجل ارتفاع في سنة 2012 بمقدار 18.8% عن سنة 2009م.

①①①①①①

الفصل الثاني
آثار التضخم
وطرق المعالجة

The effects of inflation
And treatment methods

أولا- أثار التضخم

ثانياً- سياسات معالجة التضخم

ثالثاً - أهداف معالجة وتعديل أثار التضخم

الفصل الثاني

آثار التضخم

وطرق المعالجة

The Effects of Inflation

and Treatment Methods

يحمل التضخم الكثير من الآثار المتنوعة والتي تختلف تبعا لطبيعته وقوة تأثيره، وطبيعة المتغيرات الاقتصادية التي تقع عليها هذه الآثار والظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، إذ تختلف الآراء حول تقدير مدى حدة هذه الآثار كما إن تقديرها في الحقيقة يعتمد الى حد بعيد على مدى توقع حصول التضخم مسبقاً، فإذا كان توقع حدوث التضخم مؤكدا فأنه يساعد في تلافي الكثير من تأثيراته أما إذا كان توقع التضخم غير مؤكد فإنه يترك الكثير من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية على البلد بأكمله.

ولا يمكن لأي دولة أن تتجاهل آثار التضخم السلبية على مختلف المفاصل الاقتصادية فيها، كذلك لا يمكن لأي مشروع اقتصادي أن يتجاهل تلك الآثار في عملية التحليل الاقتصادي والمالي والمحاسبي ومن ثم انعكاساتها على كل التكاليف والعوائد المتوقعة، ونتيجة لذلك فقد وضعت العديد من السياسات العلاجية للحد من تأثيراته على المستويين الجزئي والكلي، وسيتم تناول آثار التضخم ومعالجاته في المواضع الآتية : -

أولا- أثار التضخم The effects of inflation

تعزى مخاوف حصول حدوث الارتفاع في الأسعار الى الآثار السلبية التي تنعكس على المستويين الكلي والجزئي نتيجة لذلك، ويمكن إيجاز هذه الآثار بما يلي :

1- أثر التضخم على توزيع الدخل The impact of inflation on income distribution

يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار الى انخفاض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود أو الذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة اقل من نسبة الارتفاع في الأسعار، وغالباً ما تمثل هذه الشريحة الواسعة من المجتمع العاملين في الدوائر الحكومية ومنشآت القطاع العام والخاص الذين يعتبرون في مقدمة المتضررين من التضخم إضافة الى أصحاب المدخرات النقدية الذين يعانون من انخفاض القوة الشرائية لدخولهم النقدية بسبب التضخم.

تتمثل القوة الشرائية (Purchasing Power) في لحظة زمنية معينة بعدد الوحدات من سلعة معينة، أو من سلة من السلع والتي يمكن شراؤها بهذه الوحدة في تلك اللحظة. فمثلا في بداية عام 2013م كانت كل (5) قطع من الخبز تشترى بمبلغ دينار واحد ، وفي نهاية عام 2013م أصبحت كل أربع قطع من الخبز تشترى في ذلك الدينار، ففي هذه الحالة تكون القوة الشرائية للدينار الواحد في نهاية عام 2013م بمعدل (80%) من قيمته الأصلية أي (4÷5)×100، وهذا يعني أن القوة الشرائية للدينار انخفضت بنسبة (20%)وهو ما يمثل معدل التضخم.

فإذا تم افتراض أن أسعار السلع التي ينفق المستهلك دخله عليها قد ارتفعت الى الضعف فأن هذا يعني أن كمية السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك بدخله النقدي ينخفض الى النصف وهذا يعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي له، أي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها، ومن ثم إصابته بالضرر نتيجة لذلك .

وقد توصلت الأبحاث الاقتصادية الى أن ليس كل فئات المجتمع تتأثر سلبياً بالتضخم فهناك فئات تستفيد من تزايد معدلات التضخم كالتجار وأصحاب الأعمال وعموماً يمكن التمييز بين أربع فئات من المجتمع وفقاً لمدى تأثرها بالتضخم :-

(1) **فئة أصحاب الدخول النقدية الثابتة**

تكون الدخول النقدية لهذه الفئة ثابتة ومن ثم تنخفض دخولها الحقيقية بنفس معدل التضخم مثل أصحاب الإيجارات الثابتة بموجب القانون وهي أكثر فئات المجتمع تضرراً.

(2) **فئة أصحاب الدخول النقدية شبه الثابتة**

تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، ويكون تضرر هذه الفئة بدرجة أقل من الفئة الأولى، وهذه الفئة تمثل غالباً أصحاب الرواتب وموظفي الدولة .

(3) **فئة أصحاب الدخول النقدية الحقيقية الثابتة**

تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة بنفس الزيادة في مستوى الأسعار فلا تتعرض الى أثار سلبية من التضخم مثل طبقة العمال في الدول الصناعية المتقدمة المنضوية تحت لواء النقابات العمالية القوية والتي استطاعت في الحقب الأخيرة من رفع الأجور النقدية بمعدلات تفوق الارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما أدى الى زيادة نصيبها الحقيقي في الدخل القومي .

(4) **فئة أصحاب الدخول النقدية المتغيرة**

تزداد الدخول النقدية لهذه الفئة بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار وهنا تزداد دخولها الحقيقية مستفيدة من التضخم، وتفيد الدراسات التطبيقية والملاحظات الإحصائية أن هذه الحالة تتحقق غالباً بالنسبة لأصحاب المشروعات الصناعية الذين يتمكنون من زيادة إيراداتهم النقدية الصافية خلال فترات التضخم بمعدلات تفوق معدلات ارتفاع الأسعار.

من جانب آخر يؤثر التضخم بشكل فعال على المدفوعات الآجلة بأنواعها من الديون والقروض والمبيعات الآجلة والعقود الممتدة وغير ذلك حيث تختلف القيمة الشرائية التبادلية للنقود لهذه المدفوعات فتنقص قيمتها في يوم الوفاء عنها في يوم عقدها والالتزام بها، فعندما يقوم الأفراد باقتراض النقود سوءا لشراء الأصول المختلفة أو لغرض الاستثمار فأن الارتفاع الحاد في الأسعار بمثابة مكسب غير متوقع بالنسبة لهم، فعلى سبيل المثال نفترض أن أحد الأفراد قام باقتراض مبلغ معين لشراء منزل وبسعر فائدة سنوي ثابت على قيمة القرض وحدث بعد ذلك تضخم مفرط أدى الى مضاعفة كافة الأجور والدخول في حين بقيت الأقساط الاسمية لقيمة القرض الذي تم به شراء المنزل ثابتة بينما انخفضت تكلفتها الحقيقية الى النصف، وهنا لا يحتاج المقترض سوى القيام بالعمل لنصف الوقت الذي كان يستغرقه في السابق للوفاء بتلك الأقساط، أي أن التضخم هنا الى أدى زيادة ثروة الفرد المقترض وأسفر عن تخفيض القيمة الحقيقية لديونه من الأقساط أعلاه .

أما إذا تم عكس تلك الحالة أي إن ذلك الفرد قام بإقراض مبلغ ما لفرد آخر وبسعر فائدة ثابت على أقساط تسديد القرض وبموجب كمبيالات أو سندات قرض أو بأي شكل من أشكال القروض الأخرى التي لا ترتبط بتغير الأسعار فسينعكس الأمر تماما ، إذ سيتسبب الارتفاع غير المتوقع للأسعار بخسارته لجزء من القيمة الحقيقية للقرض في وقت التسديد نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار الأصول والسلع والخدمات نتيجة التضخم أي خسارة الطرف المقرض.

يستنتج مما تقدم بأن الأثر الرئيس للتضخم يظهر في عملية إعادة التوزيع للدخل من خلال التأثير على القيمة الحقيقية لثروة الأفراد، إذ يترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الدخول المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة، إضافة الى أن التضخم وبالأخص غير المتوقع يعيد توزيع الثروة فيما بين الدائنين والمدينين الأمر الذي يفيد المقترضين ويلحق الضرر بالمقرضين.

2- أثر التضخم على الادخار The impact of inflation on the saving

من المعلوم أن التضخم وبالأخص المفرط يؤدي وبشكل مباشر الى انخفاض قيمة العملة النقدية ويترتب على ذلك إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود الى التدهور المستمر فإنها تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة بسبب التضخم، وهنا يزداد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميل الأفراد الى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون الى تحويلها الى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة والى شراء سلع معمرة وعقارات، أي أن ارتفاع الأسعار سيؤدي الى زيادة نسبة ما يخصص من الدخل الفردي والدخل القومي لأغراض الاستهلاك لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد وبالذات ما هو ضروري فيه يتطلب إنفاق أكبر قدر من الدخول الفردية على الاستهلاك، وهذا يعني ارتفاع نسبة ما ينفق من الدخل القومي على الاستهلاك وينخفض نتيجة ذلك ما يخصص من الدخل الفردي والقومي لأغراض الادخار ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار.

3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات

The impact of inflation on the balance of payments

يؤثر التضخم بشكل واضح على ميزان المدفوعات إذ يترتب عليه اختلال في هذا الميزان باتجاه خلق عجز فيه نتيجة زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الأنفاق الحكومي ومن ثم الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس تحديدا على السلع المنتجة محلياً بل المستوردة كذلك. كما أن التضخم يميل الى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية، كذلك يؤدي التضخم الى أن الأفراد في البلد المعني سوف يميلون الى استهلاك السلع الأجنبية ذات الأسعار الأقل مقارنةً بالسلع المحلية مما يؤدي الى زيادة الأستيرادات نتيجة الى زيادة الطلب المحلي عليها وبالتالي زيادة المدفوعات الخارجية في الوقت الذي تنخفض فيه الصادرات الوطنية للخارج،

ستؤدي التأثيرات السلبية لهذه التحولات الى حدوث أثار على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والى احتمال انخفاض سعر صرف العملة المحلية وبالتالي استنزاف البلد المعني لاحتياطاته من العملات الأجنبية، مما يعني ضرورة اتخاذ الإجراءات الفاعلة للحد من التأثيرات السلبية للتضخم على الاقتصاد القومي .

4– **أثر التضخم على المنشآت الصناعية والمشروعات الأخرى**

The impact of inflation on the industrial facilities and other projects

يؤثر التضخم بشكل كبير على مجمل عمليات الوحدات الاقتصادية المختلفة، إن ارتفاع الأسعار يؤدي الى إحداث إرباك واضح في تلك العمليات وبالأخص على حسابات الأرباح والخسائر والاندثار وغيرها، فالوحدات الاقتصادية على مختلف أنواعها وأهدافها تقوم بإعداد بيانات ختامية تتكون من حساب الأرباح والخسائر الذي يصور مختلف الإيرادات والنفقات وكذلك النتيجة النهائية التي تم التوصل إليها عن الفعاليات التي مارستها الوحدة خلال الفترة الماضية، كذلك تعد الوحدة الاقتصادية الميزانية العمومية لبيان الوضع المالي لها كما هو عليه نهاية الفترة المالية .

وان هدف إعداد الميزانية يقصد منه إيصال المعلومات الى المالكين للمنشأة سواءا كان ذلك الدولة أم القطاع الخاص إضافة الى تنفيذ النصوص القانونية التي تلزم حفظها أو توزيعها على جهات يهمها أمر الحصول عليها كالدوائر الضريبية والمصارف وغيرها، علاوة على أن تلك البيانات والقيم التاريخية تستخدم لأغراض التخطيط للتوسع أو التوسع في فعالية معينة دون أخرى، وفي كل هذه العمليات فأن الوحدة الاقتصادية وانطلاقا من المبادئ المهمة التي ترتكز عليها والمتمثلة في ثبات الوحدة النقدية من فترة الى أخرى كي يسهل تسجيل العمليات الصناعية والتجارية في السجلات وجمع بعضها مع البعض الآخر ومقارنتها واستخراج نتائج مبنية على تلك الفرضية .

لكن التضخم المالي جعل كل تلك الحسابات غير منطقية بل أصبح عبئاً ثقيلاً إن لم نقل إنه حالة لا يمكن الركون إليها إذا ما أريد الوصول الى تحقيق نتائج حقيقية حول نشاط الوحدة الاقتصادية وتقييم أموالها، فارتفاع الأسعار يؤثر بالدرجة الأساس على قيمة العملة الحقيقية ويجعلها تتغير بشكل مستمر باتجاه الانخفاض ومن ثم تظهر العمليات التجارية بقيم متباينة رغم أنها مسجلة بعملة واحدة، وإن ما يترتب على ذلك هو إن ما تعرضه السجلات يتضمن معلومات محاسبية تحمل قيماً متباينة، إذ إن التضخم المالي الناتج عن ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة

الحقيقية للنقود يؤثر تأثيراً مادياً على حقيقة ما تظهره البيانات الختامية، فبالرغم من أنه سجلت بعملة نقدية تحمل قيمة أسمية موحدة بين سنة وأخرى فإن تلك القيمة بعيدة عن القيمة الحقيقية لها وما يترتب على ذلك ظهور غير متجانس من القيم تفقدها قيمتها الكبيرة كأداة للمقارنة والقياس والدراسة .

إن الوحدات الاقتصادية تسعى الى قياس نتيجة فعالياتها الاقتصادية لمعـرفة النتيجة التي تـم التوصل إليها للفترة المالية، والمهمة الرئيسية لحساب الأرباح والخسائر هي بيان أوجه الإيرادات والمصروفات التي أنفقت لتحقيقها والنتيجة التي تم التوصل إليها وبيان الاتجاه لمختلف المعلومات التي تحويها، ففي فترات التضخم المالي التي يرافقها انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود يلاحظ إن ما سيظهره حساب الأرباح والخسائر غير قابل للمقارنة وذلك لتغير قيمة النقد بين فترة وأخرى، مثال ذلك إذا كان الرقم القياسي في أول السنة هو 100% وفي شهر جون (حزيران) 110% وفي 31 / ديسمبر (كانون أول) 115% فأن العمليات الأيرادية خلال السنة يتم تقييمها ما بين 100% و 115% .

وهكذا فأن التضخم قد أحدث إرباكاً وعدم تيقن في تحديد الأرباح والخسائر الحقيقية خصوصاً وإن أهم أغراض حساب الأرباح والخسائر تتمثل في أنه يعد أداة محاسبية مهمة لقياس نتيجة الفعاليات، وعليه فأن النتيجة لا يمكن أن تكون صحيحة إلا إذا كانت المعلومات التي ترتكز عليها صحيحة ومبنية على أسس وقيم صحيحة ومتناسقة، غير إن التضخم يجعل تحقيق مهمة القياس صعبة وذلك للتفاوت في القيم وخاصة ما يتعلق منه بالأندثارات والمصاريف المؤجلة والمتسببة في انخفاض القيمة الحقيقية للنقد، فالأندثارات تحتسب على أساس القيم التاريخية للموجودات الثابتة التي تظهر حساباتها بعملة نقدية تحمل قيماً تختلف عن قيمة السنة المالية .

إن ما ينتج عن التأثيرات هو ظهور الأرباح الصافية بأعلى مما يجب نتيجة عدم أخذ القيم السائدة بنظر الاعتبار وعدم إدراك أن طريقة حساب الاندثار بشكلها التقليدي قد عجزت عن تحقيق هدفها في المحافظة على رأس المال، فتخصيص الكلفة على أساس سنوات العمر الإنتاجي في سنوات التضخم لم تعد تكفي لقياس الربح أو المحافظة على رأس المال المستثمر في موجودات ثابتة إذا ما حان موعد استبدالها، يضاف الى ذلك فأن البضاعة تتأثر أيضاً بالتضخم المالي فارتفاع الأسعار المستمر ينعكس على كافة الأسعار بما فيها البضاعة التي تنتجها تلك الوحدة الاقتصادية حيث يؤدي التضخم الى انخفاض ملموس في حجمها الأمر الذي يستلزم زيادة رأس المال المخصص لإنتاجها .

ونتيجة لتلك الآثار فأن الوحدة الاقتصادية إذا ما تأخرت في أخذ عامل التضخم بنظر الاعتبار فأن الربح سيحتسب بأكثر من حقيقته مما يؤثر على العبء الضريبي الذي سيكون أكبر

وخاصة إذا كان الربح عالياً بحيث يخضع الى النسب العالية في سلم التصاعد، كما إن حصة العمال من الأرباح ستكون أكبر مما يجب وأن قسماً منها سيدفع من قيمة رأس المال المملوك، كذلك إذا ما وزعت أرباحاً على المالكين للشركات فأن تلك الحصص ستكون أكبر من قيمتها الحقيقية وأن قسماً منها سيمثل في طبيعته إعادة لقسم من رأس المال الممتلك رغم كونه من الناحية القانونية ربحاً وزع بشكل صحيح .

5– **آثار أخرى** Other effects

علاوة على ما سبق ذكره فأن هنالك آثاراً سلبية أخرى للتضخم على عموم الاقتصاد تترتب عليها العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية بالشكل الذي يجعل التضخم يؤثر في قيم المجتمع ويشيع الإرباك في مختلف جوانبه ومن هذه الآثار ما يلي :

(1) تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معاً وتعميق للمشكلات السائدة في البلد وضعف هيبة النظام السياسي وعدم ثقة الدول الخارجية بالتعامل مع ذلك النظام اقتصاديا.

(2) يخلق التضخم بيئة تنمو فيها القيم والسلوكيات السيئة مثل تفشي الرشوة والفساد المالي والإداري والتهرب الضريبي والجمركي وضعف ولاء الموظفين لمنشآتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع والى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور .

(3) يؤدي التضخم الى اختلال الوضع الأمني نتيجة لانتشار الفقر والذي يؤدي الى انتشار عمليات السطو المسلح والاختطاف .

(4) يؤدي التضخم الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج والى إحجام رؤوس لأموال الأجنبية عن الاستثمار في الاقتصاديات المصابة بالتضخم، كما إن التضخم يؤدي الى توجيه رؤوس الأموال المحلية الى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى فتتجه الى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخول العالية، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال الى تجارة الاستيراد والمضاربة التجارية والى بناء المنازل الفاخرة.

(5) هجرة الكثير من العقول والخبرات والكفاءات وبالأخص من حملة الشهادات العليا الى الخارج وهذا يحدث بالأخص في الدول النامية إذ يتوجه هؤلاء للعمل في الدول التي يرون بأنها تحقق لهم الجوانب المادية والأمنية .

(6) يترتب على استمرار تصاعد الأسعار الإرباك والتأخر في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات، بصورة نهائية التي ترتفع مدخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعاتها .

ثانياً- سياسات معالجة التضخم:

Policies to tackle inflation

يمكن التفرقة هنا بين نوعين من السياسات الخاصة بمعالجة التضخم، فالنوع الأول يتمثل في السياسات العلاجية العامة المتبعة على مستوى الاقتصاد الكلي كالسياسة النقدية والسياسة المالية وأدواتهما المختلفة التي تهدف الى الحد من التضخم ومحاولة تخفيضه من خلال إتباع عدد من الإجراءات التي تدخل في صميم السياستين أعلاه، أما النوع الثاني من السياسات فيتمثل في السياسات المتبعة من قبل الشركات الخاصة والعامة والتي لا تهدف في محصلتها النهائية الى الحد من ظاهرة التضخم بسبب أن ذلك لا يدخل ضمن اختصاصها ويتطلب سياسات حكومية عامة ومحكمة، فالشركات هنا تتبع سياسات وآليات معينة لمعالجة آثار التضخم على موجوداتها وحساباتها الختامية من خلال إتباع سياسات ومعالجات حسابية لوضع قيمة حقيقية لها تزيل مشكلات التضليل الناجمة عن التضخم على نتائج أعمالها وميزانياتها وخاصة للمخزون والموجودات الثابتة والعمليات المالية. ومن هنا يمكن استعراض أهم سياسات معالجة التضخم على المستويين الكلي والجزئي وكما يلي :

(أولا) السياسات العامة لمعالجة وضبط التضخم

The public policies to tackle inflation

من الطبيعي والواضح للجميع أن التضخم لا يعالج إلا من خلال السياسة المالية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياسة النقدية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياستين معاً، فالتضخم كما ذكر في النظريات المفسرة له قد ينبعث من جانب الطلب أو جانب العرض أو من جانب العرض النقدي لذا فأن المعالجة تتم من خلال إتباع سياسات نقدية ومالية متكاملة .

1- السياسات النقدية The Monetary policies

تعرف السياسات النقدية بأنها السياسات التي يمارسها البنك المركزي والمرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال من حجم تلك القوة في المجتمع ، أو بتعبير آخر هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان وصولا الى أهداف معينة تتركز

بالسيطرة على المستوى العام للأسعار ومن ثم السيطرة على التضخم مع توفير إطار للنمو الاقتصادي غير التضخمي مع التأكيد هنا أن مسألة السيطرة على الأسعار ليست بالمهمة السهلة، ولكن يمكن للدولة بواسطة مؤسساتها وسياساتها المختلفة من السيطرة نسبياً على الأسعار كما إنها تختلف من بلد الى آخر من حيث الدرجة ومن حيث النوع وبحسب المرحلة التي وصلت إليها الدولة من التطور الاقتصادي وحجم ونوع مواردها المادية وتكوين جهازها المصرفي والائتماني بصفة عامة ومدى تطور أسواقها المالية ومدى تنظيم نشاط أسواقها النقدية.

وعموماً يمكن إيجاز أدوات السياسة النقدية بما يأتي :-

(1) سعر الفائدة Interest rate

تقوم هذه السياسة على أساس رفع أسعار الفائدة التي تتعامل بها البنوك المركزية أثناء التضخم، إذ ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي ومن ثم ترتفع كلفة حصول الأفراد على النقد والقروض من البنوك التجارية مما يؤدي الى التقليل من معدل الاقتراض من البنوك التجارية مع الافتراض بأن لا يكون هنالك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية أو في الأسواق الجانبية (باستثناء البنك المركزي) من شأنها أن تقلل من أهمية قروض الأخير وتكلفة هذه القروض .

ومن الجانب الآخر فأن البنوك المركزية توجه بأتباع أسعار فائدة تشجيعية على الودائع والمدخرات أي زيادة أسعار الفائدة على ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية، ففي المراحل الأولى للنمو يجب على السلطات النقدية تشجيع المدخرين على الادخار ليس بشكل نقد مكتنز وإنما بشكل موجودات مالية كودائع لدى البنوك وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة على تلك الودائع مما يؤدي الى سحب جزء من النقد المتداول وامتصاص أكبر قدر من السيولة في السوق والاحتفاظ بها لدى البنك المركزي .

(2) نسبة الاحتياطي القانوني The legal reserve ratio

تتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في النسبة التي يتعين على البنك التجاري أن يحتفظ بها من كل وديعة تودع فيه، وهذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ولا يحصل مقابلها على فائدة وتكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به أي بنك تجاري دون تمييز، إذ يقوم البنك المركزي وكخطوة باتجاه تقليل التضخم برفع نسبة الاحتياطي القانوني لتقليل مقدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان وعمليات خلق النقود .

إن العديد من الدراسات الاقتصادية لا تفضل دائما اللجوء إلى هذه السياسة لما لهذه السياسة من أثر سلبي على وضع البنوك التجارية و قابليتها على منح القروض وعلى استثمار ما لديها من أموال .

كما أنتقد بعض الاقتصاديين هذه السياسة أو وسيلة الاحتياطي القانوني باعتبارها تمييزية وغير دقيقة وغير مرنة، فطبيعتها التمييزية تعود الى اختلاف أثارها باختلاف حجم المصارف، إذ قد تتأثر المصارف الصغيرة ذات الاحتياطيات الضئيلة في حين أن البنوك التجارية الكبيرة في الغالب لديها من الأصول الأجنبية والاحتياطات النقدية الكبيرة التي تمكنها الى حد ما من مقاومة أثار تغيير نسب الاحتياطي القانوني، كما أن هنالك صعوبة في التأكد من مقدار التغير الضروري في نسبة الاحتياطي القانوني النقدي المطلوب، فضلا عن أنها تعد من السياسات غير المرنة لعجزها في مواجهة الشحة أو الفائض في احتياطات المصارف في أماكن مختلفة في آن واحد، فمثلاً تخضع الاقتصاديات الآخذة في النمو عادة لحركة موسمية واضحة تجعل من سياسة الاحتياطي القانوني أداة جامدة غير مرنة (مثلاً زيادة النسبة في غير موسم حصاد محصول رئيسي لتراكم الاحتياطات في البنوك التجارية ولعدم الحاجة إليها والعكس عند ظهور الحاجة إلى توسيع عمليات الائتمان بتسويق المحصول) مما يتطلب من هذه السياسة أن تأخذ في اعتبارها الحركة الموسمية.

وأخيراً فأن نسبة الاحتياطي القانوني التي تعد من أدوات السياسة النقدية المهمة قد تنجح في تقييد الائتمان ومنعه من التزايد ولكنها لا تعالج تماماً التضخم الذي ينشأ ليس بسبب زيادة الائتمان في الداخل وإنما ينشأ نتيجة لعوامل أخرى .

(3) عمليات السوق المفتوحة : Open market operations

تعد هذه السياسة من أكثر وسائل البنك المركزي فعالية في التأثير على حجم الائتمان وتتمثل في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية داخل ما يسمى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية يزيد من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى تلك البنوك ويمدها بقدرة جديدة على الإقراض مما يؤدي الى زيادة عرض النقود، وبالعكس إذا باع البنك المركزي مثل هذه السندات الى البنوك التجارية سيؤدي الى انكماش احتياطاتها النقدية وانخفاض قدرتها على الإقراض وانخفاض عرض النقود في النهاية .

وعندما يرغب البنك المركزي في علاج الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية يدخل البنك بائعاً للأوراق المالية، وهذا من شأنه إنقاص حجم

وسائل الدفع ومن ثم التأثير في سيولة السوق النقدية بقطاعيه المصرفي وغير المصرفي، أي بمعنى آخر أن قيام البنك المركزي ببيع ما لديه من سندات حكومية ليأخذ ثمنها من أيدي الذين يحملونها على شكل أوراق نقدية فأنه يقلل بذلك النقود في أيدي أفراد المجتمع، وهذا يؤدي بدوره الى تقليل معدلات التضخم النقدي . ويعتمد نجاح عمليات السوق المفتوحة على توفر الأسواق المالية الواسعة والمنتظمة وهذه عادة ما تكون متوفرة لدى الدول المتقدمة لكن البلدان النامية لا تمتلك مثل هذه الأسواق أو أن ما لديها منها ضعيفة جداً الى درجة تجعل أي تدخل بالبيع أو الشراء يقود الى تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك وزعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق مما يقلل لجوء حكومات هذه البلدان الى هذه الوسيلة .

قد ينحاز البعض الى هذه السياسة النقدية أو تلك من السياسات المشار إليها آنفا لمعالجة ظاهرة التضخم إلا أن الواقع يشير الى أن نجاح المعالجة قد يتم من خلال الجمع بين كل هذه الوسائل التي تم ذكرها، الى جانب ذلك لابد من التأكيد على أن مهمة الحفاظ على سعر مستقر لا يتوقف حصرا على السياسات النقدية فحسب بل يتوجب كذلك إتباع سياسات مالية منسجمة مع السياسات النقدية الهادفة إلى تحقيق ذلكً وهذا ما سيتم توضيحه في الفقرة اللاحقة .

2- السياسات المالية The financial policies

ذكر فيما تقدم أنه لابد من التعاون والتنسيق بين الأجهزة النقدية والمالية عند اتخاذ أي إجراء باتجاه الحفاظ على سعر مستقر، وهنا تبرز أهمية السياسة المالية المتمثلة باستخدام الموازنة من ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في مكافحة التضخم، أي بتعبير آخر استخدام أوعية الموازنة من خلال الاعتماد على تغطية النفقات العامة بواسطة الإيرادات العامة من ضرائب ورسوم وقروض دون اللجوء الى الإجراءات الأخرى التي تتسبب في زيادة وتائر التضخم ومنها زيادة الإصدار النقدي ،لذلك فأن السياسة المالية لم تعد جزءاً منفصلاً عن بقية السياسات المستخدمة لتوجيه الاقتصاد الوطني، فهذه السياسة من الممكن أن تلعب دوراَ مهماً في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض مكونات الطلب الكلي باستخدام الأدوات المتاحة مثل زيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات وتخفيض الأنفاق العام وترشيده يضاف الى ذلك توجه الطلب نحو الاستثمارات، وكل ذلك يهدف الى القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة وتمويله بطرق غير تضخمية بدلاً من الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة .

ولغرض إعطاء صورة واضحة عن أدوات السياسة المالية الرامية الى ضبط التضخم فلابد من المرور على أهم تلك الأدوات وبصورة موجزة وكما يلي :

(1) الضرائب Taxes

تتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع وبالتالي السيطرة على معدل مستقر للأسعار، وتشمل الضرائب جميع أنواعها مثل ضرائب الدخل وضرائب الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة التي تفرض على السلع المختلفة سواء كان منها ما هو منتج وما هو مستورد، ولما كانت السياسة الضريبية تمثل وسيلة لتحقيق غاية محددة فأن الآثار الاقتصادية المرغوب إحداثها هي التي تحدد نوع أو أنواع الضرائب التي ينبغي فرضها على المجتمع وتوزيع العبئ الضريبي وفقا لمبدأ ضمان تحقيق الآثار المرغوبة بالكم والكيف، وهذا ما يهدف إليه المجتمع وبالأخص في حال توفر جهاز ضريبي كفوء وموضوعي فضلاً عن الوعي لدى المكلفين لنجاح السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها .

تتم معالجة التضخم من خلال خفض القوة الشرائية لأفراد المجتمع عن طريق إضعاف محددات الاستهلاك أي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول ، وبذلك يقع الأفراد تحت ظل معدلات أعلى من الضريبة فيتجه معظمهم للادخار بدلا من الأنفاق لانخفاض مستويات دخولهم مما يقلل من حدة الطلب وفي نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبة ومن ثم السيطرة على الأسعار، وهذا الأمر يتطلب ربط السياسة الضريبية الموضوعة بعمليات التخطيط والحساب الدقيق لعوامل الدخل والأنفاق القومي .

وعليه فإن الضرائب تعد من أقوى السياسات المتبعة في معالجة التضخم وبالأخص في الدول النامية والتي يغلب فيها تخلف العادات المصرفية والائتمانية، وقد أثبتت تجربة الهند خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها ما يمكن أن يفعله النظام الضريبي الملائم من أثر فعال في الحد من التضخم .

كما إن هنالك تجارب أخرى في الدول المتقدمة إذ لجأ عدداً منها الى إتباع سياسة الضريبية على نطاق واسع، بوصفها أداة لمعالجة ظاهرة التضخم النقدي التي انتشرت خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

(2) الأنفاق الحكومي Government spending

تعرف السياسة الأنفاقية بأنها البرنامج ألأنفاقي الذي يقوم على أساس طبيعة وأدوات الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ففي حالة التضخم فأن الحال يقتضي تقليص الأنفاق الحكومي أي إتباع سياسة إنفاقية انكماشية من خلال تخفيض الأنفاق الحكومي

وتحقيق فائض في الميزانية بالشكل الذي يؤثر على أوجه الإنفاق الأخرى، وهنا يجب التفرقة بين نوعين من الأنفاق، الأنفاق الاستهلاكي والأنفاق الاستثماري فالنوع الأول يقوم على أساس أن تخفيض الإنفاق الاستهلاكي بالقدر المستطاع يمكن أن يسهم في علاج التضخم، أما النوع الثاني معناه التأثير على مشروعات التنمية الاقتصادية وهو أمر غير مرغوب فيه وبالأخص في الدول النامية.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن الأسلوب الذي تتبعه الحكومة في الحصول على إيراداتها يكون وثيق الصلة بالآثار النهائية للأنفاق العام، كما أن الأنفاق على أوجه النشاط الحكومي المختلفة له اثره على التغيرات التي تحدثها البرامج الأيرادية (التشغيلية) .

(3) الدين العام Public debt

يتمثل الدين العام في قيام الدولة بعقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب عليها من قبل الجمهور، أي يمكن تعريف الدين العام بأنه عبارة عن مبلغ من المال يدفع من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية بموجب عقد يستند الى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد بموجبه الدولة بدفع فوائد القرض على مبلغ القروض وسداد أصل القرض، وغالباً ما يتم اللجوء الى هذه السياسة في الحالات الاستثنائية وكذلك لسد العجز في منابع التمويل الأخرى أو حينما تصل الضريبة مثلاً الى حدها الأقصى بحيث لا يصح للدولة اللجوء الى مزيد من الضرائب بالشكل الذي يؤدي الى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة .

ومن الجدير بالذكر أن كلاًّ من السياستين الضريبة والدين العام (الاقتراض) تهدفان الى بقاء كمية النقود ثابتة إذ أن كل ما يترتب على فرض الضرائب أو عقد القروض هو تحويل جانب من القوة الشرائية من الأفراد الى الحكومة غير أن الضريبة فرض إلزامي يؤخذ بلا مقابل في حين أن القرض استثمار اختياري له قيمته الاسمية وفائدته المحددة، ويهدف أيضاً الى امتصاص جزء كبير من القوة الشرائية الزائدة في وقت أسرع مما يمكن أن تحققه بعض أنواع الضرائب ومن ثم السرعة في السيطرة على وتائر التضخم وتعد القروض المحلية أفضل من القروض الخارجية لهذا الغرض لما للقروض الخارجية من آثار سلبية سياسية واقتصادية .

وإن الفكر المالي الحديث ينظر الى القروض المحلية بأنها أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية وتستخدم في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة في محاربة الكساد ومحاربة التضخم .

3- السياسات الأخرى Other policies

هنالك سياسات أخرى على المستوى الكلي أيضاً تتمثل بالسياسات التالية:

(1) **سياسة التسعير** : Pricing policy

يتم بموجب هذه السياسة تثبيت الأسعار أو تحديدها بصورة مباشرة من قبل الدولة ومن خلال الأجهزة المختصة كالجهاز المركزي للأسعار أو التأثير عليها بصورة غير مباشرة وبالأخص على السلع المستوردة من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية .

(2) **سياسة الدعم** Policy support

تتمثل سياسة الدعم في جملة من الإجراءات والسياسات الهادفة الى دعم أسعار بعض المنتجات الرئيسة والهامة والمرتبطة بقوت المواطن اليومي كالدقيق والرز والسكر وغيرها، وكذلك بعض المواد الأخرى كالوقود والكهرباء والتي يشترك جميع أفراد المجتمع في استهلاكها، إذ يؤدي ارتفاع أسعارها الى ضرراً كبيراً للطبقات الفقيرة في المجتمع، وقد واجهت هذه السياسة جملة من الانتقادات وبالأخص من صندوق النقد الدولي كونها تعطل عمل آلية السوق أو إنها تسبب إفراطاً في استهلاك تلك السلع أو تهريبها الى الخارج .

وقد تلجأ الدولة الى أسلوب البطاقات في توزيع المواد المدعمة وبالأخص بالنسبة الى المواد الغذائية عند تعرض البلد الى الكوارث أو الحصار الاقتصادي الذي يفرضه مجلس الأمن الدولي على بعض الدول، كالحصار الذي فرض على العراق وإيران وسوريا، كأجراء للحد من ارتفاع الأسعار إذ تعمد الدولة الى تجهيز أفراد المجتمع بالسلع الغذائية الرئيسة بأسعار مدعمة للحد من ارتفاع أسعارها ومن ثم تخفيض وطأة التضخم على المواطنين .

(3) **سياسة الخزين الإستراتيجي** :

Policy of strategic stockpiling

تلجأ الكثير من الدول الى توفير خزين إستراتيجي من البضائع والسلع وبالأخص الضرورية لاستخدامها في الحالات التي قد تتسبب في موجة من ارتفاعات الأسعار كالجفاف وتأثيره على إمدادات الغذاء وتسببه في ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى الدولي، وكذلك في حالات الحروب وبالشكل الذي يتحقق معه تدفق البضائع والسلع بصورة اعتيادية تحول دون ارتفاع أسعارها في حالة شحتها.

(ثانيا) السياسات الجزئية لمعالجة التضخم:

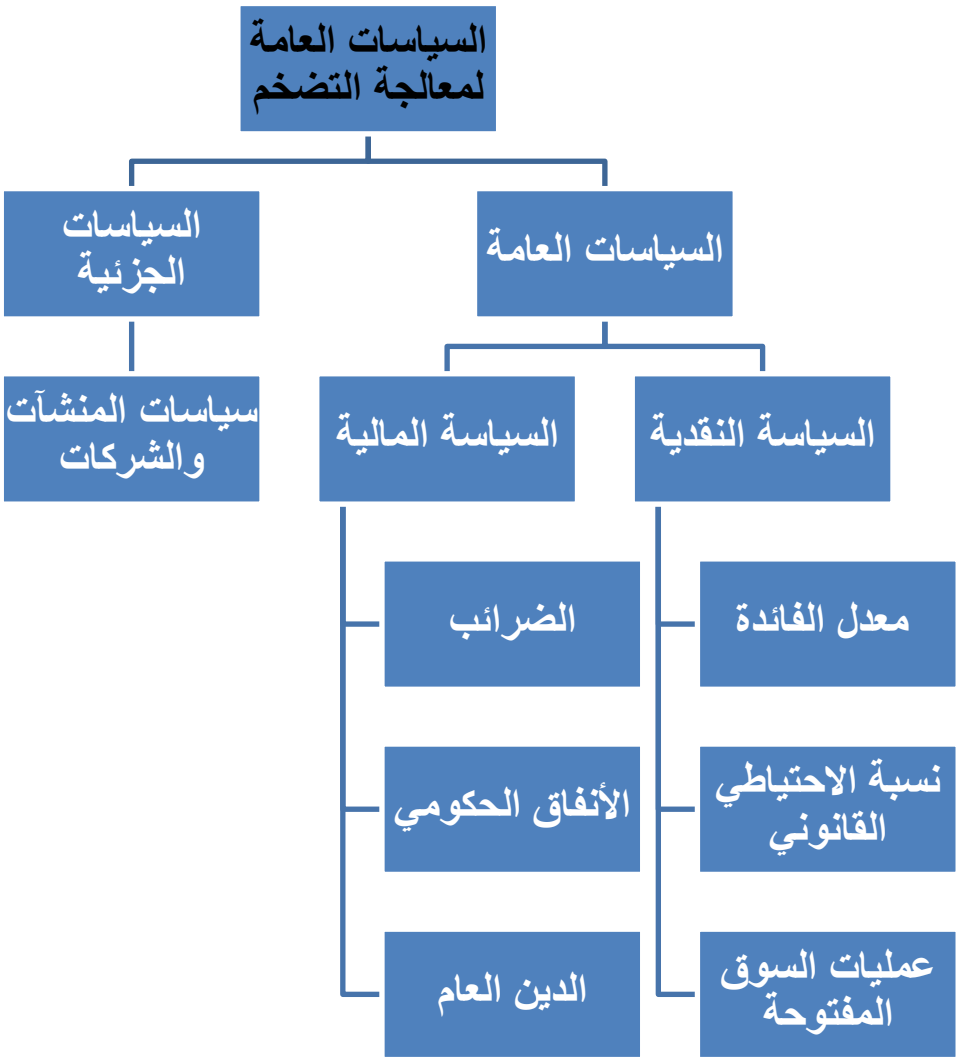
Micro- policies to tackle inflation

يؤثر التضخم تأثيراً كبيراً على مجمل عمليات الشركات بوحداتها المختلفة إذ أن ارتفاع الأسعار يؤدي الى إحداث إرباك واضح في تلك العمليات وبالأخص على حسابات الأرباح والخسائر والاندثار وغيره، وما تزال الكثير من الشركات تعد بياناتها المالية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية دون مراعاة ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيم العملات النقدية فيها. وإن الاعتماد على هذا المبدأ في ظل التضخم والانخفاض النقدي يجعل العناصر المحاسبية المسجلة في كل من الميزانية العمومية وحساب النتيجة بالكلفة التاريخية تظهر بقيمة منخفضة ولا تعبر عن قيمتها الحقيقية وذلك لأن تقييمها تم بعملة نقدية فقدت جزءاً من قوتها الشرائية بسبب التضخم، فبالنسبة إلى عناصر الميزانية العمومية تصبح مضللة ولا تعبر عن حقيقتها الاقتصادية خلال فترة التضخم .

أن التضليل يصيب العناصر غير النقدية التي تتمثل في الموجودات الثابتة والمخزون، ويؤثر بشكل غير مباشر على حقوق الملكية، كما أن العناصر النقدية، التي تتمثل بالمدينين والنقود والقروض، تفقد قوتها الشرائية، إذ يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ينعكس اثر ذلك على رفع أسعار بيع المنتجات، الأمر الذي يجعل من الربح المحاسبي مضللاً ولا يعكس الربح الحقيقي للفترة المالية، مما يؤدي إلى تضليل الضريبة وتوزيع حصص ربحية وهمية، ومن ثم ينعكس أثره السلبي على حفظ الطاقة الإنتاجية للشركة بسبب تأثر تمويل الاستثمارات بذلك .

وبناءاً على المشكلات التي يسببها التضخم في القوائم الختامية فأنه يتعين أن يؤخذ تطور معدلات التضخم أو الانخفاض النقدي في الحسبان بشكل فعلي لكي لا يؤثر على إستراتيجيات نمو وتوسع الشركات، وهذا ما يتم تناوله في الفصول القادمة باعتماد مبدأ المعالجات لكل حالة بواسطة أساليب موضوعية تسعى الى تقريب هذه البيانات من الحقيقة بغية تحقيق الأهداف المنشودة ومن خلال مجموعة طرائق وأساليب تحليلية نظرية وعملية تختص بكل حالة على حدة، وبغية اكتمال الصورة فلابد من بيان أهداف معالجة أو تعديل آثار التضخم .
والمخطط التالي يوضح أهم السياسات العامة لمعالجة التضخم :

مخطط (3) السياسات العامة لمعالجة التضخم



ثالثاً ـ أهداف معالجة وتعديل أثار التضخم

Aims to tackle and correct inflation effects

تقضي العواقب الوخيمة للتضخم بأهمية إجراء التعديلات اللازمة للبيانات المحاسبية بالكلف التاريخية بغية الوصول الى قياس نتائج أعمال الشركات ومراكزها المالية بصورة تعبر تعبيراً حقيقياً عن الواقع ولذلك لابد من التركيز على ما يلي :

1- أهمية تعديل البيانات المحاسبية.

2- البيانات المحاسبية المشمولة بالتعديل .

3- اهتمامات الإداريين .

4- اهتمامات المستثمرين .

1 - أهمية تعديل البيانات المحاسبية :

Important to correct of Accounting Information

هنالك جملة أهداف تسعى إلى تحقيقها الشركات من وراء تعديل آثار التضخم، يمكن إجمالها بما يلي:-

(1) تخفيض الضرائب وخاصة تلك الضرائب التي تفرض علـى الدخول الخاضعة للضريبة .

(2) تقييم حقيقي للمركز المالي للشركة أو القيمة الحالية للشركة.

(3) اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والرقابة الإدارية.

وسيتم التركيز على الهدفين الثاني والثالث حصرا وذلك لتوضيح عواقب التضخم على المحاسبة والإدارة وليس تقديم مقترحات تغيير القوانين الضريبية المفروضة على الشركات، بالإضافة إلى ذلك يمكن التطرق إلى تقييم الشركة والاهتمامات المهمة للمستثمرين الخارجيين في الشركة.

وبهدف تحقيق الأهداف المشار إليها يتعين أن يكون هنالك نظام بيانات (Information System) متعدد الخواص (Qualities). وأن أي نظام قياس لا بد أن يتصف بثلاث صفات رئيسية هي:-

(1) الوضوح Precision .

(2) الدقة Accuracy .

(3) الأمانة Faithful .

وأن كل عملية تصحيح (correction) للحسابات يتعين أن تتركز على مساعدة نظام القياس المعتمد من قبل الشركة في سبيل الحصول على تلك الخصائص. وتمثل الأمانة (faithful) الخاصية الجوهرية بالنسبة للرقابة الإدارية. ففي الواقع أن أي نظام رقابة ليس له قيمة ما لم يكون هنالك قياس للأهداف والمنجزات (Realizations) بالأسلوب نفسه. والشيء ذاته بالنسبة للدقة (accuracy) فعلى الرغم من إنها حالة مرغوبة وليست ملحة فهي اقل أهمية ولا يجرى البحث عنها إذا كانت لا تشكل أهمية للنظام. أما بالنسبة للوضوح (Precision) فغالباً ما تكون وهمية أو صورية (Illusory) إلا أن وضع الأهداف يتعين أن يبنى على أساس الوضوح التام بحيث أن المحاسبة يجب أن تعكس المنجزات بشكل واضح .

2 - البيانات المحاسبية المشمولة بالتعديل

Correction of Accounting Information

أ- حساب التشغيل Manufacturing Account

ب- حساب الأرباح والخسائر Profit and loss Account

ج- الميزانية Balance sheet

يميل الاتجاه الحديث نحو دمج حساب التشغيل وحساب الأرباح والخسائر في حساب واحد يسمى حساب النتيجة أو كشف الدخل العام (General Income). ويتميز هذا الحساب الأخير بأنه يظهر العديد من المجاميع أو المقادير(Aggregates) المهمة مثل القيمة المضافة (Add Value) وإجمالي ربح التشغيل(Gross profit) والتدفق النقدي (Cash -flow). فبالإضافة إلى أن هذا التوحيد (التجميع) يحمل العديد من التبريرات الاقتصادية، فانه كذلك يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للتضخم، مثال ذلك حالة قرض في الأردن، فمن غير المعقول للشركة العراقية أن تبدي ارتياحها من المصروفات المالية (الفوائد) المنخفضة من خلال عزلها عن خسائر أسعار الصرف (المرتفعة) عند تسديد القرض.

وعليه حينما يجري الحديث هنا عن كشف الدخل فان ذلك يعني حساب النتيجة الموحد الذي يشمل حساب التشغيل وحساب الأرباح والخسائر. كذلك لا يشمل الحديث هنا تعديل محاسبة التكاليف (cost Accounting) إلاّ إذا كان ذلك له علاقة بالمحاسبة المالية، ففي الواقع أن محاسبة التكاليف تعتمد على عدد كبير من القواعد والأعراف (Conventions) التي تتبعها العديد من الشركات في تعديل آثار التضخم .

3 - اهتمامات الإداريين Administrator Preoccupations

هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع إدارات الشركات إلى تعديل بياناتها المحاسبية بغية تحسين رقابتها الإدارية:-

(1) تحليل حقيقي للوضع الحالي والماضي .

(2) اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف بأسلوب مناسب .

(3) رقابة فعلية على تنفيذ الأهداف وصيانة صلاحيتها .

يوجد ثلاثة اهتمامات رئيسية لدى الإدارة تنصب في استعمال البيانات المحاسبية هي:-

(1) **قياس النتائج** (Performances Measure)

يقصد بالنتائج هي قدرة الشركة على تشغيل عوامل الإنتاج بكامل طاقتها وعلى تحقيق مستوى مقبول من الربحية التجارية الحقيقية والربحية المالية (عائد الأموال المستثمرة) .

(2) المساعدة في النمو والتوسع (Growth and Expansion)

يقصد بذلك رؤية إدارة الشركة إلى وضعها المالي من ناحية كفاية أموالها الداخلية (التمويل الذاتي) من عدمها لأغراض النمو والتوسع، وكذلك النظر إلى حاجة الشركة من الأموال الخارجية للغرض نفسه.

(3) ضمان الأمان (To assure the Security)

يبحث مستخدم البيانات المحاسبية عن تقييم مخاطرة عدم تحقق التوقعات أو التقديرات وتقييم نقاط الضعف التي يمكن أن تربك عمل الشركة مثال ذلك نقاط الضعف في الوضع المالي للشركة.

تعتمد المخاطرة بشكل واسع على درجة الترابط بين أهداف الشركة (معدل النمو) ونتائجها التي تحدد نمو يساعد في عملية تحسين وضع الهيكل المالي للشركة.

وعليه فان القياس الحقيقي للربحية الاقتصادية (العائد على الأصول الثابتة) يمثل في كل الأحوال هدف جوهري وأساسي من أهداف عملية حسابات الشركة. وتتطلب عملية الرقابة الإدارية استخدام مؤشرات مناسبة في قياس النتائج . وكما سبق الإشارة أليه بأن الربحية تمثل أحد الأهداف الجوهرية والأساسية فأنه يمكن توضيحها بالنسب الآتية:-

مثال ذلك

العائد = مجمل الربح ÷ مجموع الأصول الثابتة

ويمكن تحليل النسبة أعلاه من خلال النسبتين الفرعيتين الآتيتين :-

العائد = الربحية × الدوران

(1) الربحية = مجمل الأرباح ÷ المبيعات

(2) الدوران = المبيعات ÷ الأصول الثابتة

إذن :

العائد = الربحية × الدوران

يلاحظ أن نسبة العائد لها قيمة قطعية (absolute value) أو قيمة ثابتة (Fixed value) يتعين مقارنتها بمعدل فائدة النقود في السوق المالية. كما أن هذا الأخير يمثل نسبة ربحية لأنه ينسب الفائدة (الربح) إلى رأس المال. وإن نسب الربحية والدوران لها قيمة نسبية إذ أنها لا يمكن أن تحقق الغرض منها ما لم يجري مقارنتها بفترة مالية أخرى وبموازنة (Budget) أخرى وبشركة أخرى . وتعد هذه النسب من النسب الثانوية .

من المعروف أن التضخم يؤدي إلى تضليل مؤشرات نتائج أعمال الشركة. فمن الطبيعي أن المكونات المختلفة لهذه المؤشرات أو النسب (Ratios) يتعين أن يجري تقيمها بالأسلوب نفسه وبالوحدة النقدية نفسها بغية الوصول إلى النتائج الصحيحة .

وفي ظل غياب إجراءات تصحيح الحافز (motivation) الضريبي أو الاقتصادي فأن المكونات الثلاثة (الأرباح ورأس المال المبيعات) للنسب السابقة لا تقبل المقارنة. ففي الواقع، إذا افترض أن الوحدة النقدية هي دينار/ متوسط الفترة المالية الجارية فإن المبيعات يتم تقييمها بصورة صحيحة، ولكن لا يمكن أن يكون الشيء ذاته بالنسبة للأرباح والأصول الثابتة .

(1) يجري في الغالب تقييم الأرباح بقيمة مرتفعة .

(2) يجري تقييم الأصول الثابتة بقيمة منخفضة وذلك لأنها تحتسب بسعر الاقتناء ويعبر عنها بالوحدات النقدية التي فقدت جزءاً من قيمتها.

وبناءً على ذلك تكون نسب الربحية والدوران بقيمة مرتفعة. ويشكل ذلك حالة مضاعفة بالنسبة إلى العائد(حاصل ضرب الربحية في الدوران). ففي الواقع أن الربحية، التي تتمثل في علاقة الأرباح إلى المبيعات، يمكن أن تكون ذات قيمة مرتفعة وذلك بسبب تقييم البسط بقيمة مرتفعة. والشيء ذاته بالنسبة إلى الأصول الثابتة تكون بقيمة منخفضة ومن ثم يكون معدل الدوران بقيمة مرتفعة .

ينعكس أثر التضخم على الميزانية وكشف الدخل اللذين يظهران الأرباح والأصول الثابتة فإذا ظهرت الأرباح بقيمة مرتفعة جراء التضخم فإن الأصول الثابتة تظهر بقيمة منخفضة بسبب تقييمها بقيمة الاقتناء الاسمية. وأن الوضع التضخمي المبالغ فيه مثلما يظهر في الميزانية فهو كذلك يظهر في كشف الدخل. وعليه يمكن أن يؤدي ذلك إلى ظهور ربح محاسبي وهمي يتسبب في فرض معدلات ضرائب مرتفعة وأحياناً توزيعات أرباح غير عادلة .

ومن اجل التخفيف من تلك الآثار فان بعض النظم الضريبية كان قد اعتمد أساليب مختلفة للمعالجة وهي:

(1) أسلوب الاندثار المتناقص الذي يساعد في تأجيل دفع مبلغ الضريبة.

(2) تكوين احتياطي ارتفاع أسعار المخزون الذي يساعد في تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة .

(3) تسعير الصادر المخزني بسعر الوارد الأخير صادر أولا (LIFO) أو بسعر المتوسط المتحرك الذي يخفض الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة وهو ما يمثل الربح المحاسبي.

إن هذه الأساليب لا تعدل الربح المحاسبي إلا جزئيا، وبالمقابل تضلل هذه الأساليب الميزانية بشكل حاد وذلك لأنها تخفض قيم الأصول الصافية والمخزون بشكل كبير.

4 - اهتمامات المستثمرين Investors preoccupations

يشكل عائد الاستثمار المعيار الأساسي لقرار الاستثمار. ولكن حينما لا يكفي التمويل الذاتي للشركة فإنه يتعين عليها أن تدعو المستثمرين الخارجيين والمساهمين والمصارف في حالة الرغبة في زيادة رأس المال في حالة الرغبة بالحصول على القرض أو حتى الشركاء في حالة الاندماج (Fusion). ولغرض الاطمئنان ترغب الجهات الخارجية الممولة للشركة بمعرفة قيمتها الحالية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هنالك نوعين رئيسيين من معايير تقييم الشركة. الأول يتمثل في القيمة الاقتصادية للشركة (Economic Value) التي تستند إلى توقع المكاسب المستقبلية أي العوائد والأرباح، وبذلك تصبح معرفة العوائد والأرباح الحقيقية مسألة في غاية الأهمية لتحديد قيمة الشركة بدقة. والثاني يتمثل في القيمة الذاتية للشركة(Intrinsic Value) أو قيمة ثروة الشركة التي تمثل حالة إثبات قيمتها الحالية كما هو الحال بالنسبة إلى بيع السلع في بعض الظروف. ويمكن الإشارة هنا إلى أن غالبية البلدان اللاتينية تعتمد في تقييم الشركات على معيار القيمة الذاتية للشركة وذلك تحت تأثير تقاليد ملكية الأراضي. وإزاء جميع هذه المتطلبات تصبح مسالة إعادة تقييم الميزانية حالة مطلوبة ولا بد منها ، حتى ولو كان ذلك بدون تضخم . فالتآكل النقدي يظهر هنا بوصفه ظرف حتمي لا مناص منه. ففي الواقع حتى في حالة عدم فقدان النقود لقيمتها فإن قيم السلع المقتناة من قبل الشركة ترتفع (الأراضي) أو تنخفض (المكائن) .

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكن القول بأن الآراء تختلف في تقدير مدى حدة الآثار السلبية للتضخم ، وإن عدم توقع حدوث التضخم يؤدي الى ازدياد هذه الآثار وامتداد تأثيراتها إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة حيث يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار الى انخفاض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود أو الذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة اقل من نسبة الارتفاع في الأسعار وغالباً ما تمثل هذه الشريحة الواسعة من المجتمع العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام والخاص الذين يعتبرون في مقدمة المتضررين من التضخم إضافة الى أصحاب المدخرات النقدية الذين يعانون من انخفاض القوة الشرائية لدخولهم النقدية بسبب التضخم .

كما إن للتضخم تأثيراً واضحاً على الادخار حيث أن ارتفاع الأسعار سيؤدي الى زيادة نسبة ما يخصص من الدخل الشخصي والدخل القومي لأغراض الاستهلاك لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد وبالذات ما هو ضروري فيه يتطلب إنفاق أكبر قدر من الدخول الشخصية على الاستهلاك وهذا يعني ارتفاع نسبة ما ينفق من الدخل القومي على الاستهلاك وينخفض نتيجة ذلك ما يخصص من الدخل الشخصي والقومي لأغراض الادخار ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار، وللتضخم أيضاً أثاراً واضحة على ميزان المدفوعات إذ يترتب عليه اختلال في هذا الميزان باتجاه خلق عجز فيه نتيجة زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات .

وللتضخم تأثيراً كبيراً على مجمل عمليات الشركات بأشكالها المختلفة إذ إن ارتفاع الأسعار يؤدي الى إحداث إرباك واضح في تلك العمليات وبالأخص على حسابات الأرباح والخسائر والاندثار وغيرها، فالشركات على مختلف أنواعها وأهدافها تقوم بإعداد بيانات ختامية تتكون من حساب الأرباح والخسائر الذي يصور مختلف الإيرادات والنفقات وكذلك النتيجة النهائية التي تم التوصل إليها عن الفعاليات التي مارستها الشركة خلال الفترة الماضية، كما إنها تعد الميزانية العمومية لبيان الوضع المالي لها كما هو عليه نهاية الفترة المالية وبناءاً على المشكلات التي يسببها التضخم في القوائم الختامية فأنه يتعين أن تأخذ هذه الشركات تطور

معدلات التضخم الاقتصادي في الحسبان بشكل فعلي لكي لا يؤثر على إستراتيجيات نمو وتوسع الشركات .

ونتيجة للآثار المترتبة على التضخم فقد وضعت سياسات لعلاجه أو التخفيف من حدته وهنا يمكن التفرقة بين نوعين من السياسات الخاصة بعلاج التضخم، الأولى هي السياسات العلاجية العامة المتبعة على مستوى الاقتصاد الكلي كالسياسة النقدية والسياسة المالية وأدواتهما المختلفة التي تهدف الى الحد من التضخم ومحاولة تخفيضه من خلال إتباع عدد من الإجراءات التي تدخل في صميم السياستين أعلاه، أما النوع الثاني من السياسات فهي السياسات المتبعة من قبل الشركات الخاصة والعامة والتي لا تهدف في محصلتها النهائية الى الحد من ظاهرة التضخم لأن ذلك لا يدخل ضمن اختصاصها ويتطلب سياسات حكومية عامة ومحكمة، فالشركات هنا فقط تتبع سياسات وآليات معينة لمعاجلة آثار التضخم على موجوداتها وحساباتها الختامية من خلال إتباع سياسات ومعالجات محاسبية لوضع قيمة حقيقية لها تزيل مشكلات التضليل الناجمة عن التضخم على نتائج أعمالها وميزانياتها وخاصة المخزون والأصول الثابتة والعمليات المالية إذ تسعى إدارات الشركات ، من وراء تعديل آثار التضخم ، إلى تحقيق مكاسب ضريبية وتعلية قيمة الشركة واتخاذ قرارات اقتصادية متنوعة . ويشمل تعديل آثار التضخم البيانات المحاسبية المسجلة في القوائم الختامية بالكلف التاريخية بغية قياس النتائج بصورة صحيحة وتحليل الوضع المالي الحقيقي للشركة ، الأمر الذي يوفر خاصية الموثوقية العالية في البيانات المحاسبية لمتخذي القرارات الإدارية والمالية سواء كانوا من داخل الشركة كالإداريين والمحللين الماليين أومن خارجها كالمستثمرين الحاليين والمحتملين .

أسئلة الفصل

1- ما هي أهم آثار التضخم على ميزان المدفوعات ؟ .

2- ما هي آثار التضخم على الادخار ؟ .

3- بين أهم أدوات السياسة المالية في معالجة في معالجة التضخم على مستوى الاقتصاد الكلي ؟ .

4- بين أهم آثار التضخم على مستوى الاقتصاد الجزئي وهل تختلف معالجاته عن المعالجات المستخدمة على مستوى الاقتصاد الكلي ؟ .

5- ما هي الأهداف التي تسعى لها الشركات من وراء تعديل آثار التضخم ؟ وما هي البيانات المحاسبية المشمولة بالتعديل ؟ .

6- أملأ الفراغات التالية :

أ. تعرف السياسة النقدية بأنها السياسة التي يمارسها ..... والمرتبطة بالنقود .

ب. إن فئة أصحاب الدخول النقدية شبه الثابتة تزداد دخولها بنسبة ..... من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

ت. إن التضخم المفرط يؤدي بشكل مباشر الى ..... قيمة العملة .

ث. يقصد بنسبة الاحتياطي القانوني النسبة التي يجب أن يحتفظ بها ..... من كل وديعة تودع فيه.

ج. تتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لـ ..... النقود لدى الأفراد.

②②②②②②②②

الفصل الثالث

السلوكيات الناجمة عن التضخم

Comportment involved with inflation

أولاً :- المضامين القانونية والضريبية والاجتماعية للتضخم

ثانياً :- التضخم وتغيير السلوكيات

الفصل الثالث

السلوكيات الناجمة عن التضخم

Comportment involved with inflation

لقد أصبحت عملية تعديل البيانات المحاسبية في ظل التضخم مسألة ضرورية وملحة ولازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة خلال فترة التضخم، ففي الواقع يؤدي التضخم الى حصول سلوكيات مختلفة في حالة غياب تعديلات الحسابات وبعض القواعد الضريبية، سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد (القطاع الخاص) والدولة أو بالنسبة للشركات.

أولاً :- المضامين القانونية والضريبية والاجتماعية

Justice, tax and social implications of inflation

تقوم أجهزة الرقابة المالية في بعض البلدان بوضع قواعد الاحتساب والمحاسبة. لا بل أن هذه القواعد تملى من قبل السلطات الضريبية في بلدان أخرى. ويمكن إجمال هذه القواعد بما يلي :-

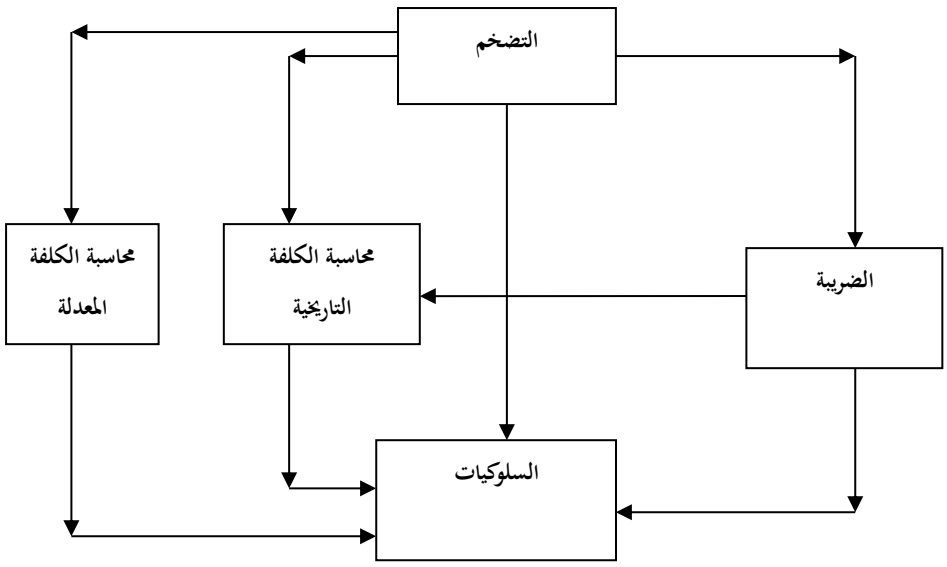
1. استعمال الاندثار الضريبي المتناقص لغرض تخفيف حدة آثار التضخم على الربح إلى حد كبير، غير أن هذه المعالجة تشكل معالجة جزئية فضلاً عن أن القيمة الدفترية للموجودات الثابتة تقدر بأقل من قيمتها الفعلية.
2. إمكانية إعادة تقييم الميزانيات بالطريقة المناسبة، وهذا ما يشكل عبئاً على الشركات والجهات المعنية. كما أن إعادة التقييم الشامل للميزانية يفرض في حالة الاندماج لأنه يمثل حالة تشجيع على إعادة التجميع الذي يمكن أن يكون من جانب آخر وهمي أو غير مبرر اقتصادياً.
3. قبول الفروق الكبيرة في حالة إعادة التقييم الكلي للميزانيات.
4. إقناع الدولة بعدم تشجيع الادخار وذلك لانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية، كما يتطلب تحفيز المقترضين.
5. منع الإجراء المحاسبي الذي يقضي بتسعير المخزون وفقا لطريقة ما يدخل أخيراً يخرج أولاً (LIFO).

6. ابتعاد الحسابات عن الحقيقة : التحليل المالي والرقابة الإدارية يكون كل منهما صعب التنفيذ بدون إجراء تعديلات مسبقة.
7. اتخاذ القرارات وفقا للتوجه الضريبي (إيجاد قيم لصالح الضريبة) أكثر من اتخاذها على أساس الواقعية الاقتصادية المستندة إلى النظرة المتفائلة في المستقبل الاقتصادي. وهنالك قرارات غير معروفة تتخذها الشركات أو الجمعيات. ولذلك فان التشجيع الضريبي للمستثمرين يضلل أحيانا الحسابات ومن ثم القرارات الاقتصادية.
8. حصول بعض الارتياح والرضا عند احتساب المبلغ الحقيقي (الفعلي). مبلغ المبيعات الدفتري يزداد بسرعة اكبر من الرقم الحقيقي، والربح المحاسبي يكون أعلى من الربح الحقيقي.

إن المضامين القانونية والضريبية والاجتماعية، المشار إليها آنفاً، تؤدي إلى حدوث سلوكيات أو تصرفات (Comportment) غير اقتصادية بالنسبة للأفراد من القطاع الخاص والدولة والشركات. لكن أي تعديل للحسابات، وربما يصاحب ذلك تعديل حسابات الدائنين، يمكن أن يساعد في الحيلولة دون حصول هذه السلوكيات والتصرفات. وفيما يأتي شكل يصور الآثار المباشرة وغير المباشرة للتضخم .

المخطط (3)

الآثار المباشرة وغير المباشرة للتضخم



ثانياً :- التضخم وتغيير السلوكيات

inflation and changing of comportment

كما ذكر في المقدمة أن التضخم يتسبب في حدوث سلوكيات سلبية بالنسبة للأفراد والدولة والشركات، يمكن التطرق إليها كما يأتي :-

1- الأفراد

في الواقع يؤدي الميل نحو الاستهلاك (Consumption) والاقتناء المسبق للأجهزة والمعدات إلى زيادة ما يلي :

1) التضخم بالطلب.
2) الانخفاض في الادخار النقدي.
3) التشجيع على المديونية (الاقتراض).
4) ويأخذ الادخار الاتجاه غير النقدي بهدف حماية قوته الشرائية وكما يلي :-

1) توظيفات أو استثمارات مصطنعة أو غير إنتاجية (ذهب، عمارات، أراضي وغيرها) ومن ثم حصول طلب متزايد (مفرط) وارتفاعات مصطنعة.
2) تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج .

كما أن الاستثمارات الخارجية (أسهم وسندات) لا تحصل على فائدة ذات أهمية لأسباب مختلفة هي:-

* بالنسبة للأسهم:

- رداءة ترتيب الوضع في السوق المالية.
- عدم كفاية الحصص الربحية المدفوعة (الشركات تتوجه نحو زيادة تمويلها الذاتي) .
- تخفيض التقدير المحاسبي للشركات .

* بالنسبة للسندات :

- انخفاض معدل الفائدة الحقيقي .
- فرض ضريبة على إيرادات مالية أو فوائد وهمية بدلاً من فرضها في الحقيقة على رأس المال.
- انخفاض القيمة السوقية للأسهم في حالة ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي .

2- الدولة

ترغب الدولة في الحصول على إيرادات ضريبية إضافية (خشية من خسائرها) .

- الشركات تدفع ضريبة إضافية :

1) ضريبة على الأرباح الوهمية للتضخم.
2) رسوم على القيمة المضافة الوهمية.

– التضخم يؤدي كذلك إلى تضخيم الضريبة على الأفراد (القطاع الخاص)

1) ضريبة على الدخول الناجمة عن الإيرادات المالية (الفوائد) الوهمية.
2) مكاسب متحققة من شرائح تصاعدية للضريبة على دخول الأفراد (القطاع الخاص).
3) رسوم على القيمة المضافة (الوهمية) الناتجة عن إعادة بيع المساكن.
4) مكاسب على الأرباح الرأسمالية الوهمية المتحققة للعقارات.

كذلك تحقق الدولة خلال فترة التضخم، كما هو الحال بالنسبة للشركات، مكاسب من مديونيتها وذلك لأنها تقوم بتسديد التزاماتها بالعملة النقدية ذات القيمة المنخفضة. والى جانب ذلك فان الدولة يمكن أن تنتفع كذلك من التضخم، على مستوى مصروفاتها، حينما تقوم بتسديد التخصيصات أو الاعتمادات المالية السنوية الضخمة (Ceiling) أو المتناقصة (Digressive).

غير أن جميع هذه المكاسب تقابل بعقبات مهمة وهي أن الضرائب تستلم غالبا بأسلوب مختلف مقارنة بالدخول التي تقابلها، ولكن بالمقابل تقوم كذلك الدولة بدفع التزاماتها تجاه الغير من موردين (مجهزين) ودائنين وغيرهم خلال فترات مهمة.

3- الشركات

يختلف اثر التضخم على سلوكيات وتصرفات الشركات تبعا للظرف الذي تمر فيه هذه الشركات ، فإما أن تمر الشركات في حالة النمو والتوسع وإما أن تمر في حالة ركود النشاط الاقتصادي (Recession). ففي فترة النمو والتوسع فان التضخم يؤدي إلى المرونة (Laxity) وعدم الدقة :-

1– المغالاة في الاستثمارات والمخزون والمديونية (الاقتراض)

(1) تسارع تجديد الاستثمارات بشكل خاص بسبب الاندثار المتناقص . لكن في حالة غياب الاستثمار تصبح الاندثارات غير كافية ، وتبرز زيادة مفرطة في الربح الضريبي .

(2) المغالاة في الخزين لسد النقص الحاصل من جراء ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم (الهروب أمام العملة النقدية) .

(3) زيادة فترات طلبات إعادة الشراء حينما لا يسمح بالتخزين الإضافي (الطلب أكثر من العرض) .

(4) هنالك تشجيع للمديونية (الاقتراض) الموجهة نحو تمويل الاستثمارات والمخزون بغية تحقيق الآتي :-

- مكاسب نقدية آجلة لتعويض رأس المال ذو القيمة المنخفضة .
- تسوية أو دفع زيادات الفوائد الناجمة عن التضخم الاقتصادي (وهي تعويضات مسبقة لرأس المال والديون خلال المدة المتوقعة) .

(5) ضرورة زيادة التمويل الذاتي لمواجهة مشاريع النمو والتوسع، وبذلك تجري توزيعات للأرباح بصورة لا تلبي طموحات المساهمين ورغباتهم، الأمر الذي لا يشجع هؤلاء نحو التسجيل في زيادات رأس المال لغرض زيادة التمويل الذاتي، وهذا ما يشبه الحلقة المفرغة.

2– تدهور التشغيل (أو النشاط الجاري)

(1) الارتفاع الكبير في أسعار البيع الناجم عن التضخم في الطلب (العرض أقل من الطلب).

(2) المرونة والتهاون بالنسبة إلى طلبات زيادة العاملين والمجهزين (الموردين) يمكن أن تؤدي في الواقع إلى ما يلي :-

- الأرباح الوهمية تكون أعلى من الأرباح الحقيقية.
- أسعار البيع يمكن أن تزداد بسبب الزيادة في الطلب.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي (Macro – Economic) يمكن استخلاص الملاحظتين الآتيتين:-

1) تكون الصناعة الثقيلة (الرأسمالية) مخالفة للقواعد مقارنة إلى الصناعة الخفيفة .

2) توقف تأسيس شركات جديدة بسبب زيادة المصروفات المالية المرتفعة (متضمنة تعويض رأس المال) وضعف التمويل الذاتي .

وفي فترة الركود الاقتصادي أو الانكماش (Stagnation) فان مكافحة التضخم يزيد من حدة الأزمة. والركود الاقتصادي يساهم في السعي إلى تخفيف حدة التضخم لكنه دون جدوى وكما يلي :-

(1) كلما ينخفض معدل التضخم فان الكلفة المالية الحقيقية (الفوائد) للقروض القديمة بمعدلات ثابتة تصبح باهظة أو مغالى فيها (Excessive). الأمر الذي ينجم عنه نوعان من السلوك :-

- رفض القروض طويلة الأجل ذات معدل الفائدة الثابت، ومن ثم رفض الاستثمار في حالة غياب التمويل الذاتي حتى في حالة ملائمة آفاق المستقبل.

- الرغبة في رؤية استمرار التضخم بغية الحفاظ على معدلات فائدة حقيقية منخفضة .

(2) عدم الرغبة في التخزين الإضافي وظهور صعوبة في تمويله. في الواقع أن الطلبات الماضية بفترات كبيرة تستلم وتصبح كلفة إضافية على المخزون، في حين أن ضرورة الحفاظ على النشاط (التشغيل) يؤدي إلى ارتفاع كلفة مخزون المنتجات تامة الصنع .

(3) ازدياد احتياجات التمويل بهدف تمويل الخزين الإضافي وتعويض الانخفاض في التمويل الذاتي.

(4) هنالك قيود على الائتمان (Credit) بسبب عدم القدرة على تسديد القروض قصيرة الأجل.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن السبب الرئيسي يعود إلى ارتفاع مستوى المخزون وإلغاء القروض المصرفية.

خلاصة الفصل

يتصور البعض من الشركات والجهات الأخرى، على مستوى الاقتصاد الجزئي، انه يستفيد من التضخم ومن الإجراءات الضريبية اللازمة للتضخم، ومن عدم تعديل الادخار. وعليه فان هذه الشركات لا تفضل السعي إلى الحد من التضخم، لكن التضخم ، من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، يتجه نحو تفاقم الأزمات فيما يتعلق بالتخزين الإضافي، وزيادة الاستهلاك، والتبذير أو الإسراف وتوقعات استثمارات الأفراد والشركات.

وفي حالة غياب تعديل الادخار والمعاملات المالية بشكل عام فان التضخم، على الرغم من معدلات الفائدة الاسمية المرتفعة (غير المجدية)، يعود بالفائدة إلى المدينين (debtors) على حساب الدائنين (Creditors). فإذا صرف النظر عن النظام المصرفي (بوصفه نظام وسيط) فان المدينين يتمثلون أساساً في الدولة والشركات في حين أن الدائنين يتمثلون في المدخرين أي الأفراد من القطاع الخاص .

كما أن سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتضخم، أو بتعبير آخر سلطة اتخاذ قرار زيادة الأسعار، تنسب إلى الدولة والشركات. وعادة ما تكون هذه السلطة بدون حدود أو قيود لأنه لم تقابلها أية سلطة من جانب المدخرين. أما بالنسبة للعاملين فيمثلون الفئة الأفضل تنظيماً والأكثر تسبباً في زيادة الرواتب بدلاً من تخفيضها أو الحفاظ على أسعار الاستهلاك. وهذه القوى الخاصة هي التي تكشف عن شكل وتطور التضخم .

أسئلة الفصل

1. ماهي القواعد التي تضعها اجهزة الرقابة المالية لأغراض الاحتساب والمحاسبة؟
2. تحقق الدولة مكاسب من مديونيتها أثناء التضخم، علل ذلك ثم بين العقبات التي تقابل ذلك .
3. ما هي السلوكيات الناجمة عن التضخم بالنسبة للشركات ؟ .
4. ما هي السلوكيات الناجمة عن التضخم بالنسبة للأفراد ؟ .
5. أجب بعبارة صح أو خطأ عن كل مما يلي وصحح الخطأ إن وجد :

أ. في فترات التضخم يكون الربح المحاسبي أقل من الربح الحقيقي.

ب. يؤدي الميل نحو الاستهلاك والاقتناء المسبق للأجهزة والمعدات الى انخفاض التضخم .

ت. تعد سياسة الاندثار الضريبي المتناقص من السياسات الهامة للتخفيف من حدة التضخم .

ث. أثناء فترة التضخم الركودي فأن مكافحة التضخم يزيد من حدة الأزمة.

③③③③③③③③

الفصل الرابع

مدخل تحليلي لأساليب تعديل الكشوف المحاسبية

Analytical Introduction for Statements Adjusted Methods

أولاً : الكشوف المحاسبية في ظل غياب التضخم

ثانياً : الكشوف المحاسبية في فترة التضخم المنتظم

ثالثاً : أثر اختلاف مستويات الأسعار على الكشوف والنتائج المحاسبية

الفصل الرابع

مدخل تحليلي لأساليب تعديل الكشوف المحاسبية

Analytical introduction for statements Adjusted Methods

لقد أصبحت ظاهرة التضخم تشكل مصدر قلق ليس تحديداً لدى السياسيين وإنما كذلك لدى أطراف عدة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشكلة مثل الاقتصاديين والإداريين والمخططين والمستثمرين والاجتماعيين وغيرهم. إذ أن هذه الأطراف أخذت تبحث منذ زمن طويل عن وسائل تتمكن من خلالها إيقاف تأثير التضخم على الكشوف المحاسبية التي تشكل أساس للمعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات. ومن بين الوسائل الضرورية والمهمة هي المحاسبة التي يجب أن تكون أداة اقتصادية واجتماعية فاعلة من خلال تكيفها مع المتغيرات الحاصلة في معطياتها الرقمية جراء ارتفاع مستويات الأسعار. غير أن معظم النظم المحاسبية بقي متمسكاً بطريقة الكلفة التاريخية في أداء الوظيفة المحاسبية، على الرغم من استمرار الظواهر التضخمية، إذ أنه ليس هنالك أداة لاحتواء الظرف التضخمي ، باستثناء بعض المعالجات الجزئية. فالمحاسبة التي تعمل في ظل التضخم وتتبنى مبدأ الكلفة التاريخية (Historical cost) تؤدي إلى فقدان الكشوف المحاسبية جزءاً كبيراً من فحواها ، ومن ثم تؤثر على صحة اتخاذ القرارات بسبب فقدان الأداة الصحيحة في قياس النتائج وإعداد الكشوف المحاسبية.

يهدف البحث في هذا الفصل إلى إعطاء المحاسبة دوراً فاعلاً في خدمة عملية اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها وذلك من خلال جعل بياناتها آنية وحديثة مستوحاة من الواقع الاقتصادي الذي تعمل فيه. إذ أن هذا الهدف يجعل من المحاسبة نظاماً متكاملاً للمعلومات الواضحة والدقيقة التي تعبر عن الحقيقة الاقتصادية والمالية للنشاطات والفعاليات المختلفة. ويستند هذا الفصل إلى فرضية مفادها أن المحاسبة، التي تؤدي وظيفتها في ظل الظروف التضخمية، من المؤكد أن تواجه مشكلة تضليل المعطيات الواردة في كشوفاتها المالية، لأنها تقوم بإثبات المعاملات وإعداد كشوفاتها على أساس مبدأ ثبوت الوحدة النقدية. لذلك قد برزت أساليب

شائعة تساعد المحاسبة على أن تتكيف مع التضخم وتفتح أمامها آفاق المستقبل باتجاه عدم إعطاء صورة مشوهة للكشوف المحاسبية ومن ثم تفقدها غاياتها وأهدافها.

يتناول هذا الفصل ثلاثة مواضيع رئيسية تنطلق من دراسة تحليلية نظرية وعملية هي :-

أولاً : الكشوف المحاسبية في ظل غياب التضخم .

ثانياً : الكشوف المحاسبية في فترة التضخم المنتظم والمعالجات المحاسبية اللازمة لذلك .

ثالثاً : أثر اختلاف مستويات الأسعار على الكشوف والنتائج المحاسبية .

إن فهم واستيعاب الدراسات النظرية المخصصة للبحث في موضوع معين ومعالجته، من خلال استخدام أساليب وأدوات متعددة، يجب أن يدعم بالخطوات العملية اللازمة لتطبيق هذه الأساليب.

وعليه يتعين أن يستند ذلك إلى عينة مفترضة لإحدى الشركات التجارية الصغيرة بغية استيعاب هذا التحليل (بافتراض أن الشركة تمارس نشاطها لأول مرة وتدار من قبل مالكيها ولم تحسب رواتب وأجور ضمن الاستخدامات).

تأسست الشركة موضع التطبيق في نهاية عام 2012م بمصادر تمويل تتكون من رأس مال مدفوع قدره (200) ألف دينار (المبالغ بآلاف الدنانير بالنسبة للمعطيات الواردة في الدراسة) وقرض طويل الأجل بمبلغ (800) ألف دينار. ويسدد القرض بأقساط متساوية على مدى ثمان سنوات (تسديد القسط الأول يقع في 2014/1/1م ، ويبلغ معدل الفائدة الاعتيادي بدون تضخم (5%) سنوياً (ستأتي مناقشة اختيار هذا المعدل لاحقاً)، ويتم دفع الفوائد بالموعد نفسه الذي تسدد فيه أقساط القرض .

أما الموجودات التي اقتنيت في نهاية عام 2012م كانت تتضمن الموجودات الثابتة بمبلغ (600) ألف دينار والتي تندثر بطريقة القسط الثابت على مدى ست سنوات ، ومخزون البضائع بمبالغ (300) ألف دينار. كما خصصت الشركة في نهاية العام نفسه رصيد للنقدية بمبلغ (100) ألف دينار واعتمدته بمثابة الحد الأدنى المخصص لتأمين تشغيل الشركة ، أي أن هذا المبلغ يجب أن تحتفظ به الشركة لكي يساعدها في إعادة تجهيز البضائع في الحالات الخاصة مثل حالة توقف

التدفقات النقدية الداخلة بسبب عدم تسديد الزبائن لالتزاماتهم في المواعيد المقررة. وبناءاً على هذه المعطيات فان ميزانية تأسيس الشركة تكون على النحو المبين في القائمة (1) الآتية:-

القائمة (1) : الميزانية في 2012/12/31م

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
600	الموجودات الثابتة	200	رأس المال المدفوع
300	المخزون	800	قرض طويل الأجل
100	النقدية		
1000		1000	

وهنا يجب الاهتمام بما يحصل خلال عام 2013م من عمليات مالية بغية التوصل إلى إعداد الكشوف الختامية. إذ أن العملية الرئيسية التي يتوقع أن تحصل خلال عام 2013م هي تحقيق مبيعات (نقدية وليست آجلة) بمبلغ (700) ألف دينار لمخزون تم شراؤه في نهاية عام 2012م (تم اعتماد الأسلوب المبسط تفادياً للوقوع في مشكلات الواقع) بالسعر الذي يؤمن للشركة ربحية اقتصادية (معدل العائد على الموجودات الثابتة) بمعدل (30 %) قبل الضريبة (بافتراض دخول الشركة في سوق جديدة ذات عائد مرتفع). علاوة على أن الشركة كانت قد أعفيت من الضريبة خلال السنة الأولى من نشاطها.

يتم التركيز على عام 2013م باعتباره يمثل فرضية وجود ظاهرة التضخم التي تشكل المحور الرئيس لهذا الفصل. لكنه من الضروري التعرف أولاً على الفرضية المعاكسة التي تتصف وتحلل حالة غياب التضخم كمنطلق للدخول الواسع في هذا الفصل.

أولاً : الكشوف المحاسبية في ظل غياب التضخم

Accounting statements in absence of inflation

إن الهدف الرئيس من عرض الكشوف المحاسبية في حالة غياب التضخم يتمثل في التعرف على مدى كفاءة أسلوب التقييم بالكلفة التاريخية . ولأجل تحقيق هذا الهدف لابد من إعداد

الكشوف الختامية للشركة موضع التطبيق (حساب النتيجة والميزانية) في نهاية عام 2013م وفق ما تظهره كل من القائمة (2) والقائمة (3) .

القائمة (2) : حـ / النتيجة النظري في 2013/12/31

المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	الموارد
300	كلفة شراء البضائع المباعة	700	مبيعات البضائع
100	الاندثار		
300	ربح التشغيل (رصيد مرحل)		
700		700	
40	مصروفات مالية (فوائد)	300	ربح التشغيل (رصيد منقول)
260	الربح الجاري (الاعتيادي)		
300		300	

القائمة (3) : الميزانية في 2013/12/31م

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
600	الموجودات الثابتة	200	رأس المال المدفوع
(100)	الاندثار	260	الربح الجاري (الاعتيادي)
_	المخزون	800	قرض طويل الأجل
800	النقدية	40	مصروفات مالية مستحقة
1300		1300	

تصور القائمة (2) حساب النتيجة العام الذي تقفل فيه جميع الاستخدامات والموارد طبقاً لنظرية القيد المزدوج. وقد ظهر هذا الحساب في الشركة موضع التطبيق بأنه يقتصر على بعض عناصر الاستخدامات والموارد وليس جميعها . فالاستخدامات تتضمن كلفة شراء البضائع

المباعة والإندثارات والمصروفات المالية (الفوائد). يلاحظ في هذه القائمة إن حساب كلفة شراء البضائع المباعة يستخدم في الشركات التجارية، والشركات الصناعية التي تمارس النشاط التجاري، إذ انه يشمل كلفة شراء السلع المراد بيعها على حالها علاوةً على المصروفات المترتبة عليها لغاية وصول البضائع مخازن الشركة. كما يفضل أن تستبعد المصروفات المالية (الفوائد) عن بقية العمليات التشغيلية وذلك لضرورة وجوب استقلال السياسات المالية للشركة عن عملياتها التشغيلية بغية التوصل إلى تحليل أكثر دقة للنتائج .

أما الموارد فقد تضمنت حساب واحد لا غيره هو مبيعات البضائع، ففي الشركة عينة التطبيق، يجب أن يغطي ثمن البيع العناصر الآتية (المبالغ بآلاف الدنانير) :-

المبلغ	البيـــــــــان
300	كلفة شراء البضائع المباعة
100	الاندثار
300	الربحية الاقتصادية بمعدل (30%) من مجموع الموجودات (1000 × 30%)
700	المجموع

أما القائمة (3) فأنها تصور الميزانية في 31 / 12 / 2013م ، وإن ما يتعين ملاحظته في هذه القائمة أن الموجودات الثابتة تظهر بقيمتها الدفترية (القيمة المحاسبية الصافية) بعد طرح الاندثارات المحاسبية بطريقة القسط الثابت، وإن المخزون يسجل بالكلفة إلا أنه لم تظهر له قيمة بالميزانية على افتراض أن مخزون الفترة المالية قد تم بيعه بالكامل نقداً .كذلك يلاحظ أن رصيد النقدية في نهاية العام يظهر بمبلغ (800) ألف دينار ، وهو يتكون من رصيد النقدية أول المدة (100) ألف دينار مضافاً إليه المبيعات النقدية (700) ألف دينار. ومن جانب آخر يلاحظ أن القرض في المطلوبات يظهر مرة أخرى بكامل قيمته لأن تسديد القسط الأول يتحقق في 1 / 1 / 2014م.

بعد هذا الاستعراض للكشوفات الختامية تبرز مشكلة أساسية وهي التأكد من صحة احتساب الربح المتحقق في نهاية العام. إن المعيار الذي يمكن استخدامه من أجل معرفة ذلك هو التحقق من أن الشركة هل بإمكانها توزيع هذا الربح بالكامل مع استمرارها في مزاولة نشاطها تحت ظل ذات الظروف التي عاشتها في بداية الفترة المالية . فإذا افترض أن الشركة وزعت إجمالي الربح على شكل حصص ربحية، فان المبلغ المتبقي لديها من السيولة النقدية المتاحة

يصبح (540) ألف دينار أي (800-260) . وفي الوقت نفسه يمكن التحقق من أن المبلغ المتبقي في النقدية يساعد على تغطية العناصر الآتية (المبالغ بآلاف الدنانير) :-

المبلغ	البيـــــــــان
100	تسديد قسط القرض مستحق الدفع
300	إعادة شراء مخزون البضائع المستنفذة
100	تأمين الحد الأدنى من السيولة النقدية
40	دفع المصروفات المالية المستحقة
540	المجموع

كما أنه إذا افترض، تحت هذه الظروف ذاتـها، أن الشركة أقدمت على اقتراض قسط القرض الذي سددته واشترت بـهذا المصدر المـالي جزءاً من الموجودات الثابتة التي استعملتها خلال الفترة المالية فانه يمكن الاستنتاج إن الميزانية المعدة بعد إجراء كل هذه العمليات تتشابه تماماً مع الميزانية الافتتاحية المعدة في نهاية عام 2012م (القائمة 4) .

القائمة (4) : الميزانية بعد إعادة شراء السلع المستنفذة

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
600	الموجودات الثابتة (600 – 100 + 100)	200	رأس المال المدفوع
300	مخزون بضائع (0 + 300)	_	الربح (260 – 260)
100	النقدية (800 – 260 -440)	800	قرض طويل الأجل
1000		1000	

يستنتج مما تقدم، إن أسلوب الكلفة التاريخية يساعد على احتساب الربح بصورة صحيحة خلال فترة استقرار الأسعار. أما إذا حصل ارتفاع في مستويات الأسعار فان أسلوب الكلفة التاريخية لا يصلح لاحتساب الربح بصورة دقيقة، وهذا ما سيتم تناوله في الموضوع الآتي :

ثانياً : الكشوف المحاسبية في فترة التضخم المنتظم

Accounting statements in the systematic inflation period

تقتصر دراسة موضوع الكشوف المحاسبية في فترة التضخم المنتظم على مناقشة وتحليل الفقرتين الآتيتين :-

1- دراسة المعالجة المحاسبية للتضخم في ظل نموذج نظري.
2- دراسة التطبيقات المحاسبية المقترحة التي تتضمن أولاً صيغة التطبيق المتطور لمعالجة التضخم (نموذج مقترح حالياً في بريطانيا من قبل المنظمات المهنية)، وثانياً وصف الحل الذي يقوم على أساس الإمساك بقاعدة التقييم بالكلفة التاريخية.

ومن أجل دراسة في هذا الموضوع يفترض أن هنالك نسبة زيادة معينة حصلت في جميع الأسعار خلال الفترة المالية 2013م ، ولتكن هذه النسبة على سبيل المثال (12%) . ومن المؤكد أن ذلك يعني افتراض مبسط لأنه في الواقع إذا كان زيادة متوسط الأسعار بنسبة (12%) فأنه يمكن أن يحدث تغيرات كبيرة ومختلفة في أسعار السلع بعضها على البعض الآخر وخاصة السلع الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة .

1- المعالجة المحاسبية للتضخم في ظل نموذج نظري

إن جوهر هذا النموذج النظري بسيط للغاية، إذ يقوم على أساس افتراض إن جميع بنود الموجودات والمطلوبات يجب تعديلها بموجب ارتفاع الأسعار وبطريقة تساعد على صيانة قوتها الشرائية الثابتة. فإذا أخذت البنود الرئيسة من ميزانية الشركة عينة التطبيق وحولت بموجب معامل التحويل (1.12) أو العلاقة المشتركة (100/112) فانه يمكن التوصل إلى النتائج التالية :-

بنود الميزانية	نهاية عام 2012م (1)	النسبة المشتركة (2)	نهاية عام 2013م (3) = (2) × (1)
الموجودات :			
الموجودات الثابتة	600	%112	672
المخزون	300	%112	336
النقدية	100	%112	112
المطلوبات :			
رأس المال المدفوع	200	%112	224
قرض طويل الأجل	800	%112	896

أما حساب النتيجة فانه يفضل احتساب الربح من خلال تعديل بنود الاستخدامات والموارد بنفس النسبة المشتركة التي عدلت بواسطتها بنود الميزانية.

وبناءاً عليه فانه يجب العودة إلى معطيات الشركة عينة التطبيق واستخدام النسبة المشتركة (112%) بغية التوصل إلى إعداد الكشوف الختامية، وكما تصوره كل من القائمة (5) والقائمة (6).

القائمة (5) : حـ / النتيجة النظري

الموارد	المبلغ	الاستخدامات	المبلغ
مبيعات البضائع	784	كلفة شراء البضائع المباعة	336
(700 × 112%)			
		الاندثار	112
		ربح التشغيل (رصيد مرحل)	336
	784		784
ربح التشغيل (رصيد منقول)	336	مصروفات مالية (فوائد)	45
		الربح الجاري (النظري)	291
	336		336

القائمة (6) : الميزانية النظرية المعدلة في نهاية عام 2013م

المطلوبات	المبلغ	الموجودات	المبلغ
رأس المال المدفوع	224	الموجودات الثابتة	672
الربح الجاري (الاعتيادي)	291	الاندثار	(112)
قرض طويل الأجل	896	المخزون	_
فوائد مستحقة	45	النقدية	896
	1456		1456

تصور القائمة (5) حساب النتيجة النظري الذي تم تعديل جميع بنوده بموجب النسبة المشتركة بهدف استخراج ربح التشغيل النظري ومن ثم الربح الجاري (الاعتيادي) النظري. كما تصور القائمة (6) الميزانية النظرية المعدلة في نهاية عام 2013م، حيث تم تعديل جميع بنودها بنفس النسبة المشتركة.

يتضح من هذا التشابه أن العلاقات المميزة التي تعرضها المحاسبة التاريخية (historical accounting) في فترة استقرار الأسعار تتلاقى بنقاط مشتركة تتمثل في إمكانية توزيع الربح بالكامل دون أن يؤثر ذلك على استئناف الدورة المالية، وتأمين الربحية الاقتصادية بنسبة (30%) . لكن هنالك تساؤل حول ما معنى الربح المتحصل وماذا يمثل بالنسبة للربح الحقيقي ؟ ففي الواقع إن الربح النظري المتحصل لا يتطابق مع الربح الحقيقي إلا في حالة احتفاظ مجموعة الموجودات والمطلوبات بقوتها الشرائية الثابتة مستقلة عن التضخم . وهذا لا يمكن أن يتماشى مع الواقع العملي حيث يفضل التمييز بين مجموعتين من البنود المحاسبية : المجموعة الأولى تحتفظ تلقائياً بقوتها الشرائية حال اقتنائها مثل الموجودات الثابتة والمخزون التي غالباً ما يطلق عليها تسمية (البنود غير النقدية). والمجموعة الثانية لا تحتفظ بقوتها الشرائية إلا في نطاق اتخاذ قرار تعديلها، ومن عيوبها أنها تفتقد القيمة حال اقتنائها مثل المدينين والنقدية والقروض وما شابه ذلك والتي غالباً ما يطلق عليها تسمية (البنود النقدية).

ففي الشركة عينة التطبيق يلاحظ أن التعديل بالنسبة للمجموعة الثانية يفترض أنه قد تم بصورة نظامية، لذلك أطلقت عليه تسمية نظري، إن مسألة تعديل هذه البنود تمثل ظاهرة قليلة التكرار نسبياً في الحياة العملية للشركات.

وعلى هذا الأساس فان الربح الحقيقي للشركة يمكن أن يختلف عن الربح النظري بسبب تأثيرين متعاكسين. أولهما أن الشركة تحقق خسائر في حالة احتفاظها بالذمم أو النقود غير المعدلة، وهذه الخسائر تسمى بالخسائر النقدية. وثانيهما إن الشركة تحقق أرباحا في حالة احتفاظها بالقروض غير المعدلة، وهذه الأرباح تسمى بالأرباح النقدية. وفي كل الأحوال فأن أهمية ومعنى تغيير الربح النظري يعتمدان على وزن الذمم والقروض غير المعدلة في الميزانية ، وعلى طول فترة الاحتفاظ بها، وعلى مستوى معدل التضخم .

2- التطبيقات الواقعية للنموذج النظري

يتناول هذا الموضوع توضيح النموذج التطبيقي المتطور الذي يسعى إلى جعل المحاسبة أداة تتكيف مع الظروف التضخمية. ومن المؤكد أن محاسبة التضخم المطبقة في أية شركة تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد المعني لأن هدفها الأساس ينصب في احتساب الربح الحقيقي، بل يتعين على المحاسبة كذلك تدوين كلاً من الأرباح والخسائر النقدية بشكل واضح في حساب النتيجة بهدف إعطاء صورة دقيقة عن الواقع والأسباب التي أدت إلى تحقيق هذا الربح الحقيقي . ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال الربح النظري المحسوب سابقاً مرفقاً بالكشف التصحيحي الذي ستدون فيه الأرباح والخسائر النقدية.

وعليه فان ذلك يمكن أن يأخذ شكل حسابين متداخلين للربح :-

حساب الربح النظري

	الربح النظري		
××	(-) خسائر النقدية	××	الربح النظري
××	صافي الربح	××	(+) أرباح نقدية

يمتاز النموذج النظري بخاصية سهولة تطبيقه ، وتكمن هذه الخاصية فيما يأتي:

1- تغيير الميزانية النظرية على مستوى البنود غير المعدلة حصراً.
2- تسجيل الأرباح والخسائر النقدية التي تحصل في حساب خاص يرفق مع حساب الربح النظري بهدف التوصل إلى احتساب الربح الحقيقي .

وقبل العودة إلى الشركة عينة التطبيق لا بد من إثارة نقطة جوهرية وهي مسألة القرض، فالتبسيط النظري أعلاه يوضح الأمور الآتية:

1- تعديل مبلغ القرض إلى (896) ألف دينار بدلاً من (800) ألف دينار، مما يسمح للمقرضين بالحصول على مبلغ مقابل الأضرار التي تلحق بهم جراء التضخم .

2- احتساب معدل الفائدة الاعتيادي بمعدل (5%) على أساس إعادة تقييم القرض، أي أن المبلغ الإجمالي يوفر بحدود (45) ألف دينار (896 × 5%).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه النسبة، التي تمثل جزءاً من الربح الاقتصادي المتحصل ، تكون ضعيفة نسبياً لأن معدل تسديد القروض لا يمثل إلا السدس من المعدل الإجمالي لتعويض الأموال (5% ÷ 30%).

أما إذا لم يعدل القرض فغالباً ما يؤدي في الحقيقة إلى مأخذين . أولهما يتمثل في أن المقرضين يتم تعويضهم على أساس المبلغ الاسمي المقترض عند اكتتاب القرض، مما يؤدي بالمقرضين إلى فقدانهم بشكل كبير القوة الشرائية جراء ارتفاع معدلات التضخم . ففي الشركة عينة التطبيق يلاحظ أن المقرضين قد خسروا مسبقاً حتى نهاية عام 2013م مبلغاً قدره (96) ألف دينار أي (المبلغ النظري الممكن تسديده 896 – المبلغ الاسمي المقترض 800)، وهذا المبلغ يشكل بوضوح مكتسباً بالنسبة للشركة . وثانيهما يتمثل في أن معدلات الفوائد يتم تعديلها على أساس الأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم .

يتضح مما تقدم أن عدم تعديل القروض يقود إلى إلحاق الضرر البالغ بالمقرضين، وربما يؤدي الأمر إلى رفضهم أية اتفاقية عقد القرض حينما تتضرر مصالحهم. لذلك فان معدلات الفائدة التي يشترطها المقرضون قد تكون مرتفعة ارتفاعاً كبيراً للتعويض عن عدم تعديل قروضهم بما يتماشى والظواهر التضخمية التي يتوقع المقرضون حدوثها في المستقبل المنظور حرصاً منهم على عدم الإضرار بمصالحهم.

ففي الشركة موضع التطبيق يستلزم جعل سعر الفائدة حوالي (17.6%) لكي يتمكن المقرضون من استلام معدل فائدة حقيقي بنسبة (5%) في السنة الأولى، وفي الوقت نفسه تعويض قرضهم المعدل تبعاً للتضخم . فإذا تم الالتزام بذلك فان معدل الفائدة يلعب دوره التقليدي باعتباره عبئاً على الربح وفي الوقت ذاته له دور إضافي في تعديل القروض .

لكن هذا الاستنتاج لم يلق الاهتمام الواسع في السنوات الأخيرة بسبب اعتقاد الاقتصاديين بأن الفائدة لا تلعب أي دور في توزيع الربح، وذلك لأن المعدلات الاسمية الثابتة تزداد بازدياد معدلات التضخم وتتحدد باللحظة التي يتم فيها توقيع عقد القرض. فضلاً عن أن المعدلات الاسمية الثابتة أياً كان أهميتها، قد لحقت بها أو تجاوزتها حالات ارتفاع الأسعار. وسيتضح جلياً أن الاستنتاج السابق لا يمكن تطبيقه على جميع الحالات أي بمعنى آخر يمكن اللجوء إلى وسيلة ملائمة لأن بعض الشركات، التي تواجه صعوبة في الحصول على الأموال الخارجية، قد تلجأ إلى مصادر تمويل مرتفعة الكلفة نسبياً وتدفع معدل فائدة حقيقي .

ويمكن الذهاب بالشركة عينة التطبيق إلى ابعد من ذلك بهدف توضيح وتحقيق أهداف هذا الفصل وذلك من خلال افتراض أن معدل الفائدة المثبت هو (11%)، أي ما يعادل معدل الفائدة الحقيقي (5%) زائد معدل إضافي للتضخم المتوقع (6 %). ففي هذه الحالة يلاحظ أن هذا الافتراض لا يوفر أي مكتسب للمقرضين لأن معدل الفائدة الإجمالي يكون أقل من معدل التضخم . لا بل أن الفائدة المسددة لا تعوض بالكامل انخفاض القرض (debt depreciation). فالقرض تنخفض قيمته بمبلغ (96) ألف دينار في حين أن الفائدة المسددة تبلغ (88) ألف دينار أي (800 × 11%).

وباختصار يمكن القول أن الشركة موضع التطبيق تحقق مكتسب (gain) إجمالي قدره (53) ألف دينار قياساً بالربح النظري الذي أظهر الفوائد بمبلغ (45) ألف دينار. وهذا المكتسب الإجمالي يتكون من الآتي :-

45 ألف دينار عن عدم تسديد الفائدة الاعتيادية.

8 = (96 – 88) ألف دينار عن عدم كفاية تغطية انخفاض قيمة القرض

وتأسيساً على ذلك فأن هذه المعلومات التكميلية تساعد على إعداد الكشوف الختامية المعدلة بما يتلاءم والواقع الفعلي، وكما يلاحظ في القائمتين (7) و (8) الآتيتين .

القائمة (7) : حـ / النتيجة

المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	الموارد
336	كلفة شراء البضائع المباعة	784	مبيعات البضائع
112	الاندثار		
336	ربح التشغيل (رصيد مرحل)		
784		784	
45	مصروفات مالية (اعتيادي)	336	ربح التشغيل (رصيد منقول)
291	الربح الجاري (الاعتيادي)		
336		336	
12	خسارة نقدية (من النقدية الأصلية)	291	الربح الجاري (رصيد منقول)
332	الربح الحقيقي	53	مكتسب نقدي من القرض
344		344	

القائمة (8) : الميزانية في نهاية عام 2013م

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
	672 الموجودات الثابتة		200 رأس المال المدفوع
560	(112) - الاندثار	224	+ 24 فرق إعادة التقييم
_	المخزون	332	الربح الحقيقي
884	النقدية	800	قرض طويل الأجل
		88	فوائد مستحقة
1444		1444	

تصور القائمة (7) حساب النتيجة الذي يبين بوضوح أن الربح الحقيقي (332) ألف دينار أعلى من الربح الجاري (291) ألف دينار، وهذا أمر طبيعي لا يثير الجدل ، ذلك أن الحالة تخص شركة ذات مديونية مرتفعة وتستفيد من مزايا القرض الذي يتلاءم مع ظروفها. أما إذا افترض أن الشركة تمول نفسها بأموالها الممتلكة (حقوق ملكية) فان الربح الحقيقي سيكون من المؤكد أقل من الربح الجاري (الاعتيادي) . كذلك يلاحظ من القائمة (7) حساب النتيجة أن قيمة المبيعات المعدلة (784) ألف دينار تمثل ذلك المبلغ الذي احتسبه الاقتصاديون في الشركة بعد الأخذ بنظر الاعتبار الاستخدامات المعدلة والربح المحتسب على أساس الأموال المستثمرة المعدلة ، فضلاً عن أن هذا المبلغ ستتضمنه قائمة البيع المرسلة للزبائن .

تصور القائمة (8) الميزانية في نهاية عام 2013م التي تتضمن ملاحظتين جديرتين بالتوضيح. الأولى تتعلق بمبلغ النقود (884) ألف دينار الذي يتكون من النقدية الأصلية غير المعدلة (100) ألف دينار والمبيعات النقدية (784) ألف دينار. والثانية تخص فرق إعادة التقييم في جانب المطلوبات، إذ انه بالإمكان تخصيص حساب خاص يسجل فيه تعديلات رأس المال تحت اسم (حساب فرق إعادة التقييم) والهدف من ذلك هو عدم المساس المباشر بالمبلغ الأصلي لراس المال لغرض الاحتفاظ بمعلومات عنه.

بعد استعراض بعض الملاحظات التوضيحية في القائمتين (7) و (8) لا بد من العودة إلى تحليل بعض الملاحظات الأخرى الجديرة بالاهتمام. فقد ذكر سابقاً أن مضمون الربح

الحقيقي يجب أن يتضح من خلال معيار توزيعه. فإذا تم توزيع هذا الربح بالكامل فان رصيد النقدية يصبح (552) ألف دينار أي (884 – 332) وهذا الرصيد يتأثر سلباً بالعناصر المطلوب تمويلها والتي تتكون من الآتي (المبالغ بآلاف الدنانير) :-

122	نقدية أصلية
112	إعادة تكون الموجودات الثابتة
336	إعادة تكون المخزون
88	تسديد المصاريف المالية
648	المجموع

يلاحظ من خلال توزيع الربح الحقيقي انه يؤدي إلى انخفاض النقدية بمبلغ (96) ألف دينار أي (648 – 552)، حتى أن التوزيع يبدو غير ممكن إلا بمبلغ (236) ألف دينار (332 – 96). وهل هذا يعني أن هنالك خطأ في مفهوم الربح الحقيقي ؟ للإجابة عن هذا التساؤل يمكن التحقق من أنه ليس هنالك خطا في المفهوم .

فإذا افترض أن الربح الصحيح يعادل تماماً (236) ألف دينار، ثم تعد الميزانية في نهاية عام 2013م بعد دفع المصاريف المالية وإعادة تكون الموجودات الثابتة والمخزون وإجراء التوزيع لمبلغ (236) ألف دينار فانه يظهر بوضوح آن الربح الإضافي البالغ (96) ألف دينار يمثل ، كما تظهره الميزانية في القائمة (9)، مكتسب نقدي من القروض تحصل عليه الشركة جراء التضخم . لكن المشكلة الرئيسية تكمن في أن الربح ليس على شكل نقد وإنما يدخل ضمن الموجودات. لذلك يتعين على الشركة إتباع احد أسلوبين لغرض جعل مبلغ الربح على شكل نقد وتوزيعه، فأما أن تبيع الشركة ما قيمته (96) ألف دينار من الموجودات، وأما أن تقرر التوزيع الكامل لمبلغ (332) ألف دينار دون إعادة الاستثمار في الموجودات إلا بمبلغ يقل عن (96) ألف دينار . وفي كلا الحالتين فان الشركة يمكنها العودة إلى الوضع السابق المتمثل بإعادة اقتراض المبلغ الصافي (96) ألف دينار، إذ أنه سيخدمها في الاستثمار . وهذا إجراء صحيح من الناحية المنطقية، إذ تتمكن الشركة من إعادة تكوين القرض بقوة شرائية ثابتة.

القائمة (9) : الميزانية في نهاية عام 2013م

المطلوبات	المبلغ	الموجودات	المبلغ
رأس المال	200	الموجودات الثابتة	672
فرق إعادة التقييم	24	المخزون	336
الربح	96	النقدية	112
المجموع	1120	المجموع	1120

وعليه فان إعداد الكشوف الختامية بموجب أي من الأسس والمبادئ يقدم فائدة كبيرة بغية التوصل إلى قياس الربح الحقيقي ومعرفة العوامل التي أوجدته. غير أن الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تشعر بالقلق الشديد حينما تجد أن الأسلوب الحالي المتمثل بأسلوب الكلفة التاريخية يقود إلى تقييم يضلل الحقيقة الاقتصادية بالكامل ، وهذا ما سنطلع عليه في الفقرة القادمة.

3- مقارنة النتائج المتحصلة بالكلفة التاريخية

هنالك اختلاف كبير في وجهات النظر بين الاقتصادي والمحاسب بخصوص تطبيق أسلوب الكلفة التاريخية في فترة التضخم. فالاقتصادي يأخذ بالحسبان تطور الأسعار حينما يعالج حالة التضخم ، إذ أنه يقوم عادة بإسناد احتساب الاستهلاكات المتعلقة بالعناصر، التي تمثل الخزين القديم، إلى كلفة اقتناء تاريخية معدلة بموجب ارتفاع الأسعار وليس إلى كلفة الاقتناء التاريخية تحديدا (ثمن بيع المخزون بلغ (784) ألف دينار بعد أن كان ثمنه (700) ألف دينار). أما المحاسب فانه يعامل مخزون استهلاكات العناصر القديمة المسجلة بالكلفة التاريخية على أساس وجوب استمرار تقييمها بنفس الكلفة التاريخية. إن تطبيق هذا المبدأ على الكشوف الختامية للشركة موضع التطبيق يقود إلى النتائج المبينة في القائمتين (10) و (11) الآتيتين.

القائمة (10) : حـ / النتيجة

المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	الموارد
300	كلفة شراء البضائع المباعة	784	مبيعات البضائع
100	الاندثار		
88	مصروفات مالية (فوائد)		
296	صافي الربح		
784		784	

القائمة (11) : الميزانية

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
600	الموجودات الثابتة	200	رأس المال المدفوع
(100)	الاندثار	296	صافي الربح
_	المخزون	800	قرض طويل الأجل
884	النقدية	88	فوائد مستحقة
1384		1384	

ويمكن بوضوح ملاحظة أن الربح التاريخي يختلف عن الربح الحقيقي تحت تأثير جملة أسباب ، وهذا الاختلاف يمكن أن يكشف من خلال الفقرات الآتية (المبالغ بآلاف الدنانير) :-

296 الربح التاريخي

(36) عدم كفاية كلفة شراء البضائع المباعة

(12) عدم كفاية الاندثارات

(12) خسارة نقدية من النقدية الأصلية

96 مكتسب نقدي من القروض

332 الربح الحقيقي

إن ما يمكن استنتاجه من قائمة الفقرات أعلاه أن الربح التاريخي لا يعبر عن حقيقته بسبب وجود ثلاثة عوامل مجتمعة هي :-

1- انخفاض تقييم الاستخدامات المتعلقة باستهلاكات العناصر الممتلكة قديماً .
2- إهمال الخسائر النقدية من بنود الموجودات غير المعدلة والمتبقية .
3- إهمال الأرباح النقدية المسندة إلى انخفاض قيمة المبلغ المطلوب تعويضه عن القروض غير المعدلة .

ويعد العامل الثالث من أكثر هذه العوامل تأثيراً في الشركة عينة التطبيق ، وأن ما يثبت ذلك هو أن الربح الحقيقي أعلى من الربح التاريخي نظراً لأن الشركة تنتفع من شكل المديونية الذي يلائمها كما ذكر سلفاً ، وعليه فان محاسبة الكلفة التاريخية يمكن أن تتستر أو تخفي (أغناء كامل) أكثر من المحاسبة التي تتكيف مع التضخم (محاسبة التضخم) والتي تكشف عن الحقائق .

ثالثاً : أثر اختلاف مستويات الأسعار على الكشوف والنتائج المحاسبية

Difference of prices levels

يزداد تعقيد الفرضية المبسطة ، القائمة على أساس مؤشر ارتفاع عام للأسعار، حينما تتبع أساليب أخرى في تعديل البيانات المحاسبية تبعاً للظواهر التضخمية . ففي الواقع توجد مجموعتين من الأسعار هي :-

1- أسعار البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية التي يعبر عن زيادتها من خلال مؤشر سعر إجمالي.

2- الأسعار المتعلقة بنشاط الشركة، مثل أسعار المواد الأولية والموجودات الثابتة التي تشتريها الشركة والرواتب التي تدفعها والمنتجات التي تبيعها، التي يعبر عن زيادتها من خلال مؤشرات أسعار نوعية (specific prices) تتعلق بعوامل الإنتاج المختلفة أو منتجات الشركة المعنية.

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي ككل ينتج من اختلاف مؤشرات نوعية متعددة. لكن على مستوى الشركة يمكن أن يحصل تفاوت حاد بين ارتفاع متوسط الأسعار المحلية وارتفاع أسعار القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة.

كان الارتفاع العام للأسعار بالنسبة للشركة عينة التطبيق بمعدل (12%) خلال العام الأول من نشاطها لكن بالمقابل كانت أسعار أغلب المدخلات (inputs) الخاصة بالشركة أكثر ارتفاعاً خلال عام 2013م ، إذ أن أسعار البضائع التي تتاجر بها الشركة ازدادت بنسبة (15%) . وإزاء هذه الحالة ما هو موقف الشركة من المفاضلة بين اعتماد الارتفاع العام للأسعار أو اعتماد ارتفاع الأسعار النوعية للقطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه حينما ترغب بتقييم نتائج أعمالها ؟

إذا وقع اختيار الشركة على أساس الارتفاع العام للأسعار، فأنها تبحث عن صيانة القوة الشرائية العامة للأموال أي رأس المال المستثمر (invested capital). أما إذا وقع اختيار الشركة على أساس ارتفاع الأسعار النوعية لنشاطها فان ذلك يعني رغبتها في الاستمرار بخصوصيتها داخل القطاع الاقتصادي. وإن الشركة تعمل على صيانة القوة الشرائية لرأس المال المادي (physical capital) الذي يمثل راس المال المتخصص في مجال معين.

وبناءاً على ذلك فان هنالك أسلوبان رئيسيان لتعديل البيانات والنتائج المحاسبية. الأول يمتاز بالحفاظ على رأس المال المالي ويستخدم مؤشر عام للأسعار كوسيلة لتعديل البيانات التاريخية، وهو ما يدعى بأسلوب الكلفة التاريخية المعدلة أو أسلوب القوة الشرائية الثابتة. والثاني يتميز بالحفاظ على رأس المال المادي بواسطة مؤشرات سعرية نوعية، وهو ما يدعى بأسلوب القيم الحالية أو أسلوب الكلفة الاستبدالية .

وفيما يخص المفاضلة بين أسلوبين، فانه يمكن القول أن الموضوع ما يزال موضع نقاش وبحث من قبل الباحثين والمتخصصين. لكن يمكن الإشارة إلى أن أسلوب القوة الشرائية العامة يتلاءم بشكل خاص مع وجهة النظر المالية التي تعير أهمية إلى تخصص الشركة بعد ربحيتها، وهذا الأسلوب يتلاءم بشكل خاص مع الشركات التي تتغير وتتنوع أنشطتها بصفة مستمرة حسب فرص السوق وخاصة الشركات الكبيرة في البلدان الرأسمالية.

أما أسلوب الكلفة الاستبدالية فانه يفيد تخصص الشركة في نشاط معين ويتأثر بالتحديد المسبق للربح في استخدامات محددة. وهذا الأسلوب يتلاءم مع الشركات الملزمة بتطبيق نشاط

معين في إطار خطة إلزامية متكاملة، وعادة ما تنطبق هذه الحالة على الاقتصاديات الاشتراكية والشركات الكبيرة المؤممة في البلدان الرأسمالية.

وتأسيساً على ما تقدم فإذا ما افترض أن الشركة عينة التطبيق وقع اختيارها على أسلوب الكلفة الاستبدالية. ففي هذه الحالة يستخرج في بادئ الأمر ربح نظري تتم مقارنته بعد ذلك بالربح الحقيقي الذي يعاد تقييمه. وعليه يمكن إعداد الكشوف والأرباح النظرية، كما في القائمتين (12) و (13) الآتيتين.

القائمة (12) : حـ / النتيجة النظري

المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	الموارد
360	كلفة شراء البضائع المباعة	826	مبيعات البضائع
115	الاندثار		
351	ربح التشغيل النظري		
826		826	
47	مصروفات مالية (فوائد)	351	ربح التشغيل النظري
			(رصيد منقول)
304	الربح الجاري (الاعتيادي) النظري		
351		351	

القائمة (13) : الميزانية النظرية

المبلغ	الموجودات		المبلغ	المطلوبات
	690	الموجودات الثابتة	200	رأس المال المدفوع
575	(115)	الاندثار	34	فرق إعادة التقييم
_		المخزون	234	رأس المال المعدل
946		النقدية	304	الربح
			936	قرض طويل الأجل
			47	فوائد مستحقة
1521			1521	

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة حينما تطبق أياً من أساليب تعديل البيانات المحاسبية، فان الكشوف النظرية تمثل احد أشكال الاحتساب المسبق الذي يتعين أن يتحول حال انتهائه إلى احتساب الكشوف الحقيقية.

يلاحظ من الكشوف والأرباح النظرية أن القائمة (12) التي تتضمن حساب النتيجة النظري عدلت فيها الاستخدامات مباشرة على أساس المؤشرات النوعية المفترضة آنفاً، واحتساب مبلغ المبيعات على أساس المبيعات المعدلة (360 - 115) يضاف إليه الهامش بنسبة (30%) المطبق على إجمالي رؤوس الأموال المعدلة (1170 × 30% = 351).

يلاحظ من القائمة (13) التي تتضمن الميزانية النظرية، أن الموجودات الثابتة واندثاراتها قد عدلت على أساس الارتفاع الحاصل في أسعارها (600 × 115%). أما النقدية التي يخصص جزء منها لتأمين إعادة تجهيز المخزون عند الضرورة فان المؤشر الذي ينطبق على مبلغ النقدية الأصلية البالغ (100) ألف دينار هو (120) يضاف إليه مبلغ المبيعات (826) ألف دينار لكي يصبح إجمالي المبلغ النظري للنقدية (946) ألف دينار. كذلك يلاحظ تعديل رأس المال والقرض يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار التعديل الذي اجري على إجمالي الموجودات . كما يستلزم تطبيق متوسط معامل التضخم للموجودات (1170 – 1000) ÷ 1000 = 17%. ويحتسب مبلغ (1170) ألف دينار من خلال حاصل جمع المبالغ الآتية : (690 + 360 + 120).

وعليه فأن تعديل القروض يكون ضروري للحفاظ على قوتها الشرائية الثابتة داخل القطاع الذي تعمل فيه الشركة، وهذا ما يتضح من خلال استعمال المؤشر (117) . وبتطبيق معدل الفائدة الاعتيادي (5%) على مبلغ القروض المعدلة يمكن التوصل إلى مبلغ المصروفات المالية المستحقة والبالغة تقريباً (47) ألف دينار أي (936 × 5% = 46.8).

أما بخصوص الكشوف والأرباح الحقيقية فانه يلاحظ من القائمة (14) ، التي تتضمن حساب النتيجة. أن احتساب المكتسب النقدي من القروض تم من خلال المعادلة الآتية :-

المبلغ النظري المستحق (936 + 47) – المبلغ الحقيقي المستحق (800 – 88) = 95

المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	الموارد
360	كلفة شراء البضائع المباعة	826	مبيعات البضائع
115	الاندثار		
351	ربح التشغيل النظري		
826		826	
47	مصروفات مالية (فوائد)	351	ربح التشغيل النظري
304	الربح الجاري النظري		
351		351	
20	خسارة نقدية من النقدية	304	الربح الجاري النظري
379	الربح الحقيقي	95	مكتسب نقدي
399		399	

وهنا يتبين كذلك أن الربح ما يزال أكثر ارتفاعاً من ربح الفرضية السابقة التي اعتمدت التضخم العام بنسبة (12%)، والسبب يعود إلى استمرار ملائمة شروط القرض إلى الشركة . لقد تم الاعتماد على الافتراض الأول على أساس تعويض القرض بمعدل (11%) ، لأن السلع غير النقدية في الشركة تتبع ارتفاع أسعار القطاع المرتفعة أكثر من متوسط الارتفاع العام في الأسعار. أما القائمة (15) التي تتضمن الميزانية فانه تبين أن مبلغ النقدية احتسب على أساس (100 + 826) ، فضلاً عن أن الفوائد المستحقة كانت قد احتسبت على أساس معدل الفائدة الاسمي المعدل إلى (11%) بسبب أخذ معدل التضخم المتوقع بنظر الاعتبار.

القائمة (15) : الميزانية

المطلوبات	المبلغ	الموجودات		المبلغ
رأس المال المدفوع	200	الموجودات	690	
			الثابتة	
فرق إعادة التقييم	34	الاندثار	(115)	575
رأس المال المعدل	234		المخزون	_
الربح	379		النقدية	916
قرض طويل الأجل	800			
فوائد مستحقة	88			
	1501			1501

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الأسلوب الحالي المستخدم في التقييم من قبل غالبية النظم المحاسبية في العالم، وهو أسلوب الكفة التاريخية. إذ يلاحظ أن هذا الأسلوب لا يمكن أن يصلح كأسلوب للتقييم خلال فترة ارتفاع الأسعار، وهو يقود إلى تضليل الحقيقة الاقتصادية بالكامل. كما انه لا يؤدي إلى إظهار الربح بصورة حقيقية إلاّ في حالة غياب التضخم.

تناول كذلك الفصل الكشوف المحاسبية في فترة التضخم المنتظم . وقد جاء في هذا الموضوع معالجة فقرتين، أولهما تناولت المعالجة المحاسبية للتضخم في ظل نموذج نظري. إذ أن هذا النموذج يقوم على أساس افتراض أن جميع بنود الميزانية وبنود حساب النتيجة يجب تعديلها تبعاً لارتفاع الأسعار وبطريقة تساعد على الحفاظ على قوتها الشرائية الثابتة. وثانيهما تضمنت تطبيقات النموذج النظري التي تستند إلى احتساب الربح الحقيقي، وتسجل كلاً من الأرباح والخسائر النقدية بشكل واضح وصريح مع بيان الأسباب والوقائع التي أدت إلى تحقيق هذا الربح الحقيقي، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال الربح النظري. كما تعزز هذا المحور بإجراء مقارنة الربح التاريخي بالربح الحقيقي، وقد تبين أن الربح الحقيقي أعلى من الربح التاريخي، مما يؤكد على أن محاسبة الكلفة التاريخية تخفي حالة أغناء كامن خلال فترة التضخم.

تم تسليط الضوء في هذا الفصل على أثر اختلاف مستوى الأسعار على الكشوف والنتائج المحاسبية، إذ أن هنالك أسلوبان، أحدهما يعتمد على الارتفاع العام للأسعار، وهو أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة والذي ينصب هدفه في الحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال المستثمر (المالي). والآخر يعتمد على ارتفاع الأسعار النوعية للقطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة، وهو أسلوب الكلفة الاستبدالية الذي ينصب هدفه في الحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال المادي. والمفاضلة بين هذين الأسلوبين تتحكم بها عوامل عدة منها النظام الاقتصادي السائد في المجتمع والشكل القانوني للشركة وطبيعة نشاطاتها وتنوعها.

أسئلة الفصل

1. بين الاختلاف بين وجهات نظر الاقتصاديين والمحاسبين بخصوص تطبيق أسلوب الكلفة التاريخية.
2. وضح من خلال تمرين افتراضي كيفية اختلاف الربح التاريخي عن الربح الحقيقي في ظل التضخم.
3. بين أثر اختلاف مستويات الأسعار على الكشوف والنتائج المحاسبية.
4. بين لماذا لا يعبر الربح التاريخي عن حقيقته في ظل التضخم.
5. هنالك أسلوبان لتعديل البيانات والنتائج المحاسبية، وضح ذلك بالتفصيل.

④④④④④④④④

الفصل الخامس

تأثير التضخم على عناصر الميزانية

Inflation Influence on the Balance Sheet Items

الأول:- الميزانية في ظل انخفاض قيمة العملة النقدية.

ثانياً :- الطرائق المحاسبية المستخدمة في تقييم عناصر الميزانية.

ثالثاً :- التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

الفصل الخامس

تأثير التضخم على عناصر الميزانية

Inflation influence on the balance sheet items

لم تكن المشكلات التي يسببها التضخم (inflation) في إعداد القوائم المالية ومنها الميزانية (balance sheet) ظواهر جديدة ومقتصرة على بلد دون آخر فحسب، وإنما هنالك بلدان عدة في العالم عانت منها وما تزال تعاني. غير أن هذه البلدان ما تزال مستمرة حالياً في اتخاذ إجراءات وإصدار قوانين من اجل معالجة تأثيرات التضخم على المعلومات المحاسبية والمالية. فالتضخم كما هو شائع يعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ومن ثم انخفاض حقيقي في قيمة العملة .

يمكن قياس التضخم عن طريق مؤشر عام للأسعار يقاس من خلاله معدل التضخم (rate of inflation) الذي يمكن معرفة مدى تأثيره على القوائم المالية. فالمعدل المنخفض للتضخم قد لا يؤثر بشكل كبير على تفاوت قيم البنود المسجلة في هذه القوائم، وقد لا يؤخذ نهائياً في الحسبان عند إعدادها، لكن حين يزداد المعدل الحالي للتضخم عن (7%) سنوياً فانه يفقد القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية (Historical cost) جزءاً كبيراً من موثوقيتها وفائدتها.

إن الظاهرة التضخمية لم تعد اليوم حالة عرضية تزول بزوال الأسباب التي أدت إلى حدوثها، حيث أن الوقائع والأحداث أثبتت أن التضخم ينمو بمرور الزمن منذ بداية القرن التاسع عشر ومروراً بالحربين العالمتين الأولى والثانية وكما ذكر ذلك في الفصول السابقة وحتى عام 1973م الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار.

لقد ادعت في ذلك الوقت الدول الصناعية والغربية منها بالذات أن سبب هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع أسعار النفط ، لكن حقيقة الأمر تكمن في أن هذه الدول أرادت أن تتخذ من ذلك ذريعة للاستمرار في رفع أسعار منتجاتها الصناعية وخاصة الموجودات الثابتة مما تجعل من هذا الأخير سبباً حقيقياً للتضخم. لذلك يمكن القول أن التضخم يتطور باتجاه تصاعدي غير قابل

للتراجع وعلى الشركات أن تأخذ هذا التطور بعين الاعتبار بشكل صريح وواضح في استراتيجيات نموها وتوسعها.

تنطلق أهمية هذا الموضوع من أن المحاسبة تعد أداة فاعلة ونظاماً متكاملاً للمعلومات في خدمة القرارات الإدارية والمالية والاقتصادية. ومن أجل أن يتجسد ويتعزز هذا الدور الفاعل للمحاسبة لابد أن تتكيف مع البيئة الاقتصادية التي تؤدي وظيفتها فيها وخاصة حينما يشكو الاقتصاد من معدل التضخم المرتفع . ومن الوسائل التي تتمكن المحاسبة بواسطتها تأدية دورها هي تزويد الأطراف المستخدمة للقوائم المالية بالمعلومات الواضحة والدقيقة والقريبة من الحقيقة الاقتصادية والمالية التي تعمل في ظلها .

يستند هذا الموضوع الى فرضية مفادها أن المنشآت ما تزال تعد الميزانيات على أساس مبدأ محاسبة الكلفة التاريخية دون النظر إلى معدلات التضخم المرتفعة وانخفاض قيم العملات النقدية. وإن العمل بهذا المبدأ في ظل التضخم والانخفاض النقدي يجعل من البنود المحاسبية المسجلة في الميزانيات مشوهة ولا تعبر عن حقيقتها، أي أنها تظهر بقيمة منخفضة أقل من قيمتها الحقيقية، وذلك بسبب تقييمها بعملة نقدية فقدت جزءاً من قدرتها الشرائية جراء التضخم. والى جانب ذلك توجد حلول للمشكلات التي يعكسها التضخم على بنود الميزانيات تتمثل في استخدام طرائق محاسبية معينة، وهذه الطرائق يتم اختيارها تبعاً للهدف الذي استخدمت من أجله.

يتناول هذا الفصل المواضيع الآتية:

الأول :- الميزانية في ظل انخفاض قيمة العملة النقدية .

ثانياً :- الطرائق المحاسبية المستخدمة في تقييم عناصر الميزانية .

ثالثاً :- التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

أولاً : الميزانية في ظل انخفاض قيمة العملة النقدية
Balance sheet and currency depreciation

تعتمد المحاسبة التقليدية على مبدأ الكلفة التاريخية، أو ما يدعى بالمحاسبة التاريخية (Historical Accounting) في تقييم البنود المحاسبية المسجلة في الميزانية. وتستند محاسبة الكلفة التاريخية إلى تسجيل هذه البنود على أساس اعتماد قيمة النقد المستخدم في تاريخ الشراء(الإقتناء) دون النظر إلى اثر ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد على قيمها. إن الاستمرار في إتباع المحاسبة التاريخية، خلال فترة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد، يجعل الميزانية مضللة ولا تعبر عن حقيقتها الاقتصادية. إذ أن التظليل والتشويه ينعكس على معظم حسابات الميزانية وبخاصة منها البنود غير النقدية مثل الموجودات الثابتة والمخزون، كذلك يؤثر بشكل غير مباشر على حقوق الملكية. أما البنود النقدية المتمثلة في المدينين والنقود والقروض وما شابه ذلك، فعلى الرغم من أنها تتأثر بالقوة الشرائية إلاّ أنها لا تختل ولا تعدل إلى قيمتها الحالية، ويمكن باختصار عرض المشكلات التي يعكسها التضخم على البنود المحاسبية الظاهرة في الميزانية.

1- الموجودات Assets

تشمل الموجودات البنود الرئيسية الآتية :-

أ. الموجودات الثابتة fixed Assets

تظهر الموجودات الثابتة المقتناة منذ فترة طويلة بقيمة محاسبية أو قيمة دفترية (Book Value) تبتعد كثيراً عن قيمتها الحقيقية بسبب مرور وقت طويل على اقتنائها، وبسبب ما قد حصل في هذا الوقت من تقدم تكنولوجي وتغيير في البيئة الاقتصادية وارتفاع محتمل للأسعار. ونتيجة لذلك ينشأ فارق كبير بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الحالية بحيث يصبح من غير المعقول الإبقاء على القيمة الأولى في الميزانية ، فضلاً عن أن مبلغ الموجودات الثابتة يمثل قيمة تاريخية واحدة لكنه لا يمثل قيماً حقيقية، على الرغم من تماثلها من ناحية طبيعتها المادية لكنه تختلف من ناحية أوقات دخولها ملكية الشركة .

وعليه فان الاحتساب بالكلفة التاريخية يخفض قيمة عناصر الموجودات الثابتة ويضفي حالة تخفيف القروض المنسوبة إلى التآكل النقدي أو تآكل القوة الشرائية (erosion of

purchasing power). أما اندثارات الموجودات الثابتة فأنها تكون منخفضة هي الأخرى طالما تحتسب على أساس الكلفة التاريخية للمـوجودات الثابتـة. وهذا الانخفاض في الاندثارات، التي تشكل أحد العناصر التشغيلية، يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الربح التشغيلي، ومن ثم إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية (الأموال الممتلكة).

فإذا ما حصل جراء ارتفاع الأسعار، أن القيمة السوقية للموجودات الثابتة التي يراد اقتناؤها أعلى من الكلفة التاريخية للموجودات الثابتة المستخدمة التي يراد استبدالها ، فان المبالغ المستقطعة من إيرادات كل فترة مالية والمخصصة للاندثار لا تساعد على تجديد الموجودات الثابتة بمثلها، أي بمعنى آخر أن الشركة على الرغم من استمرارها في احتساب الاندثارات بصورة منتظمة إلاّ أنها لا تستطيع استبدال موجوداتها الثابتة وستصاب بخسارة مهمة جراء انخفاض طاقتها الإنتاجية أو التشغيلية .

ب- المخزون Inventory

يختلف عادة حال المخزون عن بقية الموجودات الثابتة، إذ أنه يتميز بعدم بقائه فترة طويلة داخل الشركة، بل يمتاز بالتجدد والحركة المستمرة التي لا تسمح باتساع الفارق بين كلفته التاريخية وقيمته الحالية في ظل الارتفاع الاعتيادي للأسعار، أما إذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار فان القيمة السوقية للمخزون تبتعد كثيراً عن كلفته التاريخية، مما يجعل من غير الممكن الاعتماد على أساس تقييم المخزون بالكلفة التاريخية لأنه يصبح من العسير إعادة تجديده في ظل ارتفاع الأسعار.

وعليه فان عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون يمكن أن يقود إلى انخفاض كميته المادية ومن ثم يشكل خطر حدوث خسارة مادية مهمة، كما أن المخزون في ظل انخفاض قيمة النقد يظهر في الميزانية بقيمة منخفضة، وان أهمية هذه القيمة تزداد أو تقل بحسب معدل دورانه وبحسب الطريقة المستخدمة في التقييم . لذلك يتعين عادة تكوين مخصص لانخفاض قيمة المخزون حينما تكون قيمته عند الجرد اقل من كلفته التاريخية.

ومن الجدير بالذكر أن هنالك العديد من الطرائق المحاسبية التي تستخدم في تسعير المخزون مثل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) وطريقة الوارد أخيراً صادرا أولاً (LIFO) وطريقة المعدل الموزون أو المتوسط المتحرك. ونظراً لاختلاف هذه الطرائق بعضها عن البعض الآخر فأنه من المؤكد أن تختلف قيم المخزون من طريقة لأخرى. والواقع أن سبب هذه التعقيدات في تقييم المخزون ناتج من انه يقتنى على شكل دفعات متعددة وفي أوقات وأسعار مختلفة، لذلك يصعب تحديد كلفة تاريخية واحدة لإجمالي المخزون على وجه الدقة، لكن يمكن

اعتبار طريقة المعدل الموزون أو المتوسط المتحرك هي الطريقة الملائمة التي تحتسب للمخزون قيمة أخيرة يمكن اعتمادها في حالة إعادة تقييمه بإحدى طرائق محاسبة التضخم كبقية البنود المحاسبية في الميزانية.

جـ – البنود النقدية المدينة debt monetary-items

تشمل البنود النقدية المدينة عناصر الموجودات المتداولة الأخرى مثل القروض الممنوحة والمدينين وأوراق القبض وما شابه ذلك. إن هذه البنود تتأثر كذلك بالتضخم وانخفاض قيمة العملة النقدية، مما يجعل الحقوق المترتبة للشركة بذمة الغير تدفع بالنقود المنخفضة، وذلك بسبب فقدان العملة النقدية جزءاً من قوتها الشرائية.

2 ـ المطلوبات liabilities

تشمل المطلوبات البنود الرئيسية الآتية :–

أ ـ حقوق الملكية Stockholders' Equity

تتمثل حقوق الملكية (الأموال الممتلكة) في رأس المال المدفوع من قبل المساهمين والاحتياطات والأرباح المحتجزة وأية تخصيصات أخرى تتخذ صفة الاحتياطات. إن حقوق الملكية تتأثر هي الأخرى بالتضخم وهبوط قيمة العملة النقدية ، فتبتعد قيمتها التاريخية المسجلة في الميزانية عن قيمتها الحقيقية. وهذه القيمة التاريخية لهذه البنود لا تعبر عن حقوق المساهمين في الشركة بصورة صحيحة .

ب ـ البنود النقدية الدائنة Credit monetary-items

تشمل البنود النقدية الدائنة عناصر الخصوم الأخرى مثل القروض المستلمة والدائنين وأوراق الدفع والبنوك الدائنة وما شابه ذلك. فبالنسبة للقروض بشكل عام تكون قيمتها حقيقية اقل بكثير من القيمة التي تظهر في الميزانية. ومن المعروف أن الانخفاض النقدي يمثل مكتسب (gain) للمقترضين وهذا المكتسب يمكن أن يقاس بحساب ربح التضخم من مبلغ القروض في الميزانية وذلك من خلال مقارنة هذا المبلغ بمبلغ القروض المعدلة ، كما انه يمثل خسارة (loss) بالنسبة للمقرضين بسبب فقدانهم بشكل كبير القوة الشرائية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. لذلك تنشأ خلافات بين المقرضين والمقترضين أثناء فترة التضخم وخاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة، مما يؤدي إلى إلغاء العقود أو إعادة إبرامها من جديد.

واستناداً إلى ما تقدم فان الميزانية المعدة في ظل الظروف التضخمية لا تعبر بصورة مطلقة عن الحقيقة الاقتصادية للشركة، لذلك يتعين تعديلها محاسبياً لغرض معرفة وإيجاد المركز المالي الحقيقي للشركة.

ثانياً : الطرائق المحاسبية المستخدمة في تقييم عناصر الميزانية

Accounting Methods Used for Evaluation the Balance Sheet Items

تندرج طرائق معالجة التضخم في إطار نوعين من المنطق أولهما يتركز على القيم التاريخية وتغير القوة الشرائية العامة لوحدة النقد، وهدفه ينحصر في صيانة القوة الشرائية لرأس المال المستثمر والمدعوم من المساهمين. وثانيهما يقوم على أساس التغير المتباين للأسعار الخاصة بالسلع والخدمات، وهدفه ينحصر في الحفاظ على رأس المال الاقتصادي الممول عن طريق الأموال الممتلكة (حقوق الملكية). وفيما يلي شرح وتحليل طرائق محاسبة التضخم التي تهتم بتقييم البنود المحاسبية المسجلة في الميزانية، وان هذه الطرائق يشاع استخدامها في البلدان التي تولي معالجة الآثار التضخمية أهمية خاصة.

1- المنطق الاسمي وتغيير القوة الشرائية لوحدة النقد

تقوم وجهة نظر المنطق الاسمي (nominal's logic) على أساس أن قيمة الموجود الرأسمالي تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية. واستناداً إلى هذا المنطق فان الميزانية في بداية ونهاية الفترة المحاسبية المعتمدة، يتم تعديلها باستخدام مؤشر موحد مفترض للتآكل النقدي (Monetary Erosion). وهذا المؤشر يمثل التطور العام للأسعار منذ تاريخ اقتناء عناصر الموجودات. مما يجعل هذا المنطق يتمتع بخاصية إظهار جميع البنود المحاسبية المسجلة في الميزانية مقاسة بوحدات نقدية متماثلة (أي بوحدات نقدية في تاريخ إعداد الميزانية)، ومن ثم فان أي مقارنة تجري بين ميزانيات متعددة لنفس الشركة أو بين ميزانيات شركات عدة متماثلة في النشاط ، تكون أكثر دقة إذا انتهجت هذا المنطق في إعدادها، فضلاً عن أن هذا المنطق يقوم بإظهار أرباح أو خسارة القوة الشرائية الناجمة عن التوسع في البنود النقدية التي تتمثل في المدينين والنقدية والقروض والدائنين. كما يتضمن هذا المنطق معالجة خاصة للفروق المتحققة بين قيم الموجودات. وهذه الفروق تعد بمثابة احتياطات وتأخذ تسمية (فرق إعادة التقييم). ولأجل توضيح هذا المنطق نورد مثالاً مبسطاً عن إحدى الشركات ، ولتكن ميزانيتها الافتتاحية بالشكل الآتي (المبالغ بآلاف الدنانير).

الميزانية الافتتاحية (المبالغ بالآلاف)

المطلوبات	المبلغ	الموجودات	المبلغ
الأموال الممتلكة (حقوق الملكية)	400	المخزون	700
القروض	600	النقدية	300
	1000		1000

فإذا تبين في 12/31 أن الشركة باعت ما قيمته (700) ألف دينار من منتجات كانت قد اشترتها في 1/1 لقاء ثمن قدره (500) ألف دينار ، فان الميزانية في 12/31 (بغياب الإجراء الضريبي) تكون على النحو الآتي :-

الميزانية في 12/31 /2013

المطلوبات	المبلغ	الموجودات	المبلغ
الأموال الممتلكة (حقوق الملكية)	400	المخزون	200
القروض	600	النقدية	1000
ربح الفترة المالية	200		
	1200		1200

وبعد معرفة الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية، نفترض أن ارتفاع المستوى العام للأسعار كان بنسبة (10%) خلال الفترة موضع الدراسة، ففي هذه الحالة يكون عرض البنود المحاسبية بالكلف التاريخية المعدلة في الميزانيتين بالشكل الآتي :

المطلوبات	ميزانية 1/1	ميزانية 12/31	الموجودات	ميزانية 1/1	ميزانية 12/31
الأموال الممتلكة (حقوق الملكية)	400	400	المخزون	770	220
فرق إعادة تقييم للأموال الممتلكة	40	40	النقدية	330	1000
قروض	660	600			
مكتسب من صافي المركز النقدي	_	30			
الربح	_	150			
	1100	1220		1100	1220

يلاحظ من خلال قائمة الميزانيتين أن المكتسب (gain) من صافي المركز النقدي الذي ظهر في ميزانية 12/31 بمبلغ (30) ألف دينار قد تم استخراجه عن طريق الفرق بين المكتسب الذي تحقق عن الخصوم النقدية وقدره (60) ألف دينار والخسارة المتحققة على الموجودات النقدية وقدرها (30) ألف دينار.

من جانب آخر يبين كشف المركز المالي بان الأموال الممتلكة، أو ما يطلق عليه في مراجع علمية مختلفة تسميات عدة منها حقوق الملكية أو صافي المركز المحاسبي أو صافي الموجودات المحاسبية، تظهر بمبلغ (440) ألف دينار وهو يتوافق مع المستوى الذي يؤمن الحفاظ على القوة الشرائية لرؤوس الأموال الممتلكة (حقوق الملكية). ويحسب صافي حقوق الملكية عن طريق الفرق بين مجموع الموجودات أو المطلوبات بعد التعديل والقروض قصيرة أو طويلة الأجل. ففي المثال يلاحظ أن صافي حقوق الملكية في 1/1 يبلغ (440) ألف دينار أو (1100 – 660) وان صافي حقوق الملكية في 12/31 يبلغ (620) ألف دينار أو (1220 – 600) .

وعليه فان صافي حقوق الملكية في نهاية الفترة عن بدايتها يكون (180) ألف دينار أي (620 - 400). أما الربح المحاسبي المستخرج خلال الفترة المالية ، الذي يمكن أن يوزع دون التأثير على قيمة رؤوس الأموال المستثمرة مبدئياً في الشركة من قبل المساهمين ، فهو يظهر

بمبلغ (150) ألف دينار مضافاً إليه المكتسب من المركز النقدي (30) ألف دينار ليصبح (180) ألف دينار، وهو ما يعادل تغير صافي حقوق الملكية في نهاية الفترة عن بدايتها.

بعد استعراض هذا المنطق بوصفه احد الوسائل المستخدمة وهو ما يطلق عليه غالباً تسمية طريقة معدلات أسعار الجملة (المستوى العام للأسعار) التي تقوم على أساس إعادة تقييم البنود المسجلة في الميزانية وفق الأسعار الحالية ، لابد من الإشارة إلى أهم مزايا وعيوب هذا المنطق . فقد يشير بعض الخبراء إلى أن من بين مزاياه هي سهولة تطبيقه لان المؤشر الموحد المستخدم يستند في الحساب إلى عاملين هما قيمة اقتناء السلعة وتاريخ اقتناؤها . كما أن القيم المستخرجة تعبر إلى حد ما عن موضوعيتها وذلك لان كل موجود من الموجودات إذا اسند إلى قيمته التاريخية الثابتة وقيمته الحالية من خلال مؤشر سعر موحد ثابت، فان قيمة ذلك الموجود تبقى ثابتة ومستقرة.

وعليه فان بنود الميزانية كافة يجب أن تؤخذ بنفس القوة الشرائية للعملة النقدية بغية الحصول على بيانات مفيدة للمقارنة بين الميزانية الافتتاحية المعدلة والميزانية الختامية المعبر عنها بالقيم الحالية. ومن عيوب هذا المنطق انه لا يعبر إلاّ بشكل تقريبي عن القيمة الحقيقية لممتلكات الشركة، لأنه يعتمد على المستوى العام للأسعار وليس الأسعار النسبية (النوعية) للسلع والخدمات. كما أن من بين عيوبه صعوبة اختيار مؤشر قياس عام وملائم لأن هنالك أنواع مختلفة من مؤشرات الأسعار يمكن أن تستخدم ومنها أسعار الجملة وأسعار المفرد والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق القومي وغيرها.

2- المنطق الجوهري وتغير الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات

تسعى تقنية طرائق محاسبة التضخم في ضوء توجه المنطق الجوهري (substantial's logic) للوصول إلى مفهوم أكثر واقعية بالنسبة إلى قيمة الموجودات. حيث أن هذا المنطق يقوم على أساس إحلال مفاهيم كل من الكلفة الاستبدالية أو كلفة إعادة إنتاج الموجودات والقيمة السوقية والقيمة الحالية للإيرادات المستقبلية ، محل طريقة الكلفة التاريخية المعدلة باستخدام مؤشر التآكل النقدي (المستوى العام للأسعار).

كما أن هذا المنطق يأخذ بنظر الاعتبار استبعاد فرضية وحدة آثار التضخم على تقييم مختلف عناصر الموجودات. ويستند مفهوم الكلفة الاستبدالية، من وجهة النظر المحاسبية والمالية، إلى أن الشركة تبحث لنفسها عن تأمين موارد للحصول على قدرة إنتاجية كافية في

المستقبل. وعليه تعد توقعات أسعار السلع الخاصة، من الأمور المهمة والمفيدة بالنسبة للمحاسبين والإداريين، وليس المستوى العام للأسعار. لذلك من الضروري إعادة تقييم البنود المختلفة للموجودات باستخدام مؤشرات نموذجية للتطورات النوعية (الخاصة) في أسعار البنود المعنية.

تهدف هذه الطريقة إلى عرض القيم الحالية لبنود الموجودات والمطلوبات في تاريخ إعداد الميزانية. علاوة على أن هذه الطريقة تظهر فروق إعادة التقييم المتحققة بين القيم المعدلة للموجودات في تاريخ معين والقيم التاريخية لتلك الموجودات في تاريخ الأساس، مهما تكن حصة الأموال الممتلكة (حقوق الملكية) المستخدمة في التمويل من قبل الشركة. وعليه فان الموجودات والمطلوبات غير النقدية، بموجب هذه الطريقة، تستثنى من أية عملية إعادة تقييم في تاريخ الأساس، ففي المثال السابق إذا افترض أن أسعار المنتجات التي اشتريت بتاريخ 1/1 ازدادت بنسبة (20%) في عام واحد، فان عرض البنود في الميزانية بالكلفة الاستبدالية يأخذ الشكل الآتي :-

الميزانية

ميزانية 12/31	ميزانية 1/1	الموجودات	ميزانية 12/31	ميزانية 1/1	المطلوبات
240	840	المخزون	400	400	الأموال الممتلكة (حقوق الملكية)
1000	300	النقدية	140	140	فرق إعادة تقييم الأموال الممتلكة
			600	600	قروض
			100	_	الربح
1240	1140		1240	1140	

إن صافي حقوق الملكية (رؤوس الأموال الممتلكة) يصبح مساوياً إلى مبلغ (456) ألف دينار، ويمثل ذلك دعم للقدرات الخاصة بمبيعات أو إنتاج الشركة، أي بمبلغ رؤوس الأموال المستثمرة أصلاً في الشركة (400) ألف دينار يضاف إليه فرق إعادة التقييم أول المدة بضمنه نسبة زيادة قدرها (40%) أي (40+40×40% = 56)، إذ أن حقوق الملكية تمثل في الواقع (40%) من إجمالي المطلوبات في الميزانية الافتتاحية.

أما الربح القابل للتوزيع فيصبح عندئذ مساوياً إلى (184) ألف دينار أي ما يعادل الفرق (200) ألف دينار بين إيرادات المبيعات وكلفة المبيعات، ويضاف إليه التغير في المخزون (40) ألف دينار ويطرح منه مبلغ (56) ألف دينار وهو ضروري للحفاظ على رأس المال الاقتصادي الممول عن طريق الأموال الممتلكة (حقوق الملكية).

وقبل الانتقال إلى المنطق الثالث لابد من ذكر أهم صفات ومآخذ هذا المنطق، فالميزة الأساسية لهذا المنطق هي أنه يقوم بعرض بنود الموجودات (الثابتة والمخزون) بالكلفة الاستبدالية في تاريخ إعداد الميزانية، أما المطلوبات فتظهر بالكلفة التاريخية. كما أن مؤيدي تطبيق هذا المنطق يعتبرون أن حصيلة المعطيات الناتجة عن تطبيقه يعود بفائدة عظيمة إلى الشركة وخاصة فيما يتعلق بالمستثمرين المحتملين الذين توليهم الشركة اهتماماً كبيراً. لكن أبرز ما يؤخذ على هذا المنطق هو أنه يتجاهل احتساب الأرباح أو الخسائر النقدية.

3- المنطق الجوهري وقياس الربح تبعاً لمفاهيم القوة الشرائية للنقد

يبدو من خلال الملاحظات السابقة، أن أي إجراء يستند إلى تقييم الموجودات غير النقدية في الميزانية، بواسطة الكلفة الاستبدالية والى ربط الموجودات والمطلوبات غير النقدية في الميزانية الافتتاحية بمؤشر عام للأسعار، يمكنه الإجابة عن عدد كبير من تساؤلات المهتمين في هذا الموضوع وخاصة حين يؤخذ تطور القوة الشرائية للنقد بنظر الاعتبار. واستناداً إلى هذا المنطق الذي يعتمد على المنطق الجوهري مع الأخذ بنظر الاعتبار تطور القوة الشرائية للنقد، فأن عرض البنود المحاسبية في المثال السابق سيأخذ الشكل الآتي :-

المطلوبات	ميزانية 1/1	ميزانية 12/31	الموجودات	ميزانية 1/1	ميزانية 12/31
الأموال الممتلكة (حقوق الملكية)	400	400	المخزون	840	240
فرق أعادة تقييم للأموال الممتلكة	110	110	النقدية	330	1000
قروض	660	600			
مكتسب من صافي المركز النقدي	_	30			
الربح	_	100			
	1170	**1240**		**1170**	**1240**

عندئذ يصبح إجمالي فرق أعادة التقييم متكوناً من مبلغ مكتسب (gain) قدره (70) ألف دينار جراء تطور أسعار البضائع في المخزون نسبة إلى المؤشر العام للأسعار مضافاً إليه مبلغاً قدره (40) ألف دينار للحفاظ على القوة الشرائية لرؤوس الأموال المستثمرة مبدئياً من قبل المساهمين.

أما الربح الذي يمكن توزيعه بأسلوب يمكن من خلاله الحفاظ على قيمة رأس المال الاقتصادي (عناصر الطاقة الإنتاجية الممتلكة من قبل الشركة) الممول من قبل المساهمين، فأنه يتكون من مبلغ الربح (100) ألف دينار زائداً مبلغاً مكتسباً من صافي المركز النقدي قدره (30) ألف دينار، فضلاً عن مبلغ مكتسب قدره (30) ألف دينار مرتبط بتطور السعر الخاص بالبضائع والممول عن طريق الأموال المقترضة.

وعليه يصبح فرق إعادة تقييم الأموال الممتلكة (حقوق الملكية) معادلاً إلى مبلغ (80) ألف دينار. وهذا ما يعطي علاقة الأموال الممتلكة بالقيمة الاستبدالية لرأس المال الاقتصادي الثابت ، مهما يكن انحراف الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات (840/480 = 700/400) .

ومن الجدير بالذكر ، بعد هذا التحليل النظري والعملي الموجز لطرائق محاسبة التضخم، أن غالبية الإطراف المستفيدة من هذه الطرائق وخاصة الشركات منها يصعب عليها الاختيار والمفاضلة بين هذه الطريقة أو تلك، إذ أن نماذج التطبيق كثيرة ومختلفة لا يمكن أن تكون ثابتة أو متشابهة وبخاصة طريقة الكلفة الاستبدالية، لذلك يمكن النظر إلى أن عملية اختيار الطريقة الملائمة يتعين أن تتحدد بحسب غاية الشركة في تعديل قوائمها المالية. فإذا كانت الشركة تقصد من وراء تعديل قوائمها المالية الوصول إلى قياس النتيجة الحقيقية لأعمالها، فإنها من المفضل أن تعتمد على طريقة المستوى العام للأسعار، لأنها تختص بشكل واسع في تقييم الآثار التضخمية، وهو ما يقود الشركة إلى تحقيق هدف أساسي من أهداف الإدارة وهو قياس النتيجة والرقابة عليها. أما إذا كان هدف الشركة من وراء تعديل قوائمها المالية يتمثل في تقييم موجوداتها ومطلوباتها، فأن طريقة الكلفة الاستبدالية تعد الطريقة الملائمة لإعطاء أفضل تقييم لبنود الميزانية لأنها تساعد على تخفيف آثار تقلبات الأسعار حتى في ظل غياب ظاهرة التضخم ، علاوة على أن طريقة المستوى العام للأسعار تتلاءم مع الشركات ذات النشاطات المتغيرة والمتنوعة بحسب فرص السوق ، أما طريقة الكلفة الاستبدالية فأنها تتلاءم مع الشركات الملزمة بتطبيق نشاط محدد في خطة إلزامية متكاملة.

ثالثاً : التقرير المالى فى الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

Financial Report

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية عام 1992م معياراً خاصاً لمعالجة مشكلة التضخم في القوائم المالية وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم (29). ونظراً لأهمية تطبيق هذا المعيار بالنسبة للبلدان التي تعاني من تضخم مرتفع فانه يتعين الإشارة إلى بعض خصائص الظروف الاقتصادية التي تشير إلى وجود التضخم المرتفع وهي :-

1- اتجاه عامة الناس إلى الاحتفاظ بثرواتهم بأصول غير نقدية أو بعملة نقدية مستقرة نسبياً.
2- الاهتمام بتحديد الأسعار بعملة نقدية أجنبية مستقرة.
3- تحديد المديونية أو الدائنية بأسعار تأخذ في الحسبان انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد خلال فترة الدين حتى في الفترات القصيرة .
4- ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر الأسعار.
5- يقارب معدل التضخم المتجمع لثلاثة سنوات من (100%) أو يزيد عليه .

وقد أكد هذا المعيار على وجوب التعبير عن القوائم المالية للشركات التي تعد قوائمها المالية بالعملة النقدية لاقتصاد يشكو من التضخم المرتفع سواء كانت تلك القوائم أعدت باستخدام الكلفة التاريخية أو الكلفة الجارية وذلك باستخدام وحدة قياس جارية في تاريخ القوائم المالية. ويتم تعديل القوائم المالية التي أعدت باستخدام طريقة الكلفة التاريخية كما يلي :-

1- يتم تعديل قائمة المركز المالي (الميزانية) باستخدام مؤشر عام للأسعار وذلك بالنسبة للبنود المحاسبية غير المقاسة بوحدات قياس جارية .
2- لا يتم تعديل البنود النقدية مثل المدينين والدائنين وأوراق القبض والدفع التجارية.
3- يتم تعديل الموجودات والالتزامات المرتبطة باتفاقية حول تغير الأسعار وذلك وفقاً لشروط الاتفاقية.
4- يتم تعديل البنود غير النقدية اعتباراً من تاريخ اقتنائها مع ملاحظة تعديل الاندثار المتراكم (المتجمع) من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الميزانية.
5- يمكن الاعتماد على التقدير الشخصي لقيمة بعض البنود واستخدامها كأساس للتعديل .
6- يمكن استخدام التقدير على أساس التغير في معدلات أسعار الصرف بين العملة النقدية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وعملة نقدية أجنبية مستقرة نسبياً وذلك في بعض الحالات التي يوجد فيها مؤشر عام للأسعار.

7- يتم تعديل كشف الدخل (حساب النتيجة) باستخدام مؤشر عام للأسعار اعتباراً من تواريخ تسجيل بنود الإيرادات والمصروفات في القوائم المالية.

8- يتم احتساب مكاسب أو خسائر الموجودات والالتزامات النقدية وإظهارها في كشف أو قائمة الدخل (حساب النتيجة) .

9- يتم احتساب مكاسب أو خسائر بنود كشف الدخل المتعلقة بالبنود النقدية مثل الفوائد المدينة والدائنة وفروق صرف العملات النقدية الأجنبية المتعلقة بالموجودات المستثمرة أو المقترضة.

10- تم تعديل بنود قائمة التدفقات النقدية وفقاً لهذا المعيار.

كما جاء في المعيار (29) بعض الملاحظات على تعديل القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة الجارية وهي:-

(1) في الميزانية لا يتم تعديل البنود الظاهرة بكلفتها الجارية في تاريخ الميزانية بل تعدل البنود الأخرى .

(2) في كشف الدخل يتم تعديل عناصره كافة حتى تلك المقاسة بكلفتها الجارية وذلك لأنها تكون مقاسة بكلفتها الجارية في تاريخ حدوث العملية .

تمرين (1)

فيما يلي كشف الدخل (حساب النتيجة) وقائمة المركز المالي (الميزانية) لإحدى الشركات في 2013/12/31م.

كشف الدخل عن السنة المنتهية في 2013/12/31م (المبالغ بآلاف الدنانير)

البيان	جزئي	كلي
المبيعات		10000
(-) تكلفة المبيعات :		
المشتريات	6500	
رصيد 12/31	(1000)	5500
مجمل الربح		4500
مصروفات مالية وإدارية:		
مصروفات الإدارة العامة	500	
اندثار آلات ومعدات	500	
اندثار سيارات	1000	2000
صافي الربح		**2500**

الميزانية كما تظهر بتاريخ 2013/12/31م (المبالغ بآلاف الدنانير)

المطلوبات ورأس المال		الموجودات	جزئي	كلي
رأس المال	20000	آلات وأجهزة	5000	
صافي الربح	2500	(-) اندثار متراكم	500	4500
		سيارات	10000	
		(-) اندثار متراكم	1000	9000
		مخزون بضائع		1000
		نقدية		8000
المجموع	22500	المجموع		22500

فإذا توفرت لديك المعلومات الآتية :-

1- تأسست الشركة بتاريخ 1/5 وأودع رأسمالها بالكامل في البنك دفعة واحدة .

2- اشترت الشركة الآلات والأجهزة بتاريخ 1/10 والسيارات بتاريخ 1/15 من هذا العام نقداً .

3- اشترت الشركة البضائع كاملة خلال هذا العام منها (4000) ألف دينار بتاريخ 28 /2 والباقي نقداً بتاريخ 8/8 .

4- كانت المبيعات موزعة على أشهر السنة بانتظام وبشكل نقدي وكذلك بالنسبة لمصروفات الإدارة العامة.

5- تم تقييم الصادر المخزني بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) .

6- تندثر الموجودات الثابتة في الشركة بطريقة القسط الثابت وبمعدل (10%) سنوياً.

وكانت الأرقام القياسية خلال العام كما يلي :-

- الرقم القياسي في 1/1 = 100
- متوسط الرقم القياسي خلال العام = 125

- متوسط الرقم القياسي خلال النصف الأول = 120
- متوسط الرقم القياسي خلال النصف الثاني = 130
- الرقم القياسي في 12/31 = 150

المطلوب :-

تعديل القوائم المالية السابقة باستخدام محاسبة التضخم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (29) .

الحل :-

يتبع في تعديل البيانات المحاسبية تبعاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (29) الخطوات الآتية:-

1- احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية

يتعين التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية. فالبنود النقدية تسجل بنفس مبالغها الأصلية لأنها مقاسة بوحدات نقدية جارية في تاريخ إعداد القوائم المالية، ولكن لابد من احتساب أثر انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على هذه البنود النقدية. أما البنود غير النقدية فيجب أن تعدل في قائمة المركز المالي (الميزانية).

وفيما يأتي القائمة التي توضح ذلك .

احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية على البنود النقدية (المبالغ بالآلاف)

البيان	مبلغ تاريخي	معامل التعديل		مبلغ معدل
		أساس	نهاية	
رصيد 1/1	20000	100	150	30000
رأس المال أودع بالكامل في البنك				
المقبوضات خلال السنة	10000	125	150	12000
المجموع	30000			42000
المدفوعات خلال السنة :				
شراء آلات وأجهزة	5000	100	150	7500
شراء سيارات	10000	100	150	15000
شراء بضائع 2/28	4000	120	150	5000
شراء بضائع 8/8	2500	130	150	2885
مصروفات الإدارة العامة	500	125	150	600

اندثار سيارات	1000	100	150	1500
المجموع	22000			30985
رصيد 12/31	8000			11015

رصيد النقدية في 12/31 8000

ناقص : الرصيد المعدل (11015)

خسارة القوة الشرائية للموجودات النقدية (3015)

وبهدف المحافظة على القوة الشرائية لوحدة النقد يجب أن يكون في الصندوق مبلغ (11015) ألف دينار، ولكن الموجود النقدي كان بمبلغ (8000) ألف دينار فقط ، والفرق (3015) ألف دينار يمثل خسارة في القوة الشرائية لوحدة النقد.

يعتبر كل من المدينين وأوراق القبض والنقدية عناصر موجودات (أصول) نقدية تؤدي إلى خسارة في القوة الشرائية، فإذا وجدت هذه الحسابات ضمن القوائم المالية فأنه يجب أن تؤخذ في الحسبان. أما الدائنون وأوراق الدفع فأنها تؤدي إلى مكتسب في القوة الشرائية يجب أخذه في الحسبان كذلك. وقد نص المعيار رقم (29) الدولي على وجوب إظهار مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية في كشف الدخل (حساب النتيجة) وكما يلي :-

2- تعديل كشف الدخل (حساب النتيجة)

كشف الدخل المعدل في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف)

البيان	مبلغ تاريخي	معامل التعديل		مبلغ معدل
		أساس	مقارن	
المبيعات	**10000**	**125**	**150**	**12000**
ناقص : تكلفة المبيعات				
مشتريات 28 /2	**4000**	**120**	**150**	**5000**
مشتريات 8 /8	**2500**	**130**	**150**	**2885**
إجمالي المشتريات	**6500**			**7885**
مخزون 12/31	**1000**	**130**	**150**	**1154**
تكلفة المبيعات	**5500**	**FIFO**		**6731**

مجمل الربح	4500			5269
المصروفات الإدارية والمالية :				
مصروفات الإدارة العامة	500	125	150	600
اندثار آلات وأجهزة	500	100	150	750
اندثار سيارات	1000	100	150	1500
مجموع المصروفات	2000			2850
صافي الربح	2500			2419
خسارة القوة الشرائية للبنود النقدية	_			(3015)
صافي الربح أو الخسارة	2500			(596)

3- تعديل الميزانية (قائمة المركز المالي)

يتعين عند تعديل الميزانية التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية . فقد ذكر سابقاً إلى أن المعيار (29) الدولي نص على عدم تعديل البنود النقدية أي أنها تظهر بمبالغها الأصلية دون تعديل لأنها أساساً مقاسة بوحدات نقدية جارية وتتمثل في هذا المثال في النقدية حصراً ولكنها تشمل كذلك موجودات نقدية أخرى مثل النقدية في الصندوق والبنك وحسابات المدينين (الذمم المدينة) وأوراق القبض ومخصص الديون المشكوك فيها وإيرادات مستلمة مقدماً وسلف العاملين والرهونات والضمانات النقدية القابلة للاسترداد .

كما تشمل البنود النقدية مطلوبات نقدية مثل حسابات الدائنين وأوراق الدفع والمصروفات المستحقة والسندات والقروض وتوزيعات الأرباح . والبنود غير النقدية تشمل الموجودات طويلة الأجل والاندثار المتراكم والموجودات غير الملموسة والاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل والمصروفات المدفوعة مقدماً . أما المطلوبات غير النقدية فتتمثل أساساً في حقوق الملكية وغيرها من البنود التي تظهر بوصفها بنود غير نقدية . وفيما يلي عرض الميزانية المعدلة.

الميزانية المعدلة في 2013/12/31 م (المبالغ بالآلاف)

البيان	مبلغ تاريخي		معامل التعديل		مبلغ معدل	
	جزئي	كلي	أساس	نهائي	جزئي	كلي
آلات وأجهزة	5000		100	150	7500	
(-) اندثار متراكم (%10)	(500)	4500	100	150	(750)	6750
سيارات	10000		100	150	15000	
(-) اندثار متراكم (%10)	(1000)	9000	100	150	(1500)	13500
مخزون بضائع		1000	130	150		1154
نقدية		8000	_	_		8000
المجموع		22500				29404
رأس المال		20000	100	150		30000
صافي الربح / الخسارة		2500	_	_		(596)
المجموع		**22500**				**29404**

تمرين (2)

تأسست شركة الهلال الخصيب في 2012/12/31م من خلال عملية اندماج بين مجموعة من الشركات. وقد سجلت جميع موجوداتها بالقيم العادلة . وفيما يلي القوائم المالية المقارنة للعامين 2012م 2013م التي أعدت بالكلفة التاريخية.

أولاً :- الميزانية التاريخية المقارنة في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف)

البيان	ميزانية 2012م	ميزانية 2013م
الموجودات :		
أراضي	20	200
آلات ومعدات	1050	1350
(-) اندثار متراكم	(صفر)	(120)
المخزون السلعي (FIFO)	750	650
موجودات نقدية (نقدية ومدينون)	1000	1300
مجموع الموجودات	3000	3380
حقوق الملكية والمطلوبات :-		
رأس المال (أسهم عادية)	700	700
علاوة إصدار	1400	1400
أرباح محتجزة	صفر	250
مطلوبات طويلة الأجل	500	580
مطلوبات متداولة	400	450
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	**3000**	**3380**

ثانياً : كشف الدخل عن السنة المنتهية في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف)

البيـــــــــان	جزئي	كلي
المبيعات (14 ألف وحدة)		4000
يطرح : تكلفة البضاعة المباعة		
مخزون سلعي أول المدة (FIFO) 3750 وحدة	750	
مشتريات	2500	
مخزون سلعي آخر المدة (FIFO) 3000 وحدة	(650)	2600
مجمل الربح		1400
يطرح : مصروفات التشغيل		
الاندثارات	120	
مصروفات أخرى	480	(600)
صافي الربح قبل الضريبة		800
(-) الضريبة		350
صافي الربح بعد الضريبة		450
توزيعات أرباح على المساهمين		(200)
رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية 2013م		**250**

فإذا علمت ما يأتي :-

1- الأرقام القياسية كانت كما يأتي :-

- في 2012/12/31م = 150
- متوسط عام 2013م = 157.5
- في 2013/12/31م = 163.8

2- اشترت الشركة ماكنة كلفتها 300 ألف دينار في 2013/7/1م حيث كان الرقم القياسي للأسعار 157.5 وتندثر الآلات والمعدات بمعدل (10%) سنوياً بطريقة القسط الثابت.

3- تتم المبيعات والمشتريات والمصروفات على مدار السنة ويتم تقييم المخزون بطريقة (FIFO).

4- دفعت توزيعات الأرباح في نهاية عام 2013م .

المطلوب:

1- تعديل الميزانية المقارنة لشركة الهلال الخصيب وفقاً لطريقة الكلفة التاريخية المعدلة .

2- تعديل كشف الدخل لشركة الهلال الخصيب عن السنة المنتهية في 2013/12/31م وفقاً لطريقة الكلفة التاريخية المعدلة .

3- تعديل القوائم المالية لشركة الهلال الخصيب وفقاً لطريقة الكلفة الجارية .

الحل

المطلوب الأول

(أولاً) :- تعديل الميزانية المقارنة بسعر الدينار في 2013/12/31م .

(1) تعديل الميزانية المعدة في 2012/12/31م .

ميزانية الشركة في 2012/12/31م معدلة بسعر الدينار في 2013/12/31م

(المبالغ بالآلاف)

البيان	تاريخية	معامل التحويل	معدلة
الموجودات :			
أراضي	200	150/163.8	218.4
آلات ومعدات	1050	150/163.8	1146.6
(-) اندثار متراكمة	(صفر)		صفر
المخزون السلعي (FIFO)	750	150/163.8	819
موجودات نقدية (نقدية ومدينون)	1000	150/163.8	1092
مجموع الموجودات	3000		3276
حقوق الملكية والمطلوبات :-			
رأس المال (أسهم عادية)	700	150/163.8	764.4
علاوة إصدار	1400	150/163.8	1528.8
أرباح محتجزة	صفر	_	صفر
مطلوبات طويلة الأجل	500	150/163.8	546
مطلوبات متداولة	400	150/163.8	436.8
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	**3000**		**3276**

(2) تعديل الميزانية المعدة في 2013/12/31م

ميزانية الشركة في 2012/12/31م معدلة بسعر الدينار في 2013/12/31م

(المبالغ بالآلاف)

البيـــــــان	تاريخية	معامل التحويل	معدلة
الموجودات :			
أراضي	200	150/163.8	218.4
آلات ومعدات	1350	(*)	1458.6
(-) اندثار متراكمة	(120)	(**)	(130.3)
المخزون السلعي (FIFO)	650	157.5/163.8	676.0
موجودات نقدية (نقدية ومدينون)	1300	163.8/163.8	1300
مجموع الموجودات	3380		3522.7
حقوق الملكية والمطلوبات :-			
رأس المال (أسهم عادية)	700	150/163.8	764.4
علاوة إصدار	1400	150/163.8	1528.8
أرباح محتجزة	250	(***)	199.5
مطلوبات طويلة الأجل	580	163.8/163.8	580
مطلوبات متداولة	450	163.8/163.8	450
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	**3380**		**3522.7**

<u>ملاحظات حول الحل</u>

1- تظهر البنود النقدية (الموجودات النقدية ، المطلوبات المتداولة ، المطلوبات طويلة الأجل) في الميزانية المعدلة بقيمتها التاريخية وذلك لأن القيم التاريخية في 2013/12/31م تعكس التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد في ذلك التاريخ .

2- رصيد الآلات والمعدات في الميزانية التاريخية هو (1350) ألف دينار قسم إلى جزئين :- آلات قديمة 1050 ألف دينار، وآلات جديدة (300) ألف دينار وقد تم تعديل هذين الجزئين كما يلي :-

$1144.5 = \frac{163.8}{150} \times 1050$ $314.1 = \frac{163.8}{157.5} \times 300$		
المجموع	1450	*1458.6

تم تعديل الرصيد التاريخي للاندثار المتراكم بنفس الطريقة كما يلي :-

$114.7 = \frac{163.8}{150} \times 105$ $15.60 = \frac{163.8}{157.5} \times 15$		
المجموع	120	**130.3

3- يحدد الرصيد المعدل للأرباح المحتجزة وهو (199.5)(***) كمتمم حسابي وذلك على النحو الآتي :-

$$(1528.8 + 764.4 + 580 + 450) - 3522.75$$

ويجب أن يتساوى بالطبع مع الرصيد المعدل للأرباح المحتجزة في كشف الدخل المعدل لعام 2013م .

المطلوب الثاني

ثانياً :- تعديل كشف الدخل عن السنة المنتهية في 2013/12/31م

كشف الدخل والأرباح المحتجزة للسنة المنتهية في 2013/12/31م معدل بسعر الدينار في 2013/12/31م

(المبالغ بالآلاف)

البيان	تاريخية	معامل التحويل	معدلة
المبيعات	**4000**	**157.5/163.8**	**4160**
يطرح : كلفة البضاعة المباعة			
مخزون أول المدة	**750**	**150/163.8**	**819**
مشتريات	**2500**	**157.5/163.8**	**2600**
مخزون آخر المدة	**(650)**	**157.5/163.8**	**(676)**
كلفة البضاعة المباعة	**2600**		**2743**
مجمل الربح	**1400**		**1417**
يطرح مصروفات التشغيل :-			
الاندثار	**(120)**	**(*)**	**(130.3)**
مصروفات أخرى	**480**	**157.5/163.8**	**(499.2)**
صافي الربح قبل الضريبة	**800**		**787.5**
ضريبة الدخل	**(350)**	**157.5/163.8**	**(364)**
صافي الربح بعد الضريبة	**450**		**423.5**
يطرح خسائر القوة الشرائية	**_**	**(**)**	**(24)**
صافي الربح	**450**		**399.5**
رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة			
توزيعات أرباح على المساهمين	**(200)**		**(200)**
رصيد الأرباح المحتجزة في 2013/12/31م	**250**		**199.5**

ملاحظات حول الحل

1- تم تعديل مبلغ المبيعات باستخدام الرقم القياسي في نهاية عام 2013م وهو (163.8) منسوباً إلى متوسط الرقم القياسي للعام وهو (157.5) وذلك على أساس أن المبيعات تتحقق على مدار السنة .

2- تم تعديل مبلغ المخزون السلعي أول المدة باستخدام الرقم القياسي في نهاية عام 2013م منسوباً إلى الرقم القياسي في بداية العام 2013م وهو تاريخ الحصول على هذا المخزون لأن الشركة بدأت أعمالها في بداية عام 2012م.

3- تم تعديل مبلغ المشتريات على نفس أسس تعديل رقم المبيعات وذلك باستخدام الرقم القياسي لأسعار نهاية عام 2013م منسوباً إلى متوسط الرقم القياسي للعام .

4- تم تعديل مبلغ المخزون السلعي آخر المدة على نفس الأساس الذي طبق في المبيعات والمشتريات باعتبار أن الطريقة المتبعة في تقييم المخزون هي طريقة (FIFO) .

5- تم تعديل مبلغ الاندثار على نفس الأساس المتبع في تعديل مبلغ الآلات والمعدات . إذ تم تجزئة المبلغ كما يلي :-

$114.7 = \frac{163.8}{150} \times 105$		
$15.60 = \frac{163.8}{157.5} \times 15$		
المجموع	120	*130.3

6- تم تعديل مبلغ مصروف ضريبة الدخل كما هو الحال بالنسبة للمصروفات الأخرى باستخدام الرقم القياسي في نهاية عام 2013م منسوباً إلى متوسط الرقم القياسي لعام 2013م .

7- مبلغ توزيعات الأرباح على المساهمين لا يحتاج إلى تعديل لأنه تدفق نقدي حدث في نهاية العام .

8- أما مبلغ خسارة القوة الشرائية فقد تم تحديده كما يلي :-

احتساب خسائر القوة الشرائية (المبالغ بالآلاف)

البيان	تاريخية	معامل التحويل	معدلة
صافي البنود النقدية في بداية العام			
1000 - [400+500]	**100**	**150/163.8**	**109.2**
يضاف :			
مصادر صافي البنود النقدية خلال العام :			
مبيعات	**4000**	**157.5/163.8**	**4160**
مجموع المصادر	**4100**		**4269.2**
يطرح :			
استخدامات صافي البنود النقدية خلال العام :			
مشتريات	**2500**	**157.5/163.8**	**2600**

مصروفات أخرى	480	157.5/163.8	499.2
مصروفات الضريبة	350	157.5/163.8	364
شراء ماكنة جديدة	300	157.5/163.8	312
توزيعات أرباح	200	1	200
مجموع الاستخدامات	3830		3975.2
صافي البنود النقدية في 2013/12/31م	270		294
خسائر القوة الشرائية (متمم حسابي)	24	(**)	

المطلوب الثالث

ثالثاً :- تعديل القوائم المالية لشركة الهلال الخصيب وفقاً لطريقة الكلفة الجارية

يتعين الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين قبل البدء في شرح الخطوات اللازمة لتعديل القوائم المالية وفق طريقة الكلفة الجارية.

1- تعتبر المشاكل الخاصة بتعديل عناصر الميزانية نسبياً بسيطة مقارنة بالمشاكل الخاصة بتعديل كشف الدخل . فالبنود غير النقدية من الموجودات والمطلوبات النقدية مثلاً تظهر في الميزانية المعدلة وفقاً لطريقة الكلفة الجارية بنفس قيمها المدرجة بها في الميزانية التاريخية معدلة بالرقم القياسي الخاص لكل بند منها وذلك بهدف الوصول إلى كلفتها الجارية .

2- تحدد قيمة الأرباح المحتجزة المعدلة في كشف الدخل كمتمم حسابي كما هو الحال في طريقة الكل فة التاريخية المعدلة .

وبناءً على ذلك يمكن التركيز هنا على تعديل كشف الدخل حصراً وذلك بالاعتماد على بيانات شركة الهلال الخصيب نفسها .

(أولاً) تعديل كلفة البضاعة المباعة

يمكن استخدام المعلومات والفرضيات الآتية بهدف تحديد الكلفة الجارية للبضاعة المباعة :

(1) عدد وحدات مخزون أول المدة (3750) وحدة، وحيث أن موجودات الشركة كانت قد سجلت في 2013/12/31م بالقيمة العادلة، لذلك يمكن اعتبار الرقم (750) ألف دينار القيمة المعادلة لمخزون أول المدة .

وبناءً على ذلك فأن متوسط الكلفة الجارية للوحدة من ذلك المخزون تكون كما يلي :-

750ألف ÷ 3750 وحدة = 200 دينار / للوحدة الواحدة

(2) بقصد تحديد الكلفة الجارية لمخزون آخر المدة في 2013/12/31م يمكن الاستفادة من الرقم القياسي الخاص بأسعار البضاعة حينئذ وباستخدام نظام الجرد المستمر . وبافتراض أن إدارة الشركة قدرت ذلك المخزون بالقيمة الجارية بمبلغ (720) ألف

دينار حينئذ سيكون متوسط الكلفة الجارية للوحدة منه وعلى أساس أن عدد وحدات المخزون بلغت (3000) وحدة فان متوسط الكلفة الجارية للوحدة يحسب كما يلي :-

720 ألف ÷ 3000 وحدة = 240 دينار للوحدة الواحدة

(3) وفي تحديد كلفة البضاعة المباعة يستخدم متوسط كلفة الوحدة وهو :-

$$\frac{240+200}{2} = 220 \text{ دينار}$$

واستنادا إلى هذا الأساس وباعتبار أن عدد الوحدات المباعة بلغ (14) ألف وحدة فأن كلفة

البضاعة المباعة تكون كما يلي :-

14 ألف × 220 دينار = 3080 ألف دينار

(ثانياً) تحديد قيمة بند مصروف الاندثار (بالكلفة الجارية) كما يلي :-

البيان	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة الجارية
آلات في 2012/12/31م	1050	110/176	1680
آلات مشتراة في 2013/7/1م	300	120/180	450
المجموع	1350		2130

أن معامل التعديل في الجدول أعلاه يتمثل بسطه في الرقم القياسي الخاص لأسعار الآلات والمعدات في نهاية عام 2013م، ويتمثل المقام بالرقم القياسي الخاص لأسعارها بتاريخ شراء الموجود الثابت. بعد ذلك يتم تحديد قيمة مصروف الاندثار بالكلفة الجارية وكما يلي :-

البيان	الكلفة التاريخية	نسبة الاندثار	الكلفة الجارية
آلات مشتراة في 2012/12/31م	1680	%10	168
آلات مشتراة في 2013/7/1م	450	%5	22.5
المجموع	2130		190.5

(ثالثاً) بالنسبة للبنود الأخرى في كشف الدخل والأرباح المحتجزة مثل المبيعات ومصروفات التشغيل ومصروف الضريبة وتوزيعات الأرباح تظهر بقيمتها المدرجة في كشف الدخل التاريخي ، وذلك على أساس أن تلك القيمة تمثل قيمتها الجارية .

(رابعاً) تحدد مكاسب أو خسائر حيازة البنود غير النقدية وذلك لاستكمال إعداد كشف الدخل المعدل وفقاً لطريقة الكلفة الجارية .

البيان	الكلفة التاريخية	الكلفة الجارية	مكاسب أو(خسائر الحيازة)	
			محققة	غير محققة
مخزون في 2013/12/31م	650	720	70	صفر
كلفة البضاعة المباعة	2600	3080	صفر	480
المشتريات	2500	2500	صفر	صفر
أراضي	200	280	80	صفر
آلات ومعدات (صافي)	1230	1339.5	709.5	صفر
مصروف الاندثار	120	190.5	صفر	صفر
مصروفات التشغيل الأخرى	480	480	صفر	صفر
مصروف الضريبة	350	350	صفر	صفر
إجمالي مكاسب الحيازة المحققة			859.5	
إجمالي مكاسب الحيازة غير المحققة				550.5
الزيادة في الكلفة الجارية (إجمالي مكاسب الحيازة المحققة)				**1410**

ملاحظة :- تم تحديد الكلفة الجارية للأراضي كما يلي :-

$$\text{الكلفة التاريخية} \times \frac{\text{الرقم القياسي الخاص في 12/31 /2013م}}{\text{الرقم القياسي الخاص في 2012/12/31م}}$$

$$200 \times \frac{154}{110} = 280 \text{ ألف دينار}$$

فيما يلي كشف الدخل المعدل وفقاً لطريقة الكلفة الجارية:

البيان	جزئي	كلي
المبيعات	4000	
يطرح : الكلفة الجارية للمبيعات	3080	
مجمل الربح		920
يطرح : مصروفات التشغيل :		
مصروف الاندثار	159	
مصروفات أخرى	480	639
صافي الربح قبل الضريبة		281
مصروف الضريبة		(350)
صافي الخسارة على أساس الكلفة الجارية من العمليات المستمرة		(69)
يضاف مكاسب الحيازة المحققة		859.5
الربح المحقق		790.5
يضاف مكاسب الحيازة غير المحققة		550.5
صافي الدخل على أساس الكلفة الجارية		1341
أرباح محتجزة في 2013/1/1م		صفر
توزيعات أرباح		(200)
أرباح محتجزة في 2013/12/31م		**1141**

تمرين (3)

إذا كان مخزون البضائع لعام 2012م في إحدى الشركات يتكون من (4000) وحدة بسعر (100) دينار للوحدة الواحدة ، فأن الميزانية العمومية في 2012/12/31م تتخذ القائمة الآتية :

الميزانية في 2012/12/31م (المبالغ بالآلاف)

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
400	المخزون	400	رأس المال
400		400	

فإذا افترض بأن الشركة لم تحقق أية مبيعات خلال عام 2013م ، ولكنها يتعين عليها أن تدفع في 2013/12/31م مبلغ (110) دينار للوحدة الواحدة بهدف استبدال مخزونها ، ففي محاسبة الكلفة التاريخية ليس هنالك أي ربح يمكن استخراجه ، في حين تتضمن محاسبة الكلفة الاستبدالية ربح حيازة غير متحقق . وهذا ما تظهره القائمة الآتية التي تصور الميزانية العمومية في 2013/12/31م بالكلفة الاستبدالية .

الميزانية في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف)

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
440	المخزون	400	رأس المال
		40	ربح حيازة غير متحقق
440		440	

كذلك إذا افترض أن الشركة في تموز 2013م تبيع (2800) وحدة بسعر (180) دينار للوحدة الواحدة ، في حين أن سعر شرائها في هذا التاريخ هو 120 دينار للوحدة الواحدة . و في 2013/12/31م لم تتحقق أية مبيعات أخرى ، لكن سعر شراء الوحدات يكون (140) دينار للوحدة الواحدة . ففي المحاسبة التاريخية يحتسب الربح كما يلي :-

(180×2800) – (100×2800) = 224000 دينار .

تظهر الميزانية العمومية في 2013/12/31م كما في القائمة الآتية .

الميزانية في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف)

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
120	المخزون (1200 وحدة × 100 دينار)	400	رأس المال
504	النقدية (2800 وحدة ×180 دينار)	224	الربح
624		624	

تم احتساب المخزون من خلال حاصل ضرب الوحدات المتبقية والبالغة 1200 (4000-2800) في سعر الشراء التاريخي ، واحتسب مبلغ النقدية من خلال حاصل ضرب الوحدات المباعة في سعر بيع الوحدة الواحدة ، فضلا عن رأس المال الذي أدرج بمبلغه الأصلي

والربح الذي احتسب بموجب الطريقة السابقة . أما في محاسبة الكلفة الاستبدالية فأن الربح يحتسب كما يأتي :-

(180×2800) – (120×2800) = 168000 دينار

وإن ربح الحيازة ينقسم إلى نوعين هما :-

(1) ربح الحيازة المتحقق من الوحدات المباعة :-

2800 × (100-120) = 56000 دينار

(2) ربح الحيازة غير المتحقق من الوحدات الباقية في المخزون :-

1200 × (100-140) = 48000 دينار

وبناءاً على ما تقدم فإن الميزانية العمومية في 2013/12/31م تظهر بالكلفة الاستبدالية كما في القائمة التالية. إذ تم إظهار ربح الحيازة المتحقق وغير المتحقق فضلاً عن ربح التشغيل. وإن مجموع ربح الحيازة المتحقق وربح التشغيل يمثل الربح التاريخي . كما تم احتساب الوحدات المتبقية في المخزون على أساس سعر الشراء في نهاية عام2013م، هذا ولم يطرأ أي تغيير على كل من النقدية ورأس المال.

الميزانية في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف وبالكلفة الاستبدالية)

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
168	**المخزون (1200 وحدة × 140 دينار)**	**400**	**رأس المال**
504	**النقدية (2800 وحدة × 180 دينار)**	**48**	**ربح الحيازة غير المتحقق**
		56	**ربح الحيازة المتحقق** (الربح التاريخي)
		168	**ربح التشغيل** (الربح التاريخي)
672		**672**	

تمرين (4)

تأسست إحدى الشركات بتاريخ 2013/1/1م بميزانية افتتاحية كما في القائمة الآتية :-

الميزانية في 2013/1/1م (المبالغ بالآلاف وبالعملة النقدية الجارية)

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
160	الموجودات الثابتة	280	رأس المال
400	المخزون	400	القروض
120	النقدية		
680		680	

وخلال عام 2013م زاولت الشركة نشاطها الذي أدى إلى حصول معاملات مالية. وبناءاً على هذه المعاملات تم إعداد حساب النتيجة والميزانية العمومية في 2013/12/31م كما جاء في القائمتين الآتيتين:

حـ / حساب النتيجة في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف وبالعملة الجارية)

المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	الموارد
1200	حـ/ المشتريات	2400	حـ/ مبيعات البضائع
1120	حـ/ المصروفات التشغيلية الأخرى	32	حـ/ التغير في المخزون
40	حـ/ الاندثار (160×25%)		
72	حـ/ ربح التشغيل		
2432		2432	

الميزانية في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف وبالعملة النقدية الجارية)

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
120	الموجودات الثابتة (160-40)	280	رأس المال
432	المخزون	280	القروض
80	النقدية	72	الربح
632		632	

يلاحظ في حساب النتيجة كما في أعلاه أن المعاملات الخاصة بالمشتريات والمصروفات التشغيلية الأخرى والمبيعات قد أدرجت بصورة اعتيادية، والاندثار تم احتسابه على أساس نسبة (25%) من قيمة الموجودات الثابتة. أما المخزون فقد احتسب على أساس التغير فيه ولم يدرج مخزون أول المدة وآخرها في الحساب وذلك لافتراض أن مخزون آخر المدة يبلغ (432) ألف دينار، وبافتراض أن هذا الأخير بقي بنفس حجم مخزون أول المدة البالغ (400) ألف دينار. وعليه يعبر التغير في المخزون عن الفرق بين مخزون آخر المدة وأولها (400-432).

أما الميزانية العمومية كما في اعلاه فأنها تضمنت الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية ومخزون آخر المدة والنقدية ورأس المال المساهم به، فضلاً عن الربح التشغيلي . ويلاحظ أن القروض ظهرت بمبلغ (280) بسبب افتراض أنه تم تسديد قرض بمبلغ (120) في تاريخ 2013/6/30م.

وبناءاً على المعطيات الواردة في القوائم المالية السابقة فقد افترض أن مؤشر السعر تعدى من (100) في 2013/1/1م إلى (110) في 2013/12/31م وأن ارتفاع الأسعار كان موزعاً بانتظام على مدار السنة. لذلك يمكن استخدام هذا المؤشر لإجراء التعديل في 2013/12/31م (أي بالعملة النقدية الثابتة) للعناصر غير النقدية (الموجودات الثابتة والمخزون وحقوق الملكية) في الميزانية في أول وآخر الفترة المالية لعام 2013م وكذلك بالنسبة إلى تدفقات حساب النتيجة كما تظهره القوائم الآتية للميزانية وحساب النتيجة.

الميزانية في 2013/1/1م (المبالغ بالآلاف وبالعملة الجارية)

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
176	الموجودات الثابتة	308	رأس المال
440	المخزون	400	القروض
120	النقدية	28	الربح (مكتسب)
736		736	

تتضمن الميزانية العمومية في 2013/1/1م (بالعملة النقدية الثابتة) . إذ تم تعديل العناصر غير النقدية بموجب المؤشر (1.1) ، ولم يتم تعديل العناصر النقدية التي تتمثل في القروض والنقدية . كما يلاحظ في الميزانية أعلاه أنها أظهرت مكتسب التضخم الذي يحتسب من خلال طرح الفرق بين النقدية المعدلة وغير المعدلة ، والتي تمتاز بانخفاض قيمتها بسبب فقدانها

لقوتها الشرائية ، من الفرق بين القروض المعدلة وغير المعدلة التي تمثل مكتسب بالنسبة للمقترضين . وهذا المكتسب تم احتسابه على النحو التالي :

(400-440) – (120-132) = 28 ألف دينار

أو (400-120) × 10% = 28 ألف دينار

حساب النتيجة لعام 2013م (المبالغ بالآلاف وبالعملة النقدية الجارية)

المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	الموارد
1260	حـ/ المشتريات	2520	حـ/ مبيعات
1176	حـ/ المصروفات التشغيلية الأخرى	_	حـ/ التغير في المخزون
44	حـ/ الاندثار (160×25%)	24	مكتسب التضخم
64	حـ/ ربح التشغيل		
2544		2544	

يلاحظ من القائمة أعلاه، التي تتضمن حساب النتيجة لعام 2013م (بالعملة النقدية الثابتة)، أن تدفقات المبيعات والمشتريات والمصروفات التشغيلية الأخرى، التي افترض ارتفاع أسعارها بانتظام على مدار السنة، قد تم التعبير عنها بالعملة النقدية في منتصف السنة. لذلك عدلت هذه التدفقات بنسبة (5%) أو بموجب المؤشر (1.05) . والإندثارات تم احتسابها بنسبة (25%) من الموجودات الثابتة المعدلة بموجب المؤشر (1.10) أي (176×25%) . كما إن المخزون الذي بقي ثابتاً بالحجم كان قد عدل بموجب المؤشر (1.10) وبهذا فأنه لم يظهر له مبلغ للتغير في حساب النتيجة الظاهر في هذه القائمة. أما بالنسبة إلى مكتسب التضخم فقد انخفض بسبب التغير في العناصر النقدية خلال المدة المحصورة بين 1/1 إلى 2013/12/31م على افتراض أن النقدية تنخفض بصورة منتظمة. وهذا الانخفاض احتسب كما يلي :-

{ (80-280) – (120-400) } × 5% = - 4 ألف دينار

الأمر الذي جعل مكتسب التضخم في حساب النتيجة لعام 2013م كما يظهر في القائمة بقيمة (24) ألف دينار أي (28-4)، ومن ثم أصبح ربح التشغيل بمبلغ (64) ألف دينار.

أما الميزانية العمومية في 2013/12/31م (بالعملة النقدية الثابتة) فأنها تظهر العناصر غير النقدية المعدلة (الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية والمخزون ورأس المال)، وقد أبقيّ على

العناصر النقدية دون تعديل ، فضلا عن أن هذه القائمة تتضمن ربح التشغيل بعد تعديله كما ورد آنفاً .

الميزانية في 2013/12/31م (المبالغ بالآلاف وبالعملة النقدية الجارية)

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
132	الموجودات الثابتة (176-44)	308	رأس المال
440	المخزون	280	القروض
80	النقدية	64	الربح
652		652	

خلاصة الفصل

تؤدي الطرائق المحاسبية التقليدية (المحاسبة التاريخية)، المستخدمة في إثبات بنود الميزانية بتكاليف اقتنائها، إلى حصول تفاوت كبير بين أقيامها المسجلة تاريخياً وبين أقيامها الحالية حينما يحصل ارتفاع عام في مستويات الأسعار، وهذا التفاوت يجب تعديله بموجب المؤشر العام للأسعار لكي تعبر أقيام هذه البنود عن حقيقتها الاقتصادية.

تظهر الموجودات الثابتة بقيمة منخفضة خلال فترة التضخم، وأن إندثاراتها المحتسبة على أساس هذه القيمة تظهر هي الأخرى بقيمة منخفضة لا تكفي لإعادة تجديد الموجودات نظراً لارتفاع أسعارها. وتحصل عادة انحرافات في قيمة المخزون أثناء التضخم، وأن أهمية هذه الانحرافات تزداد أو تقل بحسب فترة التخزين وأهمية معدل التضخم. ومن المؤكد أن هذه الانحرافات بقدر ما تؤثر على نتائج أعمال الشركة فإنها تؤثر كذلك على وضع المركز المالي لها. وتظهر البنود النقدية مثل المدينين والقروض بقيمة منخفضة أثناء التضخم وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة النقدية. أما حقوق الملكية فتتأثر قيمتها بالانخفاض خلال التضخم وانخفاض قيمة العملة النقدية. وتبتعد القيمة الحقيقية لحقوق الملكية عن قيمتها المسجلة تاريخياً في الميزانية، ومن ثم فأن هذه الأخيرة لا تعبر عن الحقوق الفعلية للمالكين والمساهمين.

وتأسيساً على هذه المشكلة هنالك أساليب أو طرائق محاسبية تختص في معالجة آثار التضخم على بنود الميزانية. يتمثل الأسلوب الأول في المنطق الاسمي وتغيير القوة الشرائية لوحدة النقد، إذ يهتم هذا الأسلوب بالحفاظ على رأس المال المستثمر (المالي). ويستخدم مؤشر عام للأسعار وسيلة لتعديل البنود المسجلة بالكلفة التاريخية ويدعى هذا الأسلوب بأسلوب الكلفة التاريخية المعدلة أو القوة الشرائية الثابتة.

ويتمثل الأسلوب الثاني في المنطق الجوهري وتغير الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات، إذ يهتم هذا الأسلوب بالحفاظ على رأس المال الاقتصادي (المادي) عن طريق مؤشرات سعرية نوعية. ويدعى هذا الأسلوب بأسلوب القيم الحالية أو أسلوب الكلفة الاستبدالية. أما الأسلوب الثالث فيتمثل في المنطق الجوهري وقياس الربح تبعاً لمفاهيم القوة الشرائية للنقد، إذ يعد هذا الأسلوب رديفاً للأسلوب الثاني الذي يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار تطور القوة الشرائية للنقد.

وبعد عرض المشكلات التي تنعكس جراء التضخم على بنود الميزانية، والجوانب النظرية والعملية للطرائق المستخدمة في مواجهة هذه المشكلات، يمكن الاسترشاد ببعض الملاحظات والتوصيات الآتية :-

1- يجب تعديل قيمة الموجودات الثابتة المسجلة في الميزانية بالكلفة التاريخية إلى قيمتها الحالية. وحينما يعاد تقييم هذه الموجودات فمن المؤكد يجب زيادة المطلوبات بالمثل للحفاظ على توازن الميزانية وذلك من خلال تكوين فرق أعادة التقييم الذي يمثل بمثابة احتياطي للفرق بين قيمة الموجودات المعدلة وغير المعدلة.

2- يجب تعديل الانحرافات التي تحصل في قيم المخزون بالاعتماد أساساً على استخدام الطريقة المحاسبية الملائمة في التقييم خلال فترة التضخم وخاصة طريقة المعدل المرجح (الموزون) التي تعمل على تقريب أسعار المخزون من أسعار السوق.

3- يمكن أن تعالج البنود النقدية بحالتين، الأولى هي إما أن لا تعدل في الميزانية مع الأخذ بنظر الاعتبار أرباح أو خسائر القوة الشرائية، والثانية هي أن تعدل بموجب مؤشرات خاصة وتعامل معاملة البنود غير النقدية ومن ثم تخفف من تأثير الانحرافات على حساب النتيجة.

4- لا داعي لإعادة تقييم صافي حقوق الملكية (الأموال الممتلكة) بشكل مباشر، لأنها تمثل الفرق بين موجودات الشركة ومطلوباتها الواجبة الأداء، إلاّ إذا اقتضى الحال في بعض الأحيان تعديلها إلى قيمتها الحالية لغرض قياسها بصورة حقيقية. إذ أن قيمة تعديل صافي حقوق الملكية تتأتى من إعادة تقييم مجموعة العناصر الأخرى في الميزانية.

أسئلة الفصل

1- أجب ب كلمة صح أو خطأ عن كل عبارة مما يلي وصحح الخطأ إن وجد :

(1) يظهر المخزون في ظل انخفاض قيمة النقد في الميزانية بقيمة مرتفعة .

(2) تظهر الموجودات الثابتة بقيمة منخفضة خلال فترة التضخم .

(3) تتأثر قيمة حقوق الملكية بالارتفاع خلال التضخم .

2- عدد الطرائق المحاسبية المستخدمة في تقييم عناصر الميزانية وشرح واحدة منها.

3- هنالك بعض خصائص الظروف الاقتصادية التي تشير الى وجود التضخم المرتفع. عددها مع الشرح.

4- وضح كيفية تعديل القوائم المالية المعدة باستخدام طريقة الكلفة التاريخية ؟ .

5- وردت عدد من الملاحظات في المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) تخص تعديل القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة الجارية، عددها مع الشرح .

6- وضح كيفية تعديل البيانات المحاسبية تبعا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (29) ؟ .

7- ما هي أهم مزايا وعيوب استخدام طريقة معدلات أسعار الجملة (المستوى العام للأسعار)التي تقوم على أساس إعادة تقييم البنود المسجلة في الميزانية وفق الأسعار الحالية.

⑤⑤⑤⑤⑤⑤⑤⑤

الفصل السادس

تأثير التضخم على عائد الاستثمارات

Impact of inflation on the investment return

أولاً :- الأسس العامة لحماية عائد الاستثمار .

ثانياً :- التضخم والثوابت المالية .

الفصل السادس

تأثير التضخم على عائد الاستثمارات

Impact of inflation on the investment return

يؤدي التضخم الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض حقيقي في قيمة العملة ، وبقدر ما يشمل هذا الارتفاع كل أسعار السلع والخدمات بدرجات متفاوتة فأنه من المؤكد أن ينعكس كذلك على عائد الاستثمارات الذي يعد أحد الركائز الأساسية لاستمرار أنشطة الشركات وزيادة نموها وإعادة حيويتها في السوق .

ويعتمد عائد الاستثمارات على أساس الفرق بين الإيرادات والمصروفات التشغيلية ، ويتمثل هذا الفرق في التدفقات النقدية (cash-flow) التي عادة ما تكون متفاوتة على مدار فترة حياة الاستثمار، وحيث أن هذه التدفقات تخضع إلى عملية التنبؤ فإن إهمال إعادة تقييمها في ظل اقتصاد تضخمي يؤثر بشكل كبير على سلامة القرار الاستثماري.

وعليه يتعين على الشركات أن تحدد معدل التضخم في ضوء توقعات التغيرات المتباينة في الأسعار أو على أساس المعدل المعلن رسمياً ، ومن ثم يمكن تحديد معدل الخصم (discount rate) الذي يجب أن يتكامل في الحساب مع معدل التضخم بغية التوصل إلى التقييم الصحيح للتدفقات النقدية ، كذلك يعتمد تقييم ربحية الاستثمارات على مفهوم التدفق النقدي الذي تدخل في إطار احتسابه مجموعة عناصر تتمثل في الثوابت المالية للشركات ، وحيث أن التضخم يؤدي إلى نمو اسمي في القيمة لا يرافقه أي تغيير في حجم الإنتاج و لا تغيير في الموجودات الاقتصادية ، فإنه يؤثر على الثوابت المالية للشركة ، لكن هذا التأثير لم يكن بوتيرة واحدة ولن

يكن بالضرورة متشابه الوضع . وتتمثل هذه الثوابت في إجمالي فائض التشغيل والإندثارات والضريبة والقيمة النهائية واحتياجات رأس المال العامل .

تنطلق أهمية هذا الموضوع من أن عائد الاستثمارات يشكل أحد العوامل الرئيسية المساعدة في نمو الشركات. ويعتمد هذا النمو على مجموعة الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الشركة وتمولها من مواردها المالية ، وعليه فإن حجم الموارد تتأثر بحسب درجة الخطر التي تتحملها الشركات وخاصة حينما تعمل في بيئة اقتصادية تشكو من التضخم الاقتصادي ، وانطلاقاً من هذه الأهمية فانه يتعين على الشركات أن تنظر بجدية إلى حالة ارتفاع الأسعار وأثرها على تقييم عائد الاستثمارات لكي لا تؤثر على سلامة القرارات الاستثمارية .

يتناول هذا الفصل موضوعين رئيسيين، هما :-

أولاً :- الأسس العامة لحماية عائد الاستثمار .

ثانياً :- التضخم الاقتصادي والثوابت المالية .

أولاً :- الأسس العامة لحماية عائد الاستثمار

General principles for protection of investment return

يقوم أسلوب حماية عائد الاستثمار من التضخم على أساس دمج معدل الخصم المعتمد (كلفة رأس المال) بمعدل التضخم الاقتصادي بغية الحصول على معدل واحد تخصم بموجبه التدفقات النقدية الناجمة عن الاستثمار . ويعد ضبط وتحديد هذه التدفقات النقدية من الأمور الأساسية في قياس ربحية الاستثمار .

1- نموذج حماية عائد الاستثمار من التضخم

تتمثل الخطوة الرئيسية من خطوات قياس عائد الاستثمار في إعداد قائمة استحقاق سنوية للتدفقات النقدية المرتبطة بالاستثمار . وتتأثر هذه التدفقات بالظاهرة التضخمية في حالة إهمال تأثير المتغيرات في دراسة الجدوى الاقتصادية للاستثمار ، مما يؤثر بشكل مباشر على نمو وتطور الشركة . وترتبط هذه المسألة بالرغبة في

توفير درجة حماية للمشروع الاستثماري من التضخم ، فإذا توفرت هذه الرغبة فإنه يتعين على الشركة أن تجري عملية توافق وانسجام بين العناصر التي تتأثر بالتضخم .

وعليه فإن العائد لا يمكن أن يكون بعيداً عن تأثير التضخم الاقتصادي ما لم يعاد تقييم الدخول المتحققة في كل سنة عن طريق أخذ التضخم الاقتصادي بنظر الاعتبار ،أي بتعبير آخر . تعدل الدخول المتحققة كل سنة تبعاً لمعدل التضخم الاقتصادي . فإذا كان العائد يستلم على شكل دخل سنوي (Im) خلال (n) من السنوات ، وكان معدل عائد بدون التضخم(f) فإن قيمة (V) يمكن التعبير عنها رياضياً بالمعادلات الآتية :

$$V=\sum_{1}^{n}\frac{\mathrm{Im}}{(1+f)^{n}} \quad \text{التي تتجه نحو} \quad \frac{\mathrm{Im}}{f}$$

وحينما تتجه (n) نحو اللانهاية فانه يمكن الحصول على ما يلي :-

$$V=\frac{\mathrm{Im}}{f} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وبالتعبير عن معدل التضخم بالرمز $(\bar{F})$ وعن معدل العائد ، المتحقق من العائد الذي يؤخذ في الحسبان التضخم بالرمز$(\bar{B})$ فإن قيمة العائد تصبح في ظل التضخم كما يأتي :-

$$V=\sum_{1}^{n}\frac{\mathrm{Im}(1+\bar{F})^{n}}{(1+\bar{B})^{n}} \quad \text{التي تتجه نحو} \quad \frac{\mathrm{Im}}{\bar{B}-\bar{F}}$$

وحينما تتجه (n) نحو اللانهاية فانه يمكن الحصول على ما يأتي :-

$$V=\frac{\mathrm{Im}}{\bar{B}-\bar{F}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

فإذا تم تعويض المعادلة رقم (2) بالمعادلة رقم (1) فإنه يصبح $(f = \overline{B} - \overline{F})$ (القيم 1 و 2 متساوية إلى حد ما في حالة افتراض أن العائد يؤخذ بنظر الاعتبار التضخم) .

$$\overline{B} = f + \overline{F}$$

وبناءاً على ما تقدم فإن أي موجود من الموجودات يكون بعيداً عن تأثير التضخم حينما يعادل معدل العائد الذي يحققه المعدل بدون التضخم مضافاً إليه معدل التضخم . ولذلك فإن مقارنة وتنسيق القيم الثلاثة في العلاقة السابقة يوفر عنصر أساسي من عناصر قياس درجة الحماية التي تتمتع بها موجودات الشركة في فترة التضخم .

وعليه لابد من أجل التوصل إلى تقييم المشروع الاستثماري في ظل التضخم الأخذ بنظر الاعتبار أثر ذلك التضخم عن طريق خصم التدفقات النقدية بمعدل خصم (Discount Rate) يتضمن معدل التضخم . وفي حالة الاعتماد على التدفقات النقدية الحقيقية غير المعدلة بأثر التضخم فان ذلك لا يؤدي إلى التقييم العادل للاستثمار . ويتم التقييم عادة من خلال استخدام طرائق تقييم الاستثمارات مثل طريقة صافي القيمة الحالية ومؤشر عائد الاستثمار ومعدل العائد الداخلي للاستثمار .

2- التدفق النقدي أساس قياس ربحية الاستثمار

يعتمد قياس عائد ربحية الاستثمارات على أساس مفهوم التدفق النقدي الذي يمثل رصيد التدفقات النقدية المتحصلة من الاستثمار في نهاية فترة معينة . ويتمثل التدفق النقدي السنوي عادة في الفرق بين الإيرادات التشغيلية السنوية الناجمة عن بيع المنتجات المصنعة بفضل المشروع الاستثماري والمصروفات التشغيلية التي أنفقت في عملية الصنع .

هنالك بعض الأمور يجب مراعاتها في احتساب إجمالي التدفق النقدي ، ومنها استثناء المصروفات المالية (الفوائد) من المصروفات التشغيلية بغية فصل قرار الاستثمار عن قرار التمويل ، كما أن المصروفات التشغيلية لا تتضمن الاندثارات لأنها لا تمثل أية مخرجات نقدية فعلية من السيولة .

فيما يتعلق باحتساب التدفق النقدي قبل الأثر الضريبي على الأرباح، فان التدفق النقدي يمكن اعتباره إجمالي أو صافي. ويفضل بشكل عام أن تؤخذ التدفقات النقدية الصافية وليس الإجمالية (أي بعد استبعاد الضرائب) ، لان المبلغ الإجمالي للضريبة المفروضة على أرباح الشركة يؤثر على تغيير قرار قبول أو رفض المشروع الاستثماري . وعليه فان مسألة الضرائب والإندثارات يجب أن تؤخذ في الحسبان عند احتساب التدفق النقدي.

وبناءاً على ما تقدم فان احتساب التدفق النقدي يتم وفقاً للمعادلات الآتية .-

إجمالي التدفق النقدي = الإيرادات التشغيلية – المصروفات التشغيلية

صافي التدفق النقدي = إجمالي التدفق النقدي – الضريبة

أو صافي التدفق النقدي = صافي الربح + الاندثارات

وفيما يأتي قائمة توضح احتساب التدفق النقدي السنوي (المبالغ بآلاف الدنانير) :-

البيـــــــــــان	الإيرادات	المصروفات	الهوامش
المبيعات	10000		
الرواتب والأجور		1400	
مصاريف تشغيلية أخرى		2300	
إجمالي التدفق النقدي	10000	3700	6300
الاندثارات		4000	
الربح الخاضع للضريبة			2300
ضريبة على الأرباح (50%)		1150	
صافي الربح			1150
صافي التدفق النقدي			5150

واستنادا لذلك يمكن احتساب صافي التدفق النقدي بأسلوبين كما تم الإشارة أليه أعلاه.

- صافي التدفق النقدي = 6300 - 1150

= 5150 ألف دينار

- صافي التدفق النقدي = 1150 + 4000

= 5150 ألف دينار

يلاحظ من هذا الاحتساب إن الاندثار لا يؤثر بشكل مباشر على التدفق النقدي لكنه يؤثر بشكل غير مباشر عن طريق انحراف الضريبة على الأرباح ، وهذا التأثير لا يمكن إهماله . حيث إن الاندثار المتناقص يؤدي إلى زيادة كبيرة في صافي التدفقات النقدية خلال السنوات الأولى من عمر الاستثمار . ففي المثال إذا كان قسط الاندثار بمبلغ (6000) ألف دينار فانه يؤدي إلى جعل صافي التدفق النقدي بمبلغ (6150) ألف دينار . وعليه فان خصم التدفقات النقدية يكشف عن إن المبلغ الذي يستلم عاجلا تكون قيمته الحالية مرتفعة . كما إن الاندثار المتناقص يزيد من ربحية الاستثمار ، لكن زيادة المعاملات التناقصية للاندثارات تشكل جزء من مجموعة مؤثرات ضريبية على الاستثمار لذلك تفضل الشركات احتساب الاندثار على أساس القسط الثابت وخاصة بالنسبة للمشروعات ذات فترات الحياة الطويلة .

تمرين (1)

تعتزم إحدى الشركات القيام بشراء ماكنة تتطلب إنفاق مبلغ مقداره (30000) دينار وتقدر فترة حياتها الإنتاجية المفيدة بخمس سنوات . وقد قدرت الإيرادات النقدية الإجمالية للماكنة بمبلغ (20000) دينار في السنة ، كما أن النفقات التشغيلية تبلغ (4000) دينار . على افتراض أن نسبة الضريبة على أرباح الشركة تبلغ (50%) . فما هو صافي التدفق النقدي بحسب طريقة قسط الاندثار الثابت ، وطريقة قسط الاندثار المتناقص ؟

الحل

(أولاً) :- احتساب التدفقات النقدية بعد الضريبة بطريقة قسط الاندثار الثابت

السنوات (1)	الإيرادات النقدية (2)	النفقات النقدية (3)	التدفقات النقدية قبل الضريبة (4) (3-2)	الاندثار (5)	الربح الخاضع للضريبة (6) (5-4)	الضريبة (7)	الربح بعد الضريبة (8) (7-6)	التدفقات النقدية بعد الضريبة (9) (8+5)
1	20000	4000	16000	6000	10000	5000	5000	11000
2	20000	4000	16000	6000	10000	5000	5000	11000
3	20000	4000	16000	6000	10000	5000	5000	11000
4	20000	4000	16000	6000	10000	5000	5000	11000
5	20000	4000	16000	6000	10000	5000	5000	11000

(ثانياً) :- احتساب التدفقات النقدية بعد الضريبة بطريقة القسط المتناقص

السنوات (1)	الإيرادات النقدية (2)	النفقات النقدية (3)	التدفقات النقدية قبل الضريبة (4) (3-2)	الاندثار (5)	الربح الخاضع للضريبة (6) (5-4)	الضريبة (7)	الربح بعد الضريبة (8) (7-6)	التدفقات النقدية بعد الضريبة (9) (8+5)
1	20000	4000	16000	12000	4000	2000	2000	14000
2	20000	4000	16000	7200	8800	4400	4400	11600
3	20000	4000	16000	4320	11680	5840	5840	10160
4	20000	4000	16000	2584	13416	6708	6708	9292
5	20000	4000	16000	3896	12104	6052	6052	9948

يلاحظ من الجداول أعلاه ما يأتي :-

(1) تم احتساب الاندثار بطريقة القسط الثابت في الجدول (أولاً) بواقع (20%) من الكلفة الأصلية للماكنة .

(2) تم احتساب الاندثار بطريقة القسط المتناقص في الجدول (ثانياً) على أساس مضاعفة نسبة القسط الثابت (40%) وتنزل تباعاً على مدى السنوات الأخرى .

(3) نسبة الضريبة على الأرباح هي (50%) .

كما يلاحظ بوضوح، من الجدولين السابقين، اثر الاندثار على العبء الضريبي للشركة، إذ تؤدي زيادة اندثار الآلة بطريقة القسط المتناقص إلى تخفيض العبء الضريبي . الأمر الذي يوفر للشركة مجال أوسع للاحتفاظ بقدر أكبر من التدفقات النقدية في تلك السنوات . ونتيجة لذلك فان التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة لابد من أن تتناقص تبعاً لذلك . ولكن كما هو معروف أن التدفقات النقدية التي حصلت عليها الشركة في السنوات الأخيرة لها قيمة تقل عن تلك التي حصلت عليها الشركة في السنوات الأولى . وعليه فأن طريقة القسط المتناقص تعتبر أفضل من طريقة القسط الثابت من ناحية القيمة الحالية للتدفقات النقدية .

3- التدفق النقدي ومشكلة التضخم cash-inflow and inflation

يمكن أن تحتسب التدفقات النقدية المتوقعة بالدنانير الجارية أو الدنانير الثابتة (متضمنة الظاهرة التضخمية) . وغالباً ما تحتسب التدفقات النقدية على أساس الدنانير الجارية وليس الثابتة وذلك بسبب صعوبة الاحتساب بالدنانير الثابتة ، فضلاً عن أن المعدل المتوقع للتضخم لا يمثل إلاّ معدلاً تقريبياً . يمثل التدفق النقدي الفرق بين الإيرادات والمصروفات ، فإذا ازدادت المصروفات في عام 2011م بنسبة (10%) بالتزامن مع رفع سعر البيع بنسبة (10%) ، فأن التدفق النقدي يزداد كذلك بنسبة (10%) . ففي هذه الحالة تعوض خسارة القوة الشرائية عن طريق ارتفاع القيمة النقدية للتدفق النقدي .

هنالك طريقتان للاحتساب يمكن الإشارة إليهما:-

(1) عدم اخذ التضخم بنظر الاعتبار

(2) اخذ التضخم بنظر الاعتبار

يمكن توضيح هاتين الطريقتين بالتمرينين الآتيين:

- عدم اخذ التضخم بنظر الاعتبار

<u>تمرين (2)</u>

التدفقات النقدية المتوقعة بمبلغ (1000) ألف دينار سنوياً خلال ثلاث سنوات . رأس المال المبدئي كان بمبلغ (1500) ألف دينار . نفترض أن معدل التضخم هو (10%) بالنسبة للإيرادات والمصروفات على حد سواء .

$$NVP = -1500 + \frac{1000}{1.10} + \frac{1000}{(1.10)^2} + \frac{1000}{(1.10)^3}$$

$$= -1500 + 2487$$

$$= +987$$

- اخذ التضخم بنظر الاعتبار

تزداد التدفقات النقدية بنسبة (10%) إذا ما أخذت نسبة التضخم البالغة (10%) بنظر الاعتبار.

التدفقات النقدية بالدنانير الثابتة = الإيرادات × (1.10) - المصروفات × (1.10)

= التدفقات النقدية بالدنانير الجارية × (1.10)

وينتج الآتي : 1100 ، 1200 ، 1331

وعليه فأن المعدل المعتمد يكون كما يلي :- 10 % + 10 % = 20 %

$$NVP = -1500 + \frac{1100}{1.2} + \frac{1210}{1.44} + \frac{1331}{1.728}$$

$$= -1500 + 916 + 840 + 769$$

$$= 1025$$

يلاحظ أن التغير ، في هذه الحالة ، كان طفيفاً بحيث أدى إلى زيادة صافي القيمة الحالية بمبلغ بسيط لا تتجاوز نسبته (4%) تقريباً ، وكان ذلك ناتج من إضافة

المعدلين مع بعضهما 10 % + 10 % ، وهو ما يستوجب ضرب (1.10 × 1.10) .

يمكن أن يستنتج مما تقدم إذا تم تقييم التدفقات النقدية بالدنانير الثابتة (اخذ التضخم في الحسبان) فان معدل الخصم (القيمة الحالية) أو كلفة رأس المال يجب أن يتضمن معدل التضخم . وإذا تم تقييم التدفقات النقدية بالدنانير الجارية دون اخذ التضخم في الحسبان فأن معدل الخصم أو كلفة رأس المال (معدل الفائدة) يجب أن لا يتضمن معدل التضخم . وعلى افتراض أن المبررات السابقة مبنية على أساس أن معدل ارتفاع المصروفات يكون مساوياً إلى معدل ارتفاع الإيرادات .

ثانيا :- التضخم والثوابت المالية

Inflation and financial parameters

في الواقع يعود أساس منشأ الأعلام المالي إلى محاسبة الشركات . واستنادا إلى هذه الحقيقة فانه يمكن استعراض تكوين استحقاق تدفقات الأموال المرتبطة بأي استثمار من خلال المعطيات ذات الطابع المالي ، وعلى أساس الطرائق والقواعد المالية والمحاسبية المعروفة .

1- التضخم وإجمالي فائض التشغيل

يمثل إجمالي فائض التشغيل الربحية الاقتصادية للشركة الناجمة عن العمليات التشغيلية حصرا وهو مستقل عن السياسات المالية والاندثار والاحتياطات والتخصيصات وتوزيعات الأرباح . ويمثل إجمالي فائض التشغيل الفرق بين الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالفترة المالية الحالية والناجمة عن العمليات التشغيلية . وهذا التعريف يتطابق مع مفهوم التدفق النقدي الآنف الذكر .

ومن المسلم به إن التضخم بالنسبة لأية شركة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج (الرواتب والأجور ، المواد الأولية ، التكاليف التشغيلية الأخرى وغيرها) التي تعكسها الشركة على مستوى أسعار مبيعاتها . ومن المؤكد إن ارتفاع أسعار المستلزمات السلعية و الخدمية ، لأي سبب كان ينعكس على أسعار بيع المنتجات . وحينما تلجأ الدولة إلى إطلاق حرية الأسعار فانه يمثل إجراء تستهدف من ورائه مساعدة الشركات في زيادة أرباحها خلال فترة التضخم وعليه فانه من الضروري تحليل التغيرات المتعلقة بهذه التكاليف المختلفة وعلاقتها بسعر بيع المنتج ، بهدف تحديد درجة الحماية التي تتمتع بها الشركة من التضخم . ففي الوقت الذي تتجه فيه الرواتب بشكل عام نحو التوافق مع معدل التضخم فانه يتوجب على الشركات التي تدعم تكاليف اليد العاملة المرتفعة ارتفاعا عالياً ، في نطاق الممكن أن تعكس هذا الارتفاع في الرواتب على أسعار البيع تحت طائلة رؤية أرباحها التشغيلية منخفضة انخفاضا كبيرا .

2- التضخم والاندثار والضريبة

يمكن أن تحتسب الربحية الاقتصادية لأي مشروع استثماري دون النظر إلى تأثير النظام الضريبي المطبق على الشركة، غير أن احتساب الربحية يجعل من الدولة بمثابة شريك يجب تعويضه، وان احتساب الربحية بعد الضريبة يقوم على أساس أن تعويض الدولة يمثل تكلفة، ويتعين على الشركة أن تدفع هذه التكلفة بنسبة معينة من أرباحها المعلنة. إن ضريبة الأرباح ، التي تعتمد على تقيم الربح المحاسبي الناشئ من جراء التضخم ، تشكل ظاهرة تضليل وتشويه ، وخاصة حينما يعتمد الربح المحاسبي على أقساط إندثارات الفترة المالية التي تحسب هي الأخرى على أساس الكلفة المحاسبية التاريخية التي تعبر عن القيمة الحقيقية للموجودات المقتناة من قبل الشركة .

ويمكن توضيح ما تقدم من خلال أخذ مثال رقمي مبسط للحالات التي يؤثر فيها التضخم على مكونات صافي التدفق النقدي . فلو تم اقتناء موجود رأسمالي بملغ (500) ألف دينار ، ويحصل جراء استعماله لمدة أربع سنوات على إجمالي فائض

تشغيل بمبلغ (225.3) ألف دينار سنوياً ، ويندثر بطريقة القسط الثابت على مدى الفترة ذاتها ، فإن سجل استحقاق التدفق يمكن ترتيبه بالجدول الآتي:-

السنوات / البيان	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)	السنة (4)
أ- إجمالي فائض التشغيل	225.3	225.3	225.3	225.3
ب- أقساط اندثارات الفترة المالية	125	125	125	125
ج- صافي الربح قبل الضريبة (أ - ب)	100.3	100.3	100.3	100.3
د - ضريبة على الأرباح 50% (ج ÷ 2)	50.15	50.15	50.15	50.15
هـ صافي الربح المحاسبي (ج – د)	50.15	50.15	50.15	50.15
إجمالي فائض التشغيل بعد الضريبة(أ – د)	175.15	175.15	175.15	175.15

وبتطبيق طريقة القيمة الحالية لعدد من المبالغ الثابتة لإجمالي فائض التشغيل بعد الضريبة للأربع سنوات، فإن ذلك يضفي على الاستثمار عائد حالي بمعدل(15%) بعد الضريبة .

وقد تم احتساب معدل العائد من خلال استخدام المعادلة الآتية :-

$$I_0 = FM(1+AD)^n.\frac{(1+AD)^n-1}{AD} \Rightarrow FM = \frac{1-(1+AD)^{-n}}{AD}$$

حيث أن :

$I_0 =$ قيمة الاستثمار المبدئي (قيمة الموجود الرأسمالي) .

$FM =$ قيمة المبلغ الثابت (إجمالي فائض التشغيل) ..

$AD =$ معدل الخصم .

$n =$ عدد الأقساط أو عدد السنوات .

وبالتعويض عن هذه الرموز بالأرقام ينتج رقماً (معامل) يقابله في القائمة المالية معدل خصم (15%) الذي يمثل الربحية الداخلية للمشروع معدل العائد الداخلي (internal return rate) ، وهذا المعدل يتشابه من حيث المفهوم مع نقطة التعادل ،حيث تتساوى عنده مجموع عوائد الاستثمار مع مبلغ الاستثمار

المبدئي ، وبعبارة أخرى هو المعدل الذي يكون عنده الفرق بين التدفقات النقدية الصافية ومبلغ الاستثمار المبدئي صفر أو صافي القيمة الحالية يساوي صفر وبناءاً على ذلك فأن هذا المعدل يستخرج كما يلي :-

$$500 = 175.15 \times \frac{1-(1+AD)^4}{AD}$$

$$\frac{1-(1+AD)^4}{AD} = \frac{500}{175.15} = 2.855$$

وهذا الرقم (2.855) يقابل المعدل 15% في جدول القائمة الحالية .

تأسيساً على ما تقدم يمكن تناول ثلاث حالات يؤثر فيها التضخم على الضريبة والإندثارات (على افتراض أن استثمارات الاستبدال صفر باستثناء الحالة الثانية) .

الحالة الأولى: تأثير التضخم على القيمة الحالية

بافتراض أن الشركة تقوم بهذا الاستثمار في ظل معدل تضخم قدره(15%)، ويمكن أن ينعكس هذا المعدل على مستوى إجمالي فائضها التشغيلي، وبافتراض أن الشركة من الناحية الاقتصادية تكون بعيدة عن تأثير التضخم لأن إجمالي فائضها التشغيلي يزداد بازدياد معدل التضخم (على افتراض أن إجمالي فائض التشغيل يزداد بنسبة 15% سنوياً) . وكما في الجدول أدناه:-

السنوات / البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4
أ- إجمالي فائض التشغيل قبل الاندثار	259.1	297.95	342.65	394.05
ب- أقساط إندثارات الفترة المالية	125	125	125	125
ج- صافي الربح قبل الضريبة (أ – ب)	134.1	172.95	217.65	269.05
د- ضريبة على الأرباح 50% (ج ÷ 2)	67.05	86.5	108.8	134.55

هـ- صافي الربح المحسابي (ج – د)	67.05	86.5	108.8	134.55
إجمالي فائض التشغيل بعد الضريبة (أ - د)	192.05	211.5	233.8	259.55

إن قياس الربحية الاقتصادية لهذا المشروع الاستثماري باستخدام معدل خصم قدره(30%) (انطلاقاً من تكامل معدل الخصم مع معدل التضخم) ، يؤدي إلى جعل القيمة الحالية للمشروع الاستثماري تعادل (470.15) ألف دينار ، أي أن هذا المعدل لا يساعد المشروع على استعادة كامل رأسماله المستثمر أصلاً والبالغ (500) ألف دينار، ومن ثم فإن صافي قيمته الحالية يصبح سالباً بملغ قدره (-29.85) ألف دينار ، وهذا يعني أن المشروع الاستثماري لم يحقق بعد أي فائض نقدي من خلال استخدام هذا المعدل ، وقد تم التوصل إلى احتساب صافي القيمة الحالية $NetV$ من خلال المفاهيم الآتية :-

- القيمة الحالية لدينار متاح بعد (n) من السنوات بمعدل خصم (m) يمكن أن يعادل:-

$$\frac{1}{(1+m)^n} \quad \text{دينار اليوم}$$

صافي القيمة الحالية $(NetV)$ = **القيمة الحالية المتراكمة لجميع التدفقات النقدية** (Z) – **الاستثمار المبدئي** (I_0)

أي :

$$NetV = Z - I_0$$

$$Z = \frac{192.05}{(1.30)^1} + \frac{211.5}{(1.30)^2} + \frac{233.8}{(1.30)^3} + \frac{259.55}{(1.30)^4} = 470.15$$

$$NetV = 500 - 470.15$$

وعليه يتطلب اختيار معدل آخر أقل من (30%) للتوصل إلى معدل عائد المشروع الاستثماري (معدل العائد الداخلي) الذي يسمح بتعادل الكلفة الأصلية للاستثمار مع مجموع تدفقاته النقدية الحالية المتوقعة . وبإتباع طريقة التجربة على المعدلات الأدنى من (30%) لاستخراج القيمة الحالية ، يمكن العثور على المعدل الذي يعبر عن ربحية هذا المشروع الاستثماري ، وهنا يقع الاختيار على المعدل (27%) .

يستنتج من هذا التحليل أن القيمة الحالية للربحية بعد الضريبة (إجمالي فائض التشغيل بعد الضريبة)لم تزداد بنفس معدل النمو الاسمي اللازم للتضخم، وذلك بسبب زيادة الضريبة الناجمة عن نمو الربح المحاسبي. وعليه فإن هذا الاستثمار يكون مرفوضاً في ظل الظاهرة التضخمية.

الحالة الثانية : تأثير التضخم على النقد

بافتراض إن أقساط الاندثارات تمثل بالكامل استثمارات الاستبدال والصيانة المرتبطة بهذا المشروع الاستثماري . ففي هذه الحالة يتكون رصيد النقد من إجمالي فائض التشغيل بعد الضريبة مطروحاً منه مبلغ استثمارات الاستبدال (125 ألف دينار سنوياً) ، ويعرض بالجدول الآتي:

السنوات / البيان	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)	السنة (4)
أ- إجمالي فائض التشغيل بعد الضريبة	192.1	211.5	233.8	259.55
ب- استثمارات الاستبدال والصيانة	143.75	165.3	190.1	218.65
ج- رصيد النقد في ظل التضخم	48.3	46.2	43.7	40.9
د- رصيد النقد بدون تضخم	50.15	50.15	50.15	50.15

يلاحظ من الجدول أعلاه إعادة تقييم استثمارات الاستبدال (خصمها بمعدل 15% سنوياً) قد سبب انخفاض واضح في وفورات النقد للشركة . وحين يحصل هذا الانخفاض بسبب ذلك فإن المشروع يرفض في ظل التضخم .

الحالة الثالثة : تأثير التضخم على النمو

إذا لم يتحقق أي استثمار استبدال، فإن أقساط الاندثارات المحتسبة خلال كل فترة مالية تساعد على تعجيل النمو الصناعي عن طريق إعادة استثمار الأموال في العملية الإنتاجية .

إن إعادة استثمار أقساط الاندثارات ، المتكونة من (125) ألف دينار سنوياً بمعدل(15%) سنوياً ، سيجعل القيمة النهائية (القيمة المكتسبة) لعدد من أقساط الاندثارات الثابتة بمعدل (124.83%) . وقد تم التوصل إلى احتساب القيمة النهائية (القيمة المقتناة أو المكتسبة) باستخدام قانون الرسملة الذي يقوم على أساس تحويل القيمة الحاضرة إلى قيمة مستقبلية عن طريق المعادلة الآتية :-

$$FV = \frac{(\overline{D}+1)^n - 1}{\overline{E}} \otimes DY$$

حيث أن :

$FV =$ القيمة النهائية (القيمة المكتسبة) .

$\overline{D} =$ معدل أقساط الاندثار .

$DY =$ قسط الاندثار السنوي .

$n =$ عدد الأقساط .

$$FV = \frac{(0.15+1)^4 - 1}{0.15} \times 125 = 624.17$$

أما إذا أعيد استثمار أقساط الاندثارات بمعدل(30%) بضمنه معدل التضخم فإن القيمة النهائية لهذه الأقساط تصبح (773.375) ألف دينار في نهاية السنة الرابعة ، في حين أن القيمة الحالية للموجود الرأسمالي بعد أربع سنوات وبمعدل (15%)تصبح (874.5) ألف دينار وعليه فإن التضخم الاقتصادي في هذه الحالة ألغى التأثير المضاعف للنمو الناجم عن الاندثار .

يستنتج من خلال هذا العرض بأنه في حالة الاعتماد على المحاسبة التي تسجل أساساً بالكلفة التاريخية، فإن التضخم يقود الشركة إلى خطر المبالغة في تقييم ربحها المحاسبي ويرافق ذلك إضعاف حقيقي لموجوداتها الاقتصادية وتخفيض النقد فيها .

إذا كانت اندثارات الفترة المالية تمثل بالكامل استثمارات الاستبدال (مثل حالة الشركات التي يكون فيها معدل النمو ضعيف أو صفر) ، فإن الشركات تعلن ربحا ، مبالغ في تقديره ، لا يحمي موجوداتها الاقتصادية ، أي بمعنى آخر لا يساعدها على تأمين تجديد موجوداتها. وأخيراً، حينما يكون معدل التضخم مرتفعاً في فترة النمو ، فإن التأثير المضاعف للاندثار يتناقص، لا بل حتى يتلاشى.

3- التضخم والقيمة النهائية

غالباً ما يكتنف تحديد القيمة النهائية (Residual Value) لأي استثمار صعوبات كبيرة، بسبب أن هنالك ثلاث احتمالات للقيمة النهائية. فقد تكون القيمة النهائية على شكل قيمة تصفوية تتحدد من خلال ثمن إعادة البيع لمختلف العناصر التي يتكون منها الاستثمار. وقد تكون القيمة النهائية على شكل قيمة بالكلفة الاستبدالية تتحدد من خلال رغبة الشركة في اقتناء سلعة مماثلة في نهاية فترة حياة المشروع لغرض متابعة هذا النشاط . وأخيراً قد تكون القيمة النهائية على شكل قيمة اقتصادية تتحدد بحسب الإيرادات المستقبلية المنتظرة . وفي جميع الحالات فإن القيمة النهائية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باختيار مدة استعمال الموجودات المقتناة وتعتمد على الأهداف المحددة من قبل إدارة الشركة وعلى الظرف الاقتصادي الذي سيحدد الكلفة الفرصية للاستثمار (opportunity cost) .

إذا كانت القيمة السوقية (Market Value) للموجود الرأسمالي (قيمة اقتناء ، قيمة تصفوية ، قيمة استبدالية) تحقق نمواً اسمياً مرتفعاً (فائض قيمة أو ربح الموجود) مستقلاً عن التشغيل ومتكافئ مع معدل التضخم الاقتصادي فإن الموجود لا يتأثر بالتضخم إذا كانت قيمته النهائية كبيرة .

والمثال الآتي يساعد على تبسيط هذه الفرضية . فلو أقتني موجود رأسمالي بمبلغ (500) ألف دينار ، يؤمن للشركة دخل سنوي بمبلغ (50) ألف دينار ويرتبط بإعادة بيع الموجود بثمن الشراء في نهاية السنة الرابعة ، فإن سجل استحقاق تدفقات الأموال المتعلقة بهذا الاستثمار يكون كما يأتي :-

السنة(صفر)	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)	السنة (4)
-500	+50	+50	+50	+550

إذا كان معدل التضخم (15%) وإذا ازدادت القيمة النهائية للسلعة بهذا المعدل، فإن سجل الاستحقاق يصبح كالآتي :-

السنة(صفر)	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)	السنة (4)
-500	+57.5	+66.13	+67.04	+961.95

أي ربحية فعلية بمعدل (25%)، تعادل مجموع معدل الربحية بدون تضخم ومعدل التضخم (انعكس بالكامل على مستوى ربحية المشروع) . ويتضح مما تقدم أن التضخم يكون في صالح الاستثمارات التي تكون فيها القيمة النهائية كبيرة كالمباني والأراضي ... الخ .

4- التضخم واحتياجات رأس المال العامل

يعد مفهوم احتياجات رأس المال العامل (Working Capital Needs) ، أو ما يطلق عليه تسميات أخرى مثل احتياجات دورة التشغيل أو رأس المال العامل المعياري ، من المفاهيم حديثة العهد في الإدارة المالية ، ويعرف بأنه الحاجة المعيارية للتمويل الناشئ عن دورة التشغيل(شراء ، إنتاج ، بيع) .

يستند هذا المفهوم إلى أن الشركة لا تسدد دائما مبالغ مشترياتها نقدا فهي تنتفع من ائتمان المجهزين ، كما إن الشركة بالمقابل لا تستلم مبالغ مبيعاتها نقدا فهي تقوم بمنح ائتمان للزبائن ، ونتيجة للتفاوت الزمني الذي يحصل بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى الشركة فانه لابد من تعبئة الأموال اللازمة لذلك عن

طريق إيجاد المتطلبات أو الاحتياجات المالية من خلال الفرق بين عناصر الموجودات التشغيلية وعناصر المطلوبات التشغيلية مع وجوب الأخذ بنظر الاعتبار فترات تسديد حسابات المجهزين وفترات تحصيل حسابات الذمم المدينة وتستخدم المعادلة الآتية :

احتياج رأس المال العامل = المخزون + حسابات الذمم – المجهزين

يتضح من خلال تعريف احتياجات رأس المال العامل أنها تمثل استثمار غير قابل للاندثار، فأي تفاوت بسيط يختفي في نهاية فترة التشغيل. وحساسية احتياجات رأس المال العامل للتضخم الاقتصادي تظهر بصورة مختلفة عن الحالات السابقة.

إن أي مشروع استثماري لابد أن يتحدد استحقاق التدفق المرتبط به من خلال إضافة زيادة احتياجات رأس المال العامل ، المطلوبة للتوسع في مستوى النشاط ، إلى نفقات الأموال ، فضلاً عن إن زيادة احتياجات رأس المال العامل يمكن أن تشكل استثمار منفصل بالكامل مثل تبدل سياسة التخزين ، ويتضح ذلك من خلال المثال المبسط الآتي :-

تستثمر إحدى الشركات مبلغ (500) ألف دينار في احتياجات رأس المال العامل ، وهذا الاستثمار يجب أن يحقق لها صافي ربح بعد الضريبة بمبلغ (100) ألف دينار على مدى ثلاث سنوات . وبافتراض إن هذا الاستثمار يخضع إلى تضخم اقتصادي بمعدل (15%) . ففي هذه الحالة يكون سجل استحقاق التدفقات (يقع في بداية الفترة المالية) كما يأتي :-

السنوات / البيان	السنة (1)	السنة (2)	السنة (3)
صافي الربح بدون تضخم	100	100	100
صافي الربح في ظل التضخم الاقتصادي (15%) (1)	115	132.5	152.1
احتياج رأس المال العامل في ظل التضخم	575	661.25	670.45 -

زيادة احتياج رأس المال اللازم للتضخم (2)	**86.25 (نهاية السنة)**	**99.2**	**(احتياج ملغي عند ترك التشغيل)**
التدفقات السنوية للأموال (1-2)	**28.75+**	**33.03+**	**912.55+**
الاستثمار المبدئي	**500 - (بداية السنة)**		

يمكن الإشارة من خلال هذا العرض السابق إلى ملاحظتين، فالملاحظة الأولى هي إن فائض النقد ينخفض بشكل كبير في حالة التضخم حتى تصفية الاستثمار في نهاية السنة الثالثة. لذلك فإن التضخم أدى إلى احتياج أو استخدام إضافي للأموال من قبل الشركة بمبلغ(86.25) ألف دينار في السنة الأولى و (99.2) ألف دينار في السنة الثانية.

والملاحظة الثانية هي أن معدل العائد الداخلي للاستثمار لم يتغير على الرغم من التضخم ، فقد بقي معادلاً إلى (20%) . ولكن إذا كان الاستثمار محمياً من التضخم فان هذا المعدل يجب أن يرتقي إلى (35%) (20× 15) . وقد تم استخراج معدل الربحية للحالتين كما يلي:-

* $\frac{(0.2+1)^{-3}-1}{0.2} = 2.106$ يقابل المعدل (20%) في قائمة القيمة الحالية .

* $\frac{(0.35+1)^{-3}-1}{0.35} = 1.696$ يقابل المعدل(35%) في قائمة القيمة الحالية .

تنتج هذه الظاهرة من إعادة التقييم التلقائي لبنود الموجودات المتداولة ، إذ إن النمو الاسمي في المبيعات يؤدي إلى نمو اسمي في المخزون والذمم المدينة . وبناءاً على ذلك يمكن التأكيد بشكل قاطع على أن الشركات التي يكون فيها حجم احتياج رأس المال العامل كبير ، لا بد أن تتحمل تلقائياً زيادة هذا الاحتياج الناجمة عن التضخم ، في حين تبقى بالمقابل القيمة الحالية لاستثماراتها بدون تغيير .

بعد استعراض أثر التضخم على احتياج رأس المال العامل، لابد من الإشارة بصورة مختصرة إلى المشكلات المرتبطة بالنمو الاسمي للمخزون. وهنا لا يمكن النظر بشيء من التفصيل إلى مشكلة نظام تقييم المخزون (FIFO، LIFO ، المعدل الموزون أو المتحرك) الذي يجب على الشركة أن تستخدمه . لكن يمكن القول أن الشركة التي تعمل في ظل التضخم تستطيع بفضل نظام الاحتياطيات أن تحتمي جزئياً من تأثير التضخم على مخزون المواد الأولية ومخزون المنتجات التامة وغير التامة .

توجد من الناحية النظرية ثلاث طرائق أساسية ، لتأمين تجديد المخزون خلال فترة التضخم تفضي جميعها إلى تكوين احتياطي . وهذا الاحتياطي تارة يكون معلن وتارة أخرى يكون سري . الطريقة الأولى هي طريقة مخزون الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به (الاستراتيجي) التي تقوم على أساس تكوين احتياطي سري . والطريقة الثانية هي طريقة احتياطي تغييرات الأسعار (وفق مخزون آخر المدة الحقيقي) .

أما الطريقة الثالثة فهي طريقة احتياطي الحفاظ على المادة (وفق المخزون الضروري للاستمرار في التشغيل). ففي حالة ارتفاع الأسعار يتعين على الشركات أن تخصص المزيد من المبالغ لغرض تمويل عملية الاحتفاظ بالكمية المادية نفسها للمخزون. وإن هذا الاحتياج للأموال الإضافية يتعين أن لا يمثل استثماراً للربح، بل يتعين أن يكون بمثابة مصروف حتمي من أجل تفادي خسارة مادة . لذلك يتم غالباً تغطية هذا التخصيص أو الاحتياطي من الضريبة المفروضة على أرباح الشركات ، لكي تتمكن هذه الشركات من تخصيص الأموال اللازمة لتمويل مخزونها.

خلاصة الفصل

يعتمد تقييم الربحية الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية على أساس تحديد التدفقات النقدية الناجمة عن تشغيل الاستثمارات . وتحتسب التدفقات النقدية من خلال الفرق بين الإيرادات التشغيلية والمصروفات التشغيلية . ويمثل هذا الفرق ، من وجهة النظر المحاسبية ، إجمالي فائض التشغيل ، كما أن هذا الفرق يمكن أن يحتسب من خلال جمع عنصرين رئيسيين هما صافي الربح بعد الضريبة واندثارات الفترة المالية .

وحينما يتم تحديد التدفقات النقدية الحقيقية في ظل الاقتصاد التضخمي فإنه يمكن التوصل إلى قياس عائد الاستثمارات بصورة صحيحة ، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه قرارات الاستثمار نحو الاتجاه السليم . وعليه حينما يؤخذ أثر التضخم بنظر الاعتبار يتعين خصم التدفقات النقدية بمعدل خصم يتضمن معدل التضخم بغية التوصل إلى التقييم العادل للاستثمارات ، ومن ثم توفير درجة حماية للشركة من تأثير التضخم .

هنالك جملة استنتاجات تتعلق بتأثير التضخم على الاستثمارات وتقييم ربحيتها ، يمكن إيجازها بما يأتي :-

- تشكل ضريبة الأرباح ، التي تعتمد على احتساب الربح المحاسبي في ظل التضخم ، حالة تضليل وتشويه ، وخاصة حينما يحتسب هذا الربح بعد تنزيل الاندثارات المحتسبة على أساس الكلفة التاريخية .
- تؤدي زيادة الضريبة الناجمة عن زيادة الربح المحاسبي إلى عدم زيادة القيمة الحالية لعائد الموجود الرأسمالي بنفس معدل الزيادة الاسمي اللازم للتضخم .

- تنخفض الوفورات النقدية في الشركة بشكل ملحوظ حينما يعاد تقييم استثمارات الاستبدال والصيانة (الاندثارات من خلال خصمها بمعدل خصم معين) .
- يؤدي التضخم بالنسبة للشركة ، إلى خفض النمو الصناعي الناجم عن إعادة استثمار أقساط الاندثارات بمعدل معين خلال فترة حياة الاستثمار .
- يتسبب التضخم ، بالنسبة للشركة التي يكون فيها النمو ضعيف ، في إضعاف موجوداتها الرأسمالية .
- تكون الموجودات الرأسمالية بعيدة عن تأثير التضخم إذا كانت قيمتها النهائية مرتفعة .
- يعاد تقييم احتياج رأس المال العامل تلقائياً مع التضخم، الأمر الذي يتطلب من الشركة أموال إضافية.

وفي الختام يمكن القول أن التضخم إذا كان بالإمكان تحمله في ظل النمو فإنه يصبح محفوفاً بالمخاطر بالنسبة للشركة حين يحصل ركود في المبيعات ، كما يصبح من الصعوبة بمكان تخطي تأثيره على النقد .

اسئلة الفصل

1- املا الفراغات الاتية :

أ. يتمثل التدفق النقدي السنوي عادة في الفرق بين ..... السنوية الناجمة عن بيع المنتجات المصنعة بفضل المشروع الاستثماري و ..... التي انفقت في عملية الصنع .

ب. تفضل الشركات احتساب الاندثار على اساس القسط ..... وخاصة بالنسبة للمشروعات ذات فترات الحياة الطويلة .

ت. تؤدي زيادة اندثار الالة بطريقة اقسط ..... الى تخفيض العبء الضريبي .

ث. اذا لم يتحقق أي استثمار او استبدال فان اقساط الاندثارات المحتسبة خلال كل فترة مالية تساعد على ..... النمو الصناعي عن طريق اعادة استثمار الاموال في العملية الانتاجية.

ج. يتسبب التضخم ، بالنسبة للشركة التي يكون فيها النمو ضعيف ، في ..... موجوداتها الرأسمالية.

2- عرف العائد على الاستثمار ،وكيف يتم احتسابه ؟

3- كيف يتم احتساب التدفق النقدي محاسبيا؟

4- وضح كيف يتم احتساب صافي القيمة الحالية؟

5- ما هو مفهوم احتياج راس المال العامل ؟ وما هو تأثير التضخم عليه ؟

6- عرف مفهوم احتياجات راس المال العامل (Working Capital Needs).

7- هنالك ثلاث احتمالات للقيمة النهائية (Residual Value) للاستثمار؟ وضحها وبين كيفية تأثر الموجودات في كل حالة من الحالات الثلاث.

⑥⑥⑥⑥⑥⑥⑥⑥

الفصل السابع

تأثير التضخم على مجرى النقد (التدفق النقدي)

The Effect of Inflation on Cash - flow

أولاً : معدل الخصم أو كلفة رأس المال

ثانياً : تقييم مجرى النقد المرتبط بالاستثمار

الفصل السابع

تأثير التضخم على مجرى النقد (التدفق النقدي)

The Effect of Inflation on Cash - flow

انتشرت التقنيات التي تستخدم في تحديد الخيارات الاستثمارية بشكل واسع ومألوف على صعيد الكتابات الحديثة في مجال الإدارة المالية كذلك. انتشرت الوسائل المعقدة التي تستخدم في تحديد منافذ الاستثمار وكيفية الاستخدام الأمثل للموارد ، وبخاصة في المشروعات الصناعية ذات التراكم المالي الضخم ، كما هو الحال في المشروعات الصناعية الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت الأساليب المتعبة من قبل بعض المشروعات في تحديد السيولة النقدية الحالية بعيدة عن الرؤية الفكرية الواضحة وخاصة فيما يتعلق باستخدامات معدل الخصم (Discount rate) .

غير أن الدراسات التي أعد في هذا المجال أظهرت أن بعض المشروعات تأخذ في حسبان النفقات المالية لتحديد مجرى السيولة النقدية ، بينما بعضها الآخر يأخذ في الحسبان السيولة النقدية قبل الضرائب للغرض نفسه . فضلاً عن أن هنالك بعض المشروعات الصناعية التي أخذت تعتمد الأسعار الثابتة للوحدات النقدية وتستخدم معدل الخصم أو كلفة رأس مال التي تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات السوق المالية أي أن هذا الإجراء يأخذ في الحسبان المعدل المتوقع للتضخم .

أن هذه التطبيقات لا تستند إلى القواعد الثابتة والمحددة ولا تتماشى مع ما يخص النظرية المالية وأبعادها التي تحدد بطبيعة الحال ترابط الخيارات الاستثمارية مع بعضها ، علاوة على أن المحللين الماليين قد أشاروا إلى أن تحديد معدل الخصم يعد من المواضيع المتشعبة التي تختلف بعض إجراءاتها عن المنطق المالي . ومن

أبرز التعقيدات التي تترتب على معدل الخصم هو أنه يعتمد في أحيان كثيرة على مؤشرات اقتصادية عامة مثل نسبة التضخم المعدلة ومعدل الفائدة على سوق رأس المال للآجال البعيدة بدلاً من أن تأخذ بنظر الاعتبار خصائص المشروع الصناعي في ضوء حسابات دقيقة مثل كلفة رؤوس الأموال الممتلكة أو كلفة حقوق الملكية (رأس المال الاجتماعي وعلاوة رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة) .

أن الأهمية الحيوية لهذا الموضوع تتطلب من مسئولي الوظيفة المالية في المشروعات الصناعية الانتباه إلى ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار استخدام المعايير الكمية في حالة التضخم الاقتصادي لغرض تحديد مستويات مجرى النقد ،خصوصاً حينما يستخدم المشروع نسبة قيمة حالية تعكس متطلبات السوق المالية .وعليه ينبغي توخي الدقة في تحديد طبيعة هذه النسبة بصورة تجعل نتائج المشروع أقرب إلى واقع العمليات التشغيلية.

وبناءاً على ذلك فإن هذا الفصل يسلط الضوء على هذه المعايير في مجالين رئيسيين:-

أولاً :- معدل الخصم أو كلفة رأس المال .

ثانياً :- تقييم مجرى النقد المرتبط بالاستثمار .

أولاً : معدل الخصم أو كلفة رأس المال discount rate (cost of capital)

من الملاحظ أن غالبية المشروعات الصناعية في بلدان العالم الرأسمالي تباع بأسعار اقل من قيمتها التاريخية. و عند طرح هذا الموضوع على المتخصصين في مجال الاستثمارات يتبين بان الأرباح ينبغي أن تعدل بشكل متزايد لغرض تعويض الآثار التضخمية ، بمعنى أخر ، لكي تباع المشروعات بقيمها التاريخية يترتب عليها إقناع السوق المالية بان لديها الإمكانية في أن تدر معدل عائد صافي للمساهمين يعادل على اقل تقدير (18%) نتيجة لاستثمار أموالهم فيها،كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1982م .

لذلك فإن معيار العائد على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) لا يكفي بوصفه مؤشرا لتعويض الآثار الناجمة عن التضخم ، فقيمة المشروع الصناعي لا يمكن أن تستقل تمام الاستقلال عن الظروف التي تتحكم في الأسواق المالية ، لأن معدلات العوائد على الموجودات تتفاوت تبعاً لدرجة مخاطرتها ، فالموجودات ذات المخاطرة المنخفضة على سبيل المثال بلغ معدل العوائد عليها (20%) في الولايات المتحدة عام 1981م ، أما الموجودات المالية ذات المخاطرة العالية كالاستثمارات المالية في الأسهم والسندات ، فلا بد من تعديل قيمها في ضوء ذلك المعدل أي أن خصائص الأسهم تلعب دوراً رئيسياً في تحديد معدلات العوائد عليها .

من المعروف إن غالبية الأسهم تحمل قيم استبدالية متقاربة نوعاً ما ، لذلك يلاحظ أن المشروع الذي تنخفض فيه درجة المخاطرة أو نسبة الرسملة عن المشروعات الأخرى المماثلة في نفس القطاع الاقتصادي وفي مجالات مخاطرة ذات طبيعة واحدة يمكن أن ترتفع قيمته الرياضية أو النظرية (Theoretical Value) . وان هذا المنطق في الوصول إلى النتائج يستند إلى النظرية المالية الحديثة وبالأخص نموذج توازن الأصول المالية المشار إليه بالرمز(FAPM) واستناداً إلى هذا النموذج فإن كلفة رؤوس الأموال الممتلكة أو كلفة حقوق الملكية (K_X) للمشروع (X) تستخرج من خلال العلاقة الآتية :-

$$K_X = EQ + (EP - EQ)SW \quad .....(1)$$

حيث أن :

K_x = كلفة حقوق الملكية للمشروع (X) .

EQ = معدل الربحية المتوقعة للموجودات عديمة المخاطرة .

EP = معدل الربحية المتوقعة في السوق المالية .

SW = معامل انخفاض قيمة السهم .

إن هذا النموذج مقبول بشكل عام لدراسة الظاهرة التضخمية في ضوء ما توصلت إليه الدراسات الحديثة في مجال الإدارة المالية ، إلا أنه لا يحتوي على جميع العوامل والمتغيرات ذات التأثير الفعلي على مكونات معدل العائد الذي يتطلبه السوق

المالية لكل سهم . كذلك فان قيمة السهم (SV) يمكن أن تستخرج طبقاً للمعادلة الحسابية الآتية :-

$$SV = \sum_{n=1}^{\infty} \frac{(EP)^n}{(RD+1)^n} \qquad .....(2)$$

حيث أن :

$SV =$ قيمة السهم

$(EP)^n =$ الربح المتوقع من قبل السوق المالية للسنة (n) .

RD = معدل العائد المفروض من قبل السوق المالية بناءً على درجة مخاطرة السهم.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج اشتقت منه معادلات عدة تخدم بشكل خاص المشروعات الصناعية ذات النمو السريع .

وبالرجوع إلى تحليلات المعادلتين (2,1) نجد أن فائدة المعادلة (2) تستند إلى توضيح الترابط القائم بين قيمة السهم (SV)في السوق المالية ومعدل ربحية (RD) المفروضة من قبل السوق المالية.

علاوة على أن المعادلة رقم (1) تهدف إلى ربط معدل العائد المطلوب لكل سهم (S) بمعدل الربحية (EQ) الجارية في السوق المالية بالنسبة للموجودات عديمة المخاطر . وهنا يثار تساؤل على الصعيدين النظري والعملي يتعلق بمعرفة ما إذا كان معدل الربحية (EQ) يتضمن بشكل واضح وصريح معدل التضخم المتوقع ، وعلى الرغم من عدم تطابق الآراء بشكل تام بهذا الخصوص فإن العلاقة بين معدل العائد على الموجودات عديمة المخاطرة ومعدل التضخم تبقى قائمة في جميع الأحوال . فضلاً عن أن الهدف الأساسي من المعادلة رقم (1) هو معرفة نسبة كلفة حقوق الملكية (K_x) بحدود اعتيادية بعيدة كل البعد عن التعقيدات والتفاصيل المتشعبة .

فإذا تم تحديد كلفة رؤوس الأموال الممتلكة (حقوق الملكية) بالاعتماد على الأسلوب الذي ذكر آنفاً والذي يصلح لأن يكون أنموذجاً بالنسبة إلى تقييم رؤوس الأموال المقترضة (بعد الضرائب) فأنه يمكن التوصل إلى احتساب المعدل الموزون لرأسمال المشروع الصناعي ، ويعود السبب في الاحتساب بعد الضرائب إلى أنه بالإمكان حسم الأعباء المالية من الأرباح الخاضعة للضرائب. فلو أخذنا على سبيل المثال (Y_X) معدل الربح المحاسبي قبل الضرائب على قروض المشروع (X) فإن كلفة رؤوس الأموال المقترضة بعد الضرائب تحمل بالنسبة الضريبية المقررة قانوناً أي بمعنى $(Y_X/2)$ ، وبافتراض أن المشروع يدر ربحاً . ويقصد هنا بالمعدل (Y_X) كلفة القروض الجديدة وليس المستبعدة أو المسددة . كذلك يجب مراعاة دمج كلفة القروض مع معدل التضخم المتوقع بالعملات النقدية الجارية .

وطالما أن حساب كلفة رؤوس الأموال الممتلكة والأموال المقترضة يتم على أساس ظروف السوق المالية ، فمن الأفضل أن يحسب كذلك متوسط الكلفة المعدلة لرأس المال باستخدام القيم السوقية لمختلف مصادر التمويل أساسا في عملية التقييم وليس القيم المحاسبية المسجلة في الميزانية . وبما أن المشروعات الصناعية تعمل ما باستطاعتها للاحتفاظ بهيكلية لرؤوس أموالها ، فانه يمكن تصور الهيكلية مقاسة في ضوء معطيات السوق المالية باعتبارها نظاماً ملائماً للتقييم وخلق التوازن، وعليه يمكن توضيح هذه المفاهيم وأسلوب الحساب بالمثال المبسط التالي:-

وعلى افتراض أن هيكلية رأس المال لمشروع صناعي ذي قيمة في الأسواق المالية يتكون مما يأتي (القيم بأسعار السوق) :-

هيكل رأس المال	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
رؤوس أموال ممتلكة (حقوق الملكية)	24	%60
قروض	16	%40
المجموع	40	%100

وبافتراض أن معامل الانخفاض (SW) يساوي (1.4) أي أن السهم تم تعليته بمبلغ (1.4) عن طريق التذبذبات الحاصلة في السوق المالية ،وهذا الرقم يمكن إيجاده بإرجاع معدل العائد الشهري للسهم مع تلك التي في السوق المالية افترض أن :

$$EQ = 15\%$$

$$EP = 18\%$$

فأن كلفة رؤوس الأموال الممتلكة تحسب بالمعادلات الآتية:-

$$K_X = EQ + (EP - EQ)SW$$

$$K_X = 0.15 + (0.18 - 0.15)1.4 = 0.19$$

وبافتراض أن معدل الربح المحاسبي المطبق على القروض الجديدة هو 16% فإن متوسط الكلفة لرأس المال $(\overline{K})$ بعد الضرائب (شرط أن يحافظ المشروع على هيكلية رأس المال نفسها ويحقق أرباحاً) يكون مساوياً إلى :-

$$\overline{K} = 0.6(19\%) + 0.4(8\%) = 14.6 \times 100 = 14.6\%$$

يعني هذا المعدل أن اختيارات الاستثمارات يتعين أن تعطي على الأقل معدل عائد يساوي (14.6%) بعد الضرائب لكي تحافظ أسهم المشروع على أقيامها في السوق المالية ومن ثم فإن هذا المعدل يتعين أن يستخدم في حساب القيمة الحالية لمجرى النقد المرتبط بالاستثمار.

ثانياً : <u>تقييم مجرى النقد المرتبط بالاستثمار</u>

Evaluation of cash-flow related at investment

يعد تقييم التدفقات النقدية المتوقعة من استثمار معين مشكلة معقدة وصعبة التحديد خاصة وأن توقعات المستقبل في أغلب الأحيان غير أكيدة على الرغم من

تطور تقنيات وسائل التنبؤ الحديثة التي أصبحت في يومنا هذا أدوات فعالة تساعد في تحليل متغيرات الواقع بشكل أقرب إلى الحقيقة ، أي أنه أصبح بالإمكان عمل أكثر من تقييم واحد لكل مشروع استثماري يتم اختياره في ضوء تحليل وتصور أبعاد كل ظاهرة على حدة ويعود الفضل في ذلك إلى التسهيلات التي تقدمها اليوم الحاسبات الإلكترونية الشخصية وأدوات البرمجة على مختلف أنواعها فيما يتعلق بتحديد المخاطر المتوقعة من مشروع الاستثمار .

تجدر الإشارة إلى أن الخيار الاستثماري إذا لم يغير من مستوى المخاطرة بالنسبة للمشروع الصناعي فإنه لا ضرورة إلى زيادة كلفة رأسماله المحسوبة سابقاً. وبعد التأكد من أخذ معدل التضخم الاقتصادي المتوقع بنظر الاعتبار عند حساب كلفة رأس المال يتعين تقييم مجرى النقد بشكل أقرب إلى الحقيقة، كما يتعين تحديد العناصر المكونة لمجرى النقد المتوقع لأنها تتأثر بشكل كبير بالتضخم.

أما الموارد فأنها تعتمد على تطور أسعار المنتج والتي تختلف في معظم الأحيان اختلافاً كبيراً عن المؤشر العام للأسعار. وبالنسبة للاستخدامات ، إذا كان التضخم لا يؤثر على تغير حجم مصروف الاندثار ، فإنه يؤثر على الرواتب والأجور والمواد الأولية وكلف التحويلات الخارجية ، ويلاحظ أنه في الفترة التي فيها يرتفع فيها معدل التضخم ارتفاعاً حذراً ينبغي عمل تقديرات لعناصر مجرى النقد جميعاً بالعملة النقدية الجارية ، والتخلي عن العمل بفرضية تجديد هيكلية الموارد والاستخدامات الظاهرة في بداية المدة .

إن عملية إجراء تنبؤات مجرى النقد من سنة لأخرى بالعملة النقدية الجارية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار التطور المتوقع لكل عنصر مهم ، تعتبر مهمة صعبة وشاقة . فقد اعتمدت طريقة حساب القيمة الحالية لاختيار الاستثمار باستخدام معاملات ترجيح ويمكن حساب صافي القيمة الحالية بالصيغة الآتية :-

$$NPV_0 = \sum_{t=1}^{n} \frac{MI_t(1+AF)^t - MO_t(1+BF)^t(1+L) + LD_t}{(1+K)^t} - C_0 \quad \text{.....(3)}$$

NPV_0 = القيمة الحالية الصافية المنتظرة من الخيار الاستثماري .

n = مدة عمر الخيار الاستثماري .

MI_t = النقد الداخل للمدة (t) بالعملة النقدية الثابتة .

MO_t = النقد الخارج للمدة (t) بالعملة النقدية الثابتة .

D_t = مخصص الاندثار للمدة (t) .

F = معدل التضخم المتوقع .

A = نسبة مطبقة على مجرى النقد الداخل .

B = نسبة مطبقة على مجرى النقد الخارج .

L = نسبة الضريبة على الأرباح .

C_0 = كلفة الخيار الاستثماري للمدة (صفر) .

K = كلفة رأس المال .

يلاحظ من خلال النموذج السابق فصل الموارد عن الاستخدامات بعضها عن بعض حيث افترض لهما نفس التأثير المتوقع من التضخم، وجاءت في النموذج قيم (A,B) تعبر على التوالي عن التأثير المتوقع للموارد والاستخدامات في مواجهه التضخم الاقتصادي . أما إذا لم يكن الأمر هكذا فيكتفي بتجزئة (MI_t) و (MO_t) إلى عناصر متجانسة ينطبق عليها معامل حساسية أكثر انسجاماً لغرض مواجهه التضخم ، وبطبيعة الحال فان النتيجة الموجبة للقيمة الحالية الصافية المحسوبة في ضوء المعادلة (3) تعبر عن أن تنفيذ الخيار الاستثماري يقود إلى زيادة قيمة المشروع وقيمة أسهمه في السوق المالية .

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الصعوبة لا تكمن في استخراج قيمة النموذج من الناحية الحسابية استناداً للتأثيرات الثابتة للتضخم الاقتصادي، ولكن التنبؤ بمجرى النقد والمعاملات المرتبطة يشكل صعوبة بالغة في الوصول إلى نتيجة نهائية ذات مغزى. إن الطريقة الأمثل والعملية لتوقع المعاملات في أعلاه تستند إلى الاعتماد

على حركة أسعار الأساس النسبية أي المتعددة في الماضي . فقد أشارت الدراسات الميدانية إلى وجود علاقة بين الأسعار المستقبلية المتوقعة وتغيرات أسعار الفترة المنصرمة .

وعليه يمكن القول أن الاتجاهات الحديثة للأسعار الأساسية تؤثر بشكل كبير على مدى صحة وسلامة المعلومات الخاصة بالتنبؤ المستقبلي ، لذا فإن وجود الاضطرابات الاقتصادية والمالية العميقة في الوقت الحاضر يقلل من درجة مصداقية الحسابات المستقبلية المستندة إلى الماضي وبذلك يقتضي الأمر فرز العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل حاد على تكوين مجرى النقد وتركيز جهد التحليل على هذه العناصر بصورة عامة عند القيام بعملية اختيار الاستثمارات الواسعة والكبيرة لان الربحية في هذه الحالة تعتمد على بعض العناصر الأساسية . فمثلاً بالنسبة للمشروع الصناعي الذي يعمل في مناجم الألمنيوم فإن الربحية فيه ترتبط ارتباطاً شديداً بأربعة عناصر أساسية هي : كلفة الطاقة الكهربائية ومصروفات النقل وكلفة الأيدي العاملة والمصروفات المالية (الفوائد) . وعليه فإن التحليل يتعين أن يرتكز على تطور الأسعار النسبية للعناصر الأساسية الأربعة.

إن الهدف الجوهري للنموذج المذكور آنفاً ليس تحديداً وضع طريقة جديدة لحساب تطور الأسعار النسبية وإنما جلب انتباه الإدارات المالية في المشروعات الصناعية إلى ضرورة إجراء تنبؤات لمجرى النقد مقاسة بالعملات النقدية الجارية . والمثال التالي يبين بوضوح كيف أن استخدام رأس المال الذي يمثل متطلبات السوق المالية يصاحبه خطر الوقوع في أخطاء التقييم فيما لو استخدم مجرى النقد دون تعديله طبقاً لمتغيرات الظاهرة التضخمية . ففي الجدول رقم (1) تم افتراض تنبؤات مجرى النقد بالعملات النقدية الثابتة لمدة خمس سنوات وبمبلغ استثماري قدره ثمانية ملايين دينار ،علاوة على أن هنالك ثلاثة أنواع أساسية من نفقات الاستثمار هي :
المواد الأولية و القوى المحركة والأيدي العاملة. ويلاحظ في المثال عدم إظهار المصروفات المالية (الفوائد) وذلك لأنها أخذت ضمن كلفة رأس المال. أما

تخصيصات الاندثارات فهي ثابتة لجميع السنوات وتم إطفاء الاستثمار ضريبياً على امتداد السنوات الخمس والتي تمثل عمر الخيار الاستثماري .

فإذا احتسبت القيمة الحالية الصافية لمجرى النقد في ضوء ما مشار إليه في الجدول رقم (1) وباستخدام كلفة رأس المال (14.6) التي تم احتسابها آنفاً ، نجد أن القيمة سالبة بمبلغ (-466000) دينار. غير أن هذه النتيجة لا تعبر عن حقيقتها إذا لم تؤخذ بنظر الاعتبار الافتراضات الموضوعة ولا سيما في حالة عدم أخذ تنبؤات مجرى النقد لظاهرة التضخم الاقتصادي في الحسبان ، بينما تحسب كلفة رأس المال بالعملة النقدية الجارية .

ولكي يتم عمل قياس منطقي على مستوى الخطة المالية (ليس بالضرورة أن يتصف بالدقة المتناهية) يتوجب تغير تنبؤات مجرى النقد طبقاً للتطور المتوقع لموارد واستخدامات العناصر الأساسية في مواجهة التضخم .

غير أن مستويات التطور لا تتصف دائماً بالتجانس، لذلك يجب إعداد جدول رقم (2) ليبين تنبؤات مجرى النقد بالعملة النقدية الجارية مع افتراض يخص تطور الأسعار الخاصة بكل وحدة أساسية. وبناءاً على ذلك ، فقد افترضنا للأيدي العاملة والإيرادات مستوى تطور عام مماثل لمستوى التضخم بنسبة (12%) على التوالي خلال المدة المحددة بخمس سنوات . واستناداً لهذه الفرضيات تصبح القيمة الحالية إلى كلفة رأس المال بقيمة موجبة قدرها (+1056000دينار). أما الخيار الاستثماري فيقبل لأنه استثمار ذو ربحية بالنسبة للمشروع شريطة أن تؤخذ في الحسبان متطلبات السوق المالية في لحظة اتخاذ القرار . علماً أن الافتراضات الخاصة بتطور الأسعار لمدة خمس سنوات كانت كالآتي :-

الإيرادات = 12%

الأيدي العاملة = 12%

القوى المحركة = 18%

المواد الأولية = 10%

الاستثمار الأولي = (8) ملايين دينار

القيمة الحالية الصافية = 14.6% =+1056000 دينار

معدل العائد الداخلي = 9.6%

يلاحظ من خلال نظرة فاحصة لطريقة الحساب في جدول رقم (1) إن الاستثمار يجب إهماله أو لا يمكن قبوله من وجهة النظر المالية ، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المساهمين إحدى فرص الاستثمار . ويتضح ذلك من المثال آنف الذكر إن الربحية بالعملة النقدية الجارية المتوقعة (مقاسة هنا بمعدل العائد الداخلي) في جدول رقم(2) تبلغ نسبة (19.5%) والتي لا تعادل الإضافة الضئيلة لنسبة الربحية بالعملة النقدية الثابتة (12.2%) معدل التضخم (12%) ، وبدون الخوض في التفاصيل فإن المنطق الجوهري يكمن في حقيقة مفادها أن التخصيصات و الاندثارات لا تتأثر نهائياً بمعدل التضخم الاقتصادي .

كذلك عندما تتماشى بدقة غالبية أو جميع عناصر الإيرادات ونفقات الاستثمار مع معدل التضخم فإن مجرى النقد بعد الضرائب لا يساير التطورات نفسها ، والواقع أن مختلف عناصر الإيرادات ونفقات الاستثمارات لن تزداد بنفس المعدلات في فترة التضخم كما افترض في المثال أعلاه . الأمر الذي يؤدي بشكل عام (عدا حالات استثنائية) إلى عدم تطابق معدل العائد الداخلي بالعملة النقدية الجارية مع العائد الداخلي بالعملة النقدية الثابتة ومعدل التضخم .

جدول رقم (1) (المبالغ بآلاف الدنانير وبالعملة النقدية الجارية)

السنوات / البيانات	1	2	3	4	5
الإيرادات	**6000**	**8000**	**16000**	**14000**	**7000**
نفقات الاستثمار:-					
- الأيدي العاملة	**2200**	**2800**	**5700**	**5000**	**2600**
- القوى المحركة	**900**	**1300**	**2700**	**2300**	**1100**
- المواد الأولية	**1100**	**1500**	**3200**	**2700**	**1300**
الإيرادات – النفقات = (أ)	**1800**	**2400**	**4400**	**4000**	**2000**
الاندثارات= (ب)	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**	**1600**
الضرائب =(س)=(أ - ب)/2	**100**	**400**	**1400**	**1200**	**200**
مجرى النقد =(أ- س) - (أ+ ب)/2	**1700**	**2000**	**3000**	**2800**	**1800**

الاستثمار الأولي (المبدئي) = 8000 ألف دينار

قيمة حالية صافية بنسبة 14.6% = - 466000 دينار

معدل العائد الداخلي = 12.2%

جدول رقم (2)

(المبالغ بآلاف الدنانير وبالعملة النقدية الجارية)

السنوات / البيانات	1	2	3	4	5
الإيرادات	6720	10035	22479	22029	12336
نفقات الاستثمار :-					
- الأيدي العاملة	2464	3512	8008	7868	4582
- القوى المحركة	1062	1810	4436	4460	2517
- المواد الأولية	1210	1815	4259	3953	2093
الإيرادات – النفقات = (أ)	1984	2898	5776	5748	3144
الاندثارات= (ب)	1600	1600	1600	1600	1600
الضرائب =(س)=(أ-ب)/2	192	649	2088	2074	772
مجرى النقد =(أ- س)- (أ+ب)/2	1792	2249	2688	3674	2372

خلاصة الفصل

يتعين على المسئولين في الوظيفة المالية الانتباه إلى الآثار التضخمية وانعكاساتها على مختلف عناصر إيرادات ونفقات الاستثمار الخاصة بمجرى النقد المتوقع من خيار استثماري معين . وهنالك سببان جوهريان يؤكدان صحة هذا الاتجاه . الأول يستند إلى أن التضخم ذو تأثير متباين على الإيرادات والنفقات المختلفة ، الأمر الذي يقود إلى تغير صورة الهيكلية الأولية للتكاليف ، وعليه يتوجب بذل الجهود للتنبؤ بهذا التغير بدلاً من إهماله . والثاني يعزى إلى أن المعدلات المحددة من قبل السوق المالية تحتوي على معدل التضخم المتوقع وتطبق على مجاميع يعبر عنها بالعملة النقدية الجارية . وعليه يتحتم بالضرورة إيجاد المناظر الحالي (القيمة الحالية) لمجرى النقد مقاس بالعملة النقدية الجارية حينما تستخدم كلفة رأس المال التي تعكس متطلبات السوق المالية في لحظة معينة . أن هذا الاتجاه يحول دون الانقياد وراء التقييم غير الدقيق للأرباح الفعلية للاستثمارات ورفض أو إهمال الدخول في مجالات يمكن أن توفر فرصاً مؤ آتية لتحسين الوضع المالي للمساهمين وخاصة عندما تكون معدلات التضخم منخفضة أو اقل من (10%) ، وقد لا يؤخذ التغير الطفيف نتيجة تأثير معدلات التضخم بنظر الاعتبار وخاصة عندما لا يؤدي إلى وقوع توقعات مجرى النقد بأخطاء فادحة . ففي الوقت الذي تتعدى فيه حالياً معدلات التضخم (10%) بالعملات النقدية الجارية ، فانه يجب مقارنة القيمة المناظرة (القيمة الحالية) لمجرى النقد مع معدل العائد المتحصل من السوق المالية .

وفي الختام يمكن التأكيد على أن ظاهرة التضخم تؤدي إلى زيادة تعقيد مشكلة إجراء التنبؤات لمجرى النقد ، فضلاً عن أنها تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية المرتبطة بقرار الاستثمار ، وتؤدي كذلك إلى خلق مشكلة عدم التأكد من تنبؤات مجرى النقد بالعملات النقدية الثابتة ، ومن ثم مشكلة التنبؤ بالتنوع النقدي لكل عنصر من العناصر المكونة لمجرى النقد الاستثماري . ولذلك يتعين إهمال فكرة

الوصول إلى النتائج السريعة على حساب تأثير تلك المشكلات على التحليل المبرمج للربحية والخيارات الاستثمارية . وعليه فإن أخذ انعكاسات التضخم بنظر الاعتبار أصبح من المهمات الضرورية والملحة في عالمنا المعاصر ، وينبغي أن تتحقق التنبؤات لدرجة عالية من الدقة كما يجب عدم الإذعان إلى الفرضية غير المنطقية والتي تقوم على أساس أن مجرى النقد لا يتأثر أثناء فترة التضخم ، بل على العكس من ذلك يجب عدم إهمال مجرى النقد لأنه يؤثر ويتأثر في حالة حدوث التضخم .

اسئلة الفصل

1- ناقش العبارة الاتية :

" ان معيار العائد على راس المال الممتلك (حقوق الملكية) لا يكفي بوصفه مؤشرا لتعويض الاثار الناجمة عن التضخم ".

2- ماهي الأنواع الاساسية لنفقات الاستثمار ؟

3- كيف يتم اتساب كلفة راس المال الممتلك او كلفة حقوق الملكية؟

4- وضح كيف ان استخدام راس المال الذي يمثل متطلبات السوق المالية يصاحبه خطر الوقوع في اخطاء التقييم فيما لو استخدم مجرى النقد دون تعديله طبقا لمتغيرات الظاهرة التضخمية .

5- وضح كيف يتم الوصول الى احتساب مجرى النقد؟

⑦⑦⑦⑦⑦⑦⑦

الفصل الثامن

معايير تقييم الشركة والتضخم

Evaluation Standards of Firm Value and Inflation

أولاً :- المعايير الشخصية

ثانياً:- المعايير التقليدية (المحاسبية)

ثالثاً :- المعايير الاقتصادية

الفصل الثامن

معايير تقييم الشركة والتضخم

Evaluation Standards of Firm Value and Inflation

لم تعد مشكلة تقدير قيمة الشركة مسألة نظرية مجردة بل أصبحت مسألة تستحق الطرح باستمرار في دنيا الأعمال. إذ يتم في الغالب طرح مشكلة تقييم الشركة في حالة الانضمام والانفصال والبيع الجزئي أو الكلي ،لا بل حتى في حالة تأميم الشركة من قبل الدولة . ومثلما تتحدد قيمة سلعة معينة فإنه يتم تحديد قيمة للشركة، فالسلعة تتحدد قيمتها على أساس مفهوم التبادل، أي بتعبير آخر تتمثل قيمة السلعة في ثمن التوازن الذي يقبل به كل من البائع والمشتري. أما بالنسبة للشركة فتتحدد كذلك قيمتها بموجب المعايير التي تخدم بلوغ الرغبة في البيع والشراء. وتتمثل هذه المعايير في المعايير الشخصية والتقليدية والاقتصادية.

تعتمد المعايير الشخصية على مفهوم المنفعة التي تستند إلى قوة الرغبة في البيع والشراء لدى الطرفين في العملية. إذ يتم التفاوض بين البائع والمشتري ، ومن ثم يتحدد ثمن التبادل . وتتحكم في توليد قوة الرغبة في الشراء جملة عوامل سيكولوجية (نفسية) واقتصادية ترتبط ارتباطاً شديداً بسمعة الشركة وندرتها . وتشمل المعايير التقليدية جميع الطرائق التي تساعد في احتساب قيمة الشركة . وتستند كل من هذه الطرائق إلى مفهوم الثروة (صافي المركز المالي)، والسوق المالية ، وربحية الشركة والتقدير الحقيقي للأدوات الإنتاجية . أما المعايير الاقتصادية فتتميز باللجوء إلى الاستعمال الواسع للأساليب المستخدمة في احتساب ربحية الاستثمارات المادية . وتفترض هذه المعايير أن صافي المركز الحقيقي أو القيمة الجوهرية يجب

أن يضاف إليه قيمة تقديرية لعناصر نوعية لم تظهر بالميزانية لكنها تسهم في تكوين ربحية الشركة .

تنطلق أهمية هذا الموضوع من أن الشركة تتعرض ، خلال فترة حياتها ، الى ظروف متعددة وطارئة ، تتطلب هذه الظروف تحديد قيمة للشركة بأكملها أو لجزء منها . وتتمثل غالبية هذه الظروف في شراء أو بيع الشركة ، والبحث عن مساهمين ، واحتساب قيمة التأمين ، وانتزاع الملكية ، والانفصال ، والانضمام ، والتصفية ، واحتساب الأسهم ، والرقابة الضريبية والإدارية ، وتعويض خسائر الحرب وغيرها من المتطلبات التي تخدم الإدارة العليا للشركة في اتخاذ قراراتها .

تواجه الشركات نوعين مختلفين من التقييم . يمثل الأول تقييم بنود الميزانية ،ويشكل بالنسبة للشركة مشكلة ذات طبيعة محاسبية تعالج بالإجراءات المحاسبية ، ويمثل الثاني التقييم الشامل للشركة . وتعد الطرائق المحاسبية واحدة من بين مجموعة إجراءات كثيرة . ونظراً لأن هنالك طرائق عديدة للتقييم فإنه يمكن تجميع هذه الطرائق في مجموعات رئيسية تستند إلى التقييم المحاسبي والمالي والتقييم بالخبرة . كما أن تعدد هذه الطرائق واختلاف أنواعها يجعل كل منها غير متكاملة إلاّ إذا جرى التنسيق بين أكثر من معيار لاختيار المعيار الذي يتكيف مع كل حالة منفصلة بغية خدمة المتطلبات الآنفة الذكر .

واستناداً للمشكلات المرتبطة بالتقييم فقد جاء هذا الفصل ليسلط الضوء ، نظريا وعملياً على المعايير التي تستخدم في تقييم الشركات بغية تحليلها وتحديد أفضلها استخداماً . يتناول الفصل ثلاثة مواضيع رئيسية هي :-

أولاً :- المعايير الشخصية .

ثانياً:- المعايير التقليدية (المحاسبية) .

ثالثاً :- المعايير الاقتصادية .

أولاً : المعايير الشخصية Personnel standards

تستند هذه المعايير إلى مفهوم المنفعة التي تستند، هي الأخرى، إلى قوة الرغبة في الشراء والبيع لدى كل من المشتري والبائع. إذ يتم التفاوض بين هذين الأخيرين حول تحديد ثمن التبادل . فالبائع يرغب البيع بسعر مرتفع ، في حين أن المشتري يدفع ثمن منخفض، وهكذا يتحدد ثمن تبادل السلعة بعد اتفاق الطرفين. بيد أن هنالك عوامل عديدة تلعب دوراً مهماً في توليد قوة الرغبة في الشراء . وأن التقييم الذي يستند إلى المنفعة الشخصية يستلزم الأخذ بعين الاعتبار إغراءات ومنافع الجهات الراغبة بامتلاك بعض السلع دون الأخرى . وعليه فإن هذه الفائدة ترتبط بعوامل متعارضة ومحتملة وأحياناً شخصية أو ذاتية ، لا بل دائماً يصعب قياسها رقمياً وبشكل عام يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل سيكولوجية (نفسية) وعوامل اقتصادية.

1- العوامل السيكولوجية (النفسية) Psychology Factors

تعد الشهرة (goodwill) التي تتمتع بها الشركة من أكثر هذه العوامل شيوعاً . فإذا كانت الشهرة واسعة وتشكل عامل جذب مؤثر على المشتري فإنه يوافق على دفع قيمة أعلى بكثير من القيمة الاقتصادية. وقد تأخذ الشهرة الطابع الاقتصادي حينما يربط المشتري الشهرة بحالة بقاء الشركة . وإلى جانب الشهرة هنالك عوامل أخرى تساهم في رفع قيمة الشركة تتمثل هذه العوامل بالموقف الايجابي للغير تجاه الشركة مثل المجهزين والبنوك وكذلك السمعة الجيدة للشركة لدى المؤسسات العامة مثل الإدارة الضريبية ، والمنظمات الاجتماعية وغيرها.

2- العوامل الاقتصادية Economic Factors

يقع عامل الندرة في مقدمة هذه العوامل. ومثلما هو الحال بالنسبة للعوامل السابقة فإن الندرة تكون مرادفة للبقاء ، إذ أن احتكار الشركة للسوق يؤدي إلى رفع قيمة الشركة . كما أن هنالك جملة دوافع اقتصادية تؤثر على قيمة الشركة بالارتفاع ، على سبيل المثال لا الحصر شراء شركة منافسة ، كشراء شركة مجهزة بهدف تخفيض تكاليف الصنع ومن ثم تخفيض أسعار بيع منتجاتها بغية التوسع في مبيعاتها وإيجاد أسواق جديدة ، أو شراء شركات ذات تنظيم إداري فعال وشبكة تجارية مهمة وغير ذلك.

لكن المسألة المطروحة تبقى مرهونة بتوجه ورغبة المشتري نحو اقتناء الشركة وإمكانية قبوله بإعطاء قيمة مرتفعة للشركة التي يشتريها . وهنا لابد من التميز بين مفهومي التوظيف (Placement) والاستثمار وذلك لاختلافهما. يتمتع التوظيف بالاستقلالية عن مجهز الأموال الذي ليس لديه سلطة على إدارتها وإنما يودعها لدى المؤسسات المالية مقابل الحصول على إيرادات مالية . في حين قد يساهم مجهز الأموال في إدارتها بالنسبة للاستثمار (Investment) . وبناءً على ذلك يمكن اعتبار أن الشركة تشابه الاستثمار في الحساب الاقتصادي لاشتراك عوامل الإنتاج في تشغيلها.

هنالك نوعان من الحالات التي تؤثر بشكل فعلي على قيمة الشركة :-

الحالة الأولى

يوظف المشتري أمواله ويتأمل الحصول على ربحية معينة، إلاّ أنه ليس لديه أي فعل مؤثر على تنظيم أو إدارة العمل . وبموجب هذا الافتراض فان قيمة الشركة تكون منخفضة من وجهة نظر المشتري .

الحالة الثانية

يستثمر المشتري أمواله ويرغب بإدارة الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وبموجب هذا الافتراض فان الشركة تكتسب قيمة أعلى مما سيدفعه المشتري لأنه يرغب بإدارتها علاوة على استثمار أمواله فيها . ويساعد هذا المبدأ على زيادة قيمة الشركة لأنه يولد زيادة الرغبة في الشراء ومن ثم يولد سعر قابل أن يكون مفتوح . وعليه فان الدافع الاقتصادي في هذه الحالة يطغي على الدافع النفسي .

ثانياً : المعايير المحاسبية Accountancy standards

يقصد بهذه المعايير الطرائق التي تستخدم البيانات المحاسبية المدرجة في القوائم الختامية (الميزانية وحساب النتيجة) . تستند هذه الطرائق إلى أحد المفاهيم المتعددة في هذا المجال، يتمثل أهمها في مفهوم الثروة والسوق المالية (البورصة) وربحية الشركة والتقدير الاقتصادي. واستنادا إلى هذه المفاهيم يمكن احتساب قيمة الشركة باستخدام القيمة المحاسبية أو القيمة السوقية أو القيمة المالية (قيمة الربحية) أو القيمة الجوهرية (الاستبدالية)

1- القيمة المحاسبية Accountancy value

يمكن تحديد قيمة الشركة من خلال البيانات التي توفرها الميزانية . وتتمثل القيمة المحاسبية للشركة في صافي المركز المالي أو حق الملكية الذي يحتسب عن طريق الفرق بين الموجودات الحقيقية والقروض . ولابد من الإشارة إلى أن صافي المركز المالي يتضمن حصيلة مجموع رأس المال المساهم به والاحتياطات والفائض المرحل والربح المحتمل ، مطروحاً منها مصاريف التأسيس والعجز المرحل والخسائر المحتملة . وإجمالي الموجودات يستبعد منه مصروفات التأسيس ، كما

تظهر قيمة الموجودات بالصافي أي بعد طرح الاندثارات والمخصصات . أما القروض فتظهر بقيمة مطروحاً منها الربح المحتمل مضافاً إليها الخسارة المحتملة . كذلك يمكن بالنسبة للشركات المساهمة ،احتساب القيمة المحاسبية (الدفترية) للسهم من خلال قسمة صافي المركز المالي (صافي حق الملكية) على عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال المساهم به .

غير أن هذا التقييم لا يعبر في الواقع عن الحقيقة ، لان بعض الشركات قد تضع احتياطيات خفية تؤدي إلى تخفيض أو تعلية بعض بنود الموجودات أو المطلوبات مثل المخزون والتخصيصات . لكن يمكن إجراء تقييم مباشر لبعض بنود الموجودات (الموجودات الثابتة ، المخزون ...) والمطلوبات (التخصيصات) باستخدام الأسس المعروفة في التحليل المالي بغية التوصل إلى صافي المركز المالي الحقيقي أو المعدل ومن ثم الحصول على القيمة المحاسبية المعدلة للسهم .

وتجدر الإشارة إلى إن تقدير قيمة الشركة باستخدام الكشوف المحاسبية لا يأخذ بنظر الاعتبار الموارد البشرية . وقد تنامت في السنوات الأخيرة ، فكرة وضع احتساب الموارد البشرية موضع التنفيذ لدى العديد من الشركات ، غير أن هذه الطروحات ما زالت نظرية . وعليه فان هذا المأخذ يمكن أن يقلل من أهمية هذه الطريقة في التقييم مقارنة بالمعايير الأخرى التي تستند إلى النتائج . ويمكن الإقرار بأن هذه المعايير تأخذ ضمنياً إلى حد ما الموارد البشرية في الحسبان .

2- القيمة السوقية Market Value

يمكن تحديد قيمة الشركة من خلال القيمة السوقية أو الرسملة السوقية (Capitalization of Exchange) . وتحتسب هذه القيمة عن طريق حاصل ضرب عدد الأسهم بالمستوى السعري الذي تبلغ إليه هذه الأسهم في السوق المالية (البورصة) أي بتعبير آخر تحدد القيمة السوقية من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم في سعر السهم بالنسبة للشركات التي تسعر أسهمها في السوق المالية . غير أن

التقييم المستخدم في النظرية المالية ، لا يبلغ معناه إلا في إطار السوق الكاملة (Perfect Market) . وقد ذهب البعض إلى ابعد من ذلك عندما ذكر آن هذا التقييم يمكن أن يؤدي إلى تشتت النتائج بمرور الزمن جراء تطور أسعار السوق المالية . إذ إن نماذج تقييم الأسهم لا تهدف بالدرجة الأولى إلى التعبير عن القيمة الحقيقية للسهم وإنما تهدف بشكل رئيسي إلى تحديد العناصر المبينة للخطر الذي يتحمله حاملي محفظة الأسهم (Portfolio). كما أن القيمة السوقية بشكل عام يمكن أن تكون أعلى أو اقل من صافي المركز المحاسبي (المالي) لان التقييم عن طريق السوق يعتمد على عوامل عديدة، منها ما يلي :-

- الآفاق المستقبلية من وجهه النظر الاقتصادية للشركة والقطاع الذي تعمل فيه .
- الوضع المالي للشركة ووضعها الإقراضي .
- نوعية الإدارة وسياستها .
- الآفاق المستقبلية للربح .
- سياسة توزيع الحصص الربحية .

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول إن القيمة المحتسبة بطريقة الرسملة السوقية تبقى كذلك معيار ثانوي بالنسبة إلى تقييم الشركة .

3- التقييم بواسطة رسملة الأرباح Valuation by Benefits Capitalization

لقد تطورت هذه الطرائق من خلال جهود بعض المؤلفين في إطار نظرية تمويل الشركة وتحديد كلفة حقوق الملكية. إذ يمكن معرفة قيمة الشركة بواسطة حصة السهم الواحد من الأرباح وكذلك يمكن معرفة قيمتها بواسطة الأرباح.

أ- التقييم بواسطة حصص الأرباح

يستند هذا الأسلوب من التقييم إلى استخراج قيمة مالية للسهم يكون أساسها الحصص الربحية التي يمكن استلامها على مدى فترة غير محددة ، وأن السهم سيمنح حامله قيمة تعادل القيمة الحالية لتدفقات الإيرادات المنتظرة . ويعبر عن هذه الإيرادات بواسطة الحصص الربحية السنوية أو عند الضرورة بواسطة حصة التصفية وعليه فان قيمة (P_o) يمكن أن توضح بالمعادلة الآتية :-

$$P_0 = \sum_{t=1}^{a} \frac{D_t}{(1+i)^t}$$

حيث إن:

D_t = الحصة

t = الفترة المتوقعة

i = معدل الخصم

ويمكن القول إن (D_t) تمثل قيمة متوسط توزيع احتمالات الحصص المستقبلية، وأن (i) يوضح معدل الخصم الذي يفرضه المستثمر. فإذا حدد السوق قيمة السهم (P_o) فان (i) تمثل كلفة حقوق الملكية بالنسبة للشركة. أما إذا كان المستثمر يبحث عن قيمة يحددها للسهم بغض النظر عن السعر الحالي فانه يختار المعدل الذي يحقق له دخلا بحيث يأخذ هذا المعدل الخطر المتوقع بنظر الاعتبار. وفي هذه الحالة سيكون هذا المعدل بشكل عام أعلى من الكلفة في سوق رؤوس الأموال طويلة الأجل وفي حالة افتراض إن الحصة المتوقعة ثابتة ، ففي هذه الحالة يمكن التعبير عن العلاقة السابقة لإيجاد قيمة مالية تعادل (C/I) ، لكن بشكل عام

تزداد الحصة في اغلب الحالات بمعدل متوسط اقل من معدل الخصم . وعليه يستلزم الأمر إحلال $Do\ (1 + C)^t$ محل Dt ، إذ أن (C) في المعادلة الآتية تمثل معدل النمو . وفي هذه الحالة تقدر قيمة الشركة استناداً للعلاقة الآتية التي تعبر عن القيمة النظرية للسهم :-

$$P_0 = \frac{D_0}{(i-c)}$$

وبالنظر إلى أن معدل النمو لا يمكن أن يكون منتظماً بصفة دائمة فأن الأمر يدعو إلى وجود نماذج مختلفة تؤخذ في الحسبان تغيرات المعدل على مدى فترة طويلة. فضلاً عن أن هذا الأسلوب يوفر معدل رسملة الحصة الربحية للسهم ، ويزداد هذا المعدل بزيادة الحصة الربحية للسهم . وبناءاً على ذلك تعد جداول تتضمن القيمة النظرية للسهم مبنية على افتراضات مختلفة للزيادة في الحصص الربحية والفترة ومعدل الخصم . غير انه يفضل من الناحية العملية الدخول مباشرة في ربح السهم .

ب- التقييم بواسطة الأرباح Valuation by benefits

تعادل قيمة الشركة بموجب هذا الأسلوب رسملة سلسلة من الأرباح الصافية الحقيقية المتوقعة على مدى عدد معين من السنوات . والربح المستخدم ، أو القدرة الايرادية الصافية الحقيقية (net earning power) ، يحصل من خلال صافي الربح الذي تقرره الشركة . وان قيمة العائد تعبر عن القيمة الحالية لجميع الأرباح الصافية التي يمكن استلامها على مدى فترة غير محددة . واستناداً إلى ذلك فانه يمكن إيجاد علاقة تتضمن عاملين لاحتساب قيمة العائد (المردود) هما معدل الرسملة والربح وكما يلي :-

$$RV = \frac{100}{\overline{C}} \otimes NB$$

حيث أن :

$RV =$ قيمة العائد (المردود) .

$\overline{C} =$ معدل الرسملة .

$NB =$ صافي الربح .

غير أن هذه القاعدة يجب أن تحدد بدقة من ناحية احتساب هذه القيمة في الاستعمال الداخلي للشركة أو احتسابها لأغراض المساهمين والمستثمرين. فإذا كان احتساب القيمة لأغراض الاستعمال الداخلي للشركة فإن الربح المعتمد يكون من حساب النتيجة (كشف الدخل) ، ومعدل الرسملة سيكون معدل الفائدة المطبق في سوق السندات . أما إذا كان احتساب القيمة لأغراض المساهمين والمستثمرين فإن الربح المعتمد سيكون متوسط الربح الموزع خلال السنوات الأخيرة ، ومعدل الرسملة المعتمد سيكون أعلى من المعدل الآنف الذكر للأخذ في الحسبان الأخطار المتوقعة.

وفي حالة تحميل الربح بأعباء أخرى ناجمة عن تحميله بإندثارات إضافية فإن بعض المتخصصين يفضل إحلال صافي التدفق النقدي(Net Cash Flow) محل الربح ، ولكن يتعين استخدام معدل رسملة أكثر ارتفاعاً لكي لا تحصل زيادة مصطنعة في قيمة الربحية .

وفي ختام الحديث عن طرائق رسملة الأرباح في تقييم الشركات يمكن القول أن هذه الطرائق تخدم بشكل خاص إدارة محفظة الأوراق المالية . إذ يمكن أن تساعد على تصنيف مختلف الأسهم في المحفظة تبعا لاحتساب أقيامها . لكن بالمقابل تصبح هذه الطرائق غير مجدية في حالة عدم توزيع الحصص الربحية خلال فترة النمو السريع ، وفي حالة الشركة التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من رؤوس الأموال .

4- القيمة الجوهرية (الذاتية) Intrinsic Value

تمثل القيمة الجوهرية مفهوم تحليلي لتقييم الشركة. وتحدد هذه القيمة من خلال تقدير جميع العناصر الحقيقية اللازمة لتشغيل الشركة. وبهذا الإطار فإن القيمة الجوهرية تعبر عن قيمة الأداة الإنتاجية. وإن القيمة الجوهرية تهدف إلى البحث عن قيمة الأداة الاقتصادية التي تتكون منها قيمة الشركة.

هنالك عاملان يتحاكمان في تحديد القيمة الجوهرية . الأول يقوم على أساس أخذ جميع العناصر التي تساهم في التشغيل حتى ولو لم تمتلكها الشركة بما فيها السلع المؤجرة المستعارة أو المهداة . والثاني يأخذ في الحسبان استبعاد السلع الملموسة أو غير الملموسة التي لم تكن ضرورية للتشغيل و الخاضعة إلى تقييم خاص بها مثل شهرة المحل وبراءة الاختراع والماركات ، إذ يتم تقييمها بواسطة رسملة العوائد الناجمة عنها.

علاوة على ما تقدم ، تمثل القيمة الجوهرية مفهوم وليس حقيقة مادية ، وهي تشابه قيمة إعادة الإنشاء أو قيمة الاستبدال وليست متكافئة مع قيمة الشركة وتحدد بوضوح إلى أن القروض لا تخفض من القيمة الجوهرية ، في حين أن القروض يتعين أن تستبعد إذا تم اختيار القيمة . ويمكن أن تحتسب القيمة الجوهرية بالصافي أي بعد تخفيض المطلوبات المستحقة الأداء لكنه يمكن أن تحتسب بالإجمالي أي قبل تخفيض القروض .

وتأسيساً على ذلك فإن القيمة الجوهرية يمكن أن تمثل مرحلة في التقدير النهائي للشركة . وتعد القيمة الجوهرية معيار مساعد ويتخذ وظيفة رقابية مهمة للغاية . وتستخدم هذه الوظيفة في المساعدة على إجراء المقارنات مع المعايير الأخرى للتقييم .

ثالثاً:- المعايير الاقتصادية Economic standards

تتميز المعايير الاقتصادية عن غيرها باللجوء إلى الاستعمال المتزايد للأساليب المستخدمة في عائد الاستثمارات المادية. وتقوم هذه المعايير على أساس إضافة قيمة تقديرية للعناصر النوعية إلى صافي المركز الحقيقي أو القيمة الجوهرية . بالرغم من أن هذه العناصر لا تظهر في الميزانية إلاّ أنها تساهم في خلق ربحية الشركة .

1- الطرائق المعتمدة على شهرة المحل

Good will Methods

لا ينطوي مفهوم شهرة المحل على حقيقة مادية يعبر عنها في حسابات الشركة ، بل ينطوي على مفهوم واقعي لمشكلات التقدير . ويمكن استيعاب هذا المفهوم من زاوية اعتبار أن قيمة الشركة لا تعني ببساطة تجميع العناصر المادية (الموجودات الثابتة أو المتداولة) . فالنتائج التي تؤثر على تقييم الشركة تعتمد كذلك على العناصر غير الملموسة، المهارة الفنية وكفاءة إدارة أفرادها . مما ينجم عن ذلك فائض قيمة منسوبة إلى مجموع العناصر المادية . وهذا الفائض يطلق عليه تسمية شهرة المحل (Good will) .

إن بعض المؤلفين ، على أثر شمالنباخ (Schmalenbach) ، يميز بين العناصر الموضوعية والعناصر الشخصية في شهرة المحل . فالعناصر الموضوعية تتضمن مركز الشركة وزبائنها وسمعتها . وهذه العناصر لا تنفصل عن التشغيل ، ويمكن أن تكون موضع احتساب في الميزانية ، كما يمكن أن تتصف بخاصية الانتقال أو التحول مع ملكية الشركة ، أما العناصر الشخصية فتعتمد على شخصية المالك مثل تلك التي لا يمكن احتسابها ولا يمكن انتقالها مع الشركة .

في حين يشير البعض الآخر من المؤلفين إلى أن المفهوم المحاسبي لشهرة المحل يستند إلى أنها تتضمن جميع العناصر غير الملموسة وغير المنفصلة عن

الشركة مثل العناصر المرتبطة بالزبائن والمجهزين والمنافسين والمؤسسات الاجتماعية والمهنية والعاملين في الشركة ومصروفاتها وإنتاجها ... الخ .

ومن الجدير بالذكر أن هذه العناصر تتوفر بنسب متفاوتة في كل شركة . وتوزيعها يمثل دائماً حالة خاصة. ولكن يمكن القول أن العناصر الموضوعية تسود في الشركات الكبيرة ، في حين أن العناصر الشخصية تتوفر في الشركات الصغيرة . وان العناصر غير الملموسة تغطي سمعة الشركة ، ومهارتها الفنية ، وحالة علاقتها مع البيئة (المجهزون ، الزبائن ، الدولة ، الجمهور) ، وشخصية مدرائها ، ونوعية أفرادها ، ومناخها الاجتماعي ... وغيرها .

يستنتج بشكل عام ، من المفاهيم السابقة ، إن شهرة المحل تمثل حصيلة كل العناصر الداخلية والخارجية الملائمة إلى تعظيم الأرباح المتحققة من قبل الشركة في الماضي والحاضر والمستقبل . ويمكن أن تكون شهرة المحل موجبة ، لا بل يفضل أن تكون هكذا ، حينما تساعد العناصر المشار إليها على تحقيق معدل عائد أعلى من معدل تعويض رؤوس الأموال المستثمرة أو تساعد على الأداء الفعال للشركة .

واستناداً إلى هذه القاعدة فان قيمة الشركة تتكون من تجميع القيم الملموسة وشهرة المحل . لكن بالمقابل ومن الناحية التصورية لا شيء يمنع من أن تكون شهرة المحل سالبة أي رداءة محل (Bad Will) . وفي كل الأحوال فإن حالة شهرة المحل تتحدد من خلال خواصها المعتمدة على طبيعة عناصرها وعدم ثباتها. ومن المسلم به أن شهرة المحل تشكل دائماً حالة وقتية لسببين رئيسين: الأول يتمثل في طبيعة عناصرها المكونة، والثاني يتمثل في استحالة اعتبار موقف معين بمثابة مكتسب نهائي. وتتغير شهرة المحل على مدى فترة حياة الشركة وفي حالة البيع فإن شهرة المحل المكتسبة من قبل المالك تستبدل تدريجياً بشهرة محل جديدة مكتسبة في ضوء تغيير الملكية. وفي إطار احتساب شهرة المحل فأن هنالك طريقتان لاحتسابها هما :-

(أ) الطريقة غير المباشرة Indirect Method

تتحدد بموجب هذه الطريقة ، قيمة إجمالية للشركة (V) من خلال إيجاد المتوسط الحسابي لقيمة الربحية (VR) وصافي المركز الحقيقي (ANR) أو القيمة الجوهرية الصافية ، كما في المعادلة الآتية :-

$$V = \frac{(VR + ANR)}{2}$$

تستخرج قيمة الربحية عن طريق رسملة الربح الاقتصادي (p) وهو ربح بعد الضريبة يعدل من أجل الأخذ بنظر الاعتبار الاندثارات الاقتصادية .

$$VR = \frac{p}{i}$$

حيث أن (i) يمثل معدل الفائدة أو الخصم .

يتعين أن تكون قيمة الربحية (VR) أعلى من صافي المركز الحقيقي (ANR) لكي تكون شهرة المحل موجبة . وعليه فإن شهرة المحل (GW) تحتسب بصورة غير مباشرة عن طريق الفرق بين القيمة الإجمالية للشركة والقيمة الجوهرية الصافية

$$GW = V - ANR$$

ومن خلال أجراء التوافق مع المعادلة السابقة يتم الحصول على المعادلة الآتية :

$$GW = \frac{(VR + ANR)}{2}$$

يتفق أغلب الكتاب على أن التعامل مع هذه الطريقة يشوبه الحذر بسبب وجود انتقادين موجهين إليها . يتمثل الانتقاد الأول في أن الطريقة تعتمد على رسملة (Capitalization) الأرباح دون التقيد بالوقت بغية احتساب القيمة الإجمالية للشركة وهذا يتعارض مع الخاصية الوقتية لشهرة المحل . بيد أن بعض المهنيون اقترح إجراء رسملة لشهرة المحل على مدى فترة زمنية محددة بهدف معالجة هذا الانتقاد . ويتمثل الانتقاد الثاني بعدم أخذ مديونية الشركة (الاقتراض) بعين الاعتبار

وخاصة عند تحديد القيمة الجوهرية للشركة. إن هذه الطريقة غير المباشرة للتقييم قادت إلى تطوير طرائق جديدة تستند إلى قياس أكثر دقة لشهرة المحل.

(ب) الطريقة المباشرة Direct Method

تستخدم الطرائق، المعتمدة على التقييم المباشر ، منذ زمن طويل . لكن إدخال أساليب الخصم (Discount Techniques) على هذه الطرائق يعد حديث العهد نسبياً . وتؤدي هذه الطرائق إلى الحصول على شهرة المحل دون الحاجة إلى تقدير مسبق لقيمة الربحية . وتحتسب شهرة المحل بموجب هذه الطرائق من خلال الربح الممتاز (Super Profit) الذي تمثل حقيقته إيراد شهرة المحل . كما يعبر الربح الممتاز عن الفرق بين تعويض القيمة الجوهرية الصافية (VS) (أو صافي المركز المالي الحقيقي) ، بمعدل فائدة السوق(i) أي (ivs) وفائض الربح الاقتصادي (p) الذي يمكن أن يتحقق على (ivs) . ثم يتم رسملة (Capitalization) إيراد شهرة المحل $G.W$() وفق الصيغة الآتية :-

$$G.W = \frac{p - ivs}{t}$$

فضلاً عن أن رسملة الربح الممتاز بمعدل فائدة معين ، يتم اختياره من قبل المالك ، تكون غير محددة بفترة معينة . وبسبب الخاصية الوقتية لشهرة المحل وفي سياق تطوير هذه الطريقة فقد أوصى الاتحاد الأوربي للخبراء المحاسبين (U.E.C.) بإتباع نموذج يقوم على أساس خصم الأرباح الممتازة أو إيراد شهرة المحل (P-ivs) على مدى فترة محددة . ويعتمد اختيار الفترة على العوامل الموضوعية أو العوامل الشخصية . فإذا اختيرت الفترة على أساس العوامل (المركز ، الزبائن ، سمعة الشركة) فأنها تتحدد من (5 إلى 8) سنوات . أما إذا اختيرت الفترة على أساس العوامل الشخصية (شخصية المدراء) فأنها تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات . لكن في

اغلب الأحيان يكون متوسط الفترة المستخدمة(5)سنوات . وعليه تحتسب شهرة المحل باستخدام المعادلة الآتية :-

$$GW = \frac{1-\frac{1}{(1+t)^n}}{t}.(p-ivs)$$

$GW =$ (القيمة الحالية) × (الربح الممتاز)

تتميز هذه الطريقة المحاسبية بخاصية الحساب الاقتصادي لشهرة المحل أي بتعبير آخر رسملة هذه الشهرة ، لكن صعوبة تطبيقها تكمن في اختيار المعدل . حيث أن هذه الطريقة تصطدم بالاختيار الدقيق لمعدل الرسملة . إذ لا يمكن استعمال المعدل نفسه الذي تم اختياره لتعويض القيمة الجوهرية دون الوقوع في مساوئ الطريقة غير المباشرة. إن معدل الرسملة يجب أن يكون أكثر ارتفاعاً لكي تؤخذ بالحسبان حالة عدم التأكد التي ترتبط بالربح الممتاز . وأن تحديد هذا المعدل غالباً ما يكون اعتباطي . ومن الناحية العملية يفترض أن يزيد هذا المعدل بمقدار الضعف عن ذلك المعدل الذي يستعمل من أجل تعويض القيمة الجوهرية. ومن الواضح إذا كان المعدل أقل من الضعف فإنه يمكن الوقوع في مساوئ الطريقة غير المباشرة (طريقة المهنيين) .

وباختصار شديد يمكن القول أن القيمة الإجمالية للشركة ، التي تستخرج بواسطة الطرائق المستخدمة لشهرة المحل ، تتحدد من خلال العلاقة الآتية :-

$$V = ANR + GW$$

أي أن القيمة الإجمالية للشركة تتكون من صافي المركز المالي الحقيقي (ANR) أو القيمة الجوهرية الصافية وشهرة المحل ($G.W$) التي تتغير تبعاً لطريقة التقدير . ويمكن توضيح ما تقدم من الناحية المحاسبية العملية بالتمرين الافتراضي الآتي عن إحدى الشركات:-

تمرين (1)

توفرت البيانات الآتية عن إحدى الشركات :

1) الميزانية المعدلة بتاريخ 2012/12/31 (المبالغ بالآلاف)

المبالغ	الموجودات	المبالغ	المطلوبات
3500	الموجودات الثابتة الملموسة	4000	رأس المال
500	شهرة المحل	1000	قروض طويلة الأجل
750	المخزون	500	المجهزون
1000	الزبائن	500	فرق إعادة التقييم
250	النقدية		
6000	المجموع	6000	المجموع

2) معدل تعويض القيمة الجوهرية الإجمالية 8%

3) الأرباح الصافية المتوقعة 500 ألف دينار سنوياً

4) معدل الخصم المعتمد 14%

5) إيراد شهرة المحل على مدى (5)سنوات .

المطلوب : احتساب القيمة الإجمالية للشركة بناءاً على البيانات السابقة يمكن إيجاد القيمة الإجمالية للشركة من خلال استخدام الطريقة المعتمدة على شهرة المحل.

يتم التقييم على مرحلتين هما :- تقييم العناصر الملموسة وتقييم العناصر غير الملموسة (شهرة المحل) .

❖ **قيمة العناصر الملموسة :**

بما أن الموجودات أعيد تقييمها أو عدلت إلى قيمتها الصحيحة فانه يتم الحصول على ما يلي:-

الموجودات الملموسة (بعد طرح قيمة شهرة المحل)	5500
ناقصاً : القروض طويلة الأجل	(1000)

= قيمة العناصر الملموسة (صافي المركز المالي الحقيقي (ANR) 4500

❖ قيمة العناصر غير الملموسة :-

- القيمة الجوهرية (الحقيقية) الإجمالية (VS) 5500
- تعويض القيمة الجوهرية الإجمالية بمعدل 8% (IVS)

5500 × 8% = 440 ألف دينار سنوياً

وباستخدام القائمة الآتية يمكن استخراج الربح الممتاز أو إيراد شهرة المحل

السنوات / البيان	1	2	3	4	5
الأرباح الصافية المتوقعة (P)	**500**	**500**	**500**	**500**	**500**
ناقصاً: تعويض القيمة الجوهرية الإجمالية (IVS)	**440**	**440**	**440**	**440**	**440**
الربح الممتاز (P-ivs)	**60**	**60**	**60**	**60**	**60**

القيمة الإجمالية للشركة (V) = القيم الملموسة (ANR) + القيم غير الملموسة (شهرة المحل) (GW)

= 4500 + 206 = 4706 ألف دينار

وقد تم احتساب شهرة المحل من خلال حاصل ضرب معامل القيمة الحالية عند معدل (14 %) ولمدة خمس سنوات في الربح الممتاز (P- ivs) والبالغ (60) وكما يلي :-

شهرة المحل = 3.433 × 60 = 206 ألف دينار

واستناداً إلى ما تقدم يمكن الوصول إلى حقيقة مدى تأثير التضخم على عملية التقييم ، فإذا كان التقييم يجري خلال فترة التضخم فانه من المناسب إجراء عملية التكامل بين معدل الخصم المعتمد ومعدل التضخم السائد ، أي بتعبير آخر يمكن خصم الأرباح الممتازة أو إيراد شهرة المحل على أساس معدل واحد يحتوي الاثنين معاً (معدل الخصم ومعدل التضخم) .

يعرف التضخم بأنه الاختلال أو عدم التوازن الاقتصادي الذي يمثل ارتفاع الأسعار أحد عواقبه الرئيسية وعندما توضع خطة للأرباح المستقبلية فأن هنالك خياران أمام الجهة المسؤولة عن التقييم :-

الخيار الأول:-

قياس المبيعات على أساس معدل التضخم .

الخيار الثاني :-

الاستدلال مستقبلاً على حجم الأعمال المنفذة من قبل الشركة فإذا كانت البيانات المتاحة كافية فأنه من الأفضل القيام بالاحتساب على أساس أخذ معدل التضخم بنظر الاعتبار.

وبموجب هذا الافتراض فأن المبيعات والمصروفات التقديرية تدون قيمتها بالعملة النقدية الجارية (الدنانير الجارية). الأمر الذي يساعد على استخلاص ربح يتضمن ارتفاع الأسعار واحتساب ضريبة نظرية دقيقة. ومن ثم فأن معدل الخصم (معدل القيمة الحالية) يأخذ بنظر الاعتبار معدل التضخم.

تمرين (2)

فيما يلي المبيعات التقديرية في إحدى الشركات بالدنانير الجارية (متضمنة التضخم) ، وكان معدل الربح النظري بنسبة (10%) .

السنوات / البيانات	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4
المبيعات التقديرية	5000000	6500000	8450000	1100000
الأرباح النظرية	500000	650000	845000	1100000
تعويض القيمة الجوهرية الإجمالية	300000	4000000	500000	700000
إيراد شهرة المحل	200000	250000	345000	400000

فإذا كان معدل التضخم المعتمد (12%) وإن معدل الخصم المختار هو(15 %) فأنه من المفضل إجراء الخصم من خلال قسمة كلاً من العوائد على $(1,12)^n$ × 1,15) أي $(29,1)^n$) . وبذلك فأن المبيعات تتضمن ارتفاع الأسعار ، كما أن معدل الخصم يتعين أن يجري دمجه مع معدل التضخم . وعليه تحتسب شهرة المحل كما يلي:-

$$GW = \frac{200000}{1.29} + \frac{250000}{(1.29)^2} + \frac{340000}{(1.29)^3} + \frac{400000}{(1.29)^4}$$

$= 610424$ دينار

وأخيراً اقترح الكاتبان بارناي وكالبا عام 1968 (Barnay & Calba 1968,) طريقة مشابهة إلى تلك التي أوصى بها الاتحاد الأوربي للخبراء المحاسبين ، لكنها أكثر واقعية فقد استبدل هذان المؤلفان القيمة الجوهرية بالأموال الدائمية اللازمة للتشغيل (CPNE) . وهذه الأموال الدائمية تعادل القيمة الجوهرية الصافية ورأس المال العامل التشغيلي . كما استبدال المؤلفان الربح الاقتصادي بالقدرة الربحية التي تعادل صافي الربح المعدل قبل المصروفات المالية (الفوائد) . وعليه يمكن احتساب شهرة المحل تبعا للمعادلة الآتية :

$$GW = \frac{1 - \frac{1}{(1+t)^n}}{t} .(CB - iCPNE)$$

2 – طريقة التدفق النقدي الحالي Present Cash- Flow Method

تستند هذه الطريقة إلى مفهوم التدفقات النقدية الصافية وأسلوب الخصم . كما أن هذه الطريقة تنطلق مباشرة من معايير اتخاذ القرارات الاستثمارية . لقد تباينت الآراء بين الاتحادات المهنية والمؤلفين والمتخصصين بخصوص الاتفاق على

صيغة موحدة لمفهوم التدفق النقدي بسبب تعقيدات العناصر الداخلية في احتسابه ودقتها .

لذلك وردت تعاريف عديدة للتدفق النقدي ، كان بداية مفهوم التدفق النقدي (Cash Flow) في الولايات المتحدة الأمريكية حينما أعلنت لجنة خاصة في الاتحاد الأمريكي للمحللين الماليين في تقرير نشر 1964م بأن التدفق النقدي يعني بشكل عام صافي الربح مضافاً إليه الاندثارات ، كما قد تضاف أو قد لا تضاف تخصيصات للضرائب المؤجلة والمصروفات التي لا تدفع عاجلاً ، ثم انتقل بعد ذلك مفهوم التدفق النقدي إلى بلدان أوربا وبقية أنحاء العالم سواء كان بالمفهوم نفسه أو بمفاهيم أخرى .

يوصي الاتحاد الأوربي للمحللين الماليين بأن التدفق النقدي يشمل الربح والإندثارات ، ويمثل التدفق النقدي قدرة التمويل الذاتي الإجمالي لأن الحصص الربحية المستحقة الأداء للأسهم العادية لم تدفع ، وفي حالة توزيع هذه الحصص الربحية على المساهمين فانه سيصبح تدفقاً نقدياً صافياً.

استخدمت وزارة الاقتصاد والمالية في فرنسا مفهوم إجمالي هامش التمويل الذاتي ، بدلاً من مفهوم التدفق النقدي ، الذي يمثل المجموع المتكون من الاندثارات وجزء من التخصيصات أو كلها وصافي الربح بعد الضريبة . وعليه يمثل قدرة التمويل الذاتي للشركة المتحصلة خلال الفترة المالية (قبل توزيع محتمل للربح) .

استنادا إلى التوصيات السابقة أورد العديد من الكتاب تعاريف للتدفق النقدي يمكن إجمالها في تعريف موحد قريب من الواقع العملي . فقد عرف التدفق النقدي بأنه مجموعة الأموال الناجمة عن نشاط الشركة ويقصد بذلك الفرق بين الإيرادات والمصروفات الناجمة فعلاً عن دخول أو خروج الأموال . وعرف صافي التدفق النقدي بأنه عبارة عن إجمالي هامش التمويل الذاتي الذي يتكون من الحصص الربحية والاحتياطات والتخصيصات .

يستنتج من التعاريف الآنفة الذكر أن التدفق النقدي يحتسب من خلال إضافة مبلغ الاندثار إلى صافي الربح المتحقق خلال الفترة المالية، فضلاً عن أن

قسماً من التخصيصات أو جميعها يؤخذ بنظر الاعتبار (تخصيصات للخسائر ، تخصيصات للمصروفات العرضية ، تخصيصات ضريبية ...) ولا تؤخذ في الحسبان الأرباح والخسائر العرضية .

بعد أن يتم تحديد صافي التدفق النقدي بصورة واضحة ودقيقة يمكن أن تحدد قيمة الشركة عن طريق مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية لفترة معينة والقيمة الحالية لثمن التصفية في نهاية هذه الفترة . تتمثل صعوبات تطبيق هذه الطريقة في ثلاث جوانب مهمة هي التنبؤ والفترة ومعدل الخصم :-

1 – تحتاج طريقة التدفق النقدي إلى تنظيم تنبؤات تفصيلية ودقيقة لمدة طويلة ، أي تنظيم جدول باستحقاق التدفقات النقدية المستقبلية .

2 – ترتبط مدة استحقاق التدفقات النقدية بفترة حياة الاستثمار التي عادة ما تكون صعبة التحديد .

3 – يجب أن يكون معدل الخصم أعلى من معدل رسملة الربح الحقيقي لان الطريقة تقوم على أساس تنبؤات التدفقات النقدية ، لكن من جانب آخر يجب أن يكون معدل الخصم اقل من معدل الربح الممتاز لان التدفق النقدي يكون اقل درجة مخاطرة من الربح الممتاز .

خلاصة الفصل

تتحدد قيمة الشركة من خلال استخدام ثلاثة معايير. تتمثل هذه المعايير بالمعايير الشخصية والمعايير التقليدية(المحاسبية) والمعايير الاقتصادية. تعتمد المعايير الشخصية على الحكم الشخصي الذي يستند إلى عوامل نفسية واقتصادية. وتشكل الشهرة الواسعة للشركة عاملاً نفسياً يلعب دوراً كبيراً في تعلية قيمتها لدى المشتري . كما أن احتكار الشركة للسوق وانفرادها به يعد أحد الدوافع الاقتصادية الذي يولد الرغبة في شراءها ومن ثم يزيد من قيمتها .

تستخدم المعايير التقليدية للبيانات المحاسبية المدرجة في القوائم الختامية . ويمكن احتساب قيمة الشركة باستخدام القيمة المحاسبية والقيمة السوقية والقيمة الربحية والقيمة الجوهرية . تتحدد القيمة المحاسبية من خلال احتساب صافي المركز المالي (صافي حق الملكية) الذي يعبر عن الفرق بين قيمة الموجودات الحقيقية (المعدلة) وقيمة القروض . وتحدد القيمة السوقية عن طريق حاصل ضرب عدد الأسهم في السعر الذي تبلغه هذه الأسهم في السوق المالية . وتحتسب قيمة الشركة بواسطة رسملة الحصص والأرباح . أما القيمة الجوهرية فتحدد من خلال تقدير جميع العناصر الحقيقية اللازمة لتشغيل الشركة .

تقوم المعايير الاقتصادية على أساس إضافة قيمة تقديرية للعناصر النوعية إلى صافي المركز الحقيقي أو القيمة الجوهرية. وتتضمن المعايير الاقتصادية لاحتساب قيمة الشركة نوعين من الطرائق :- الأول يعتمد على شهرة المحل والثاني يعتمد على التدفق النقدي . بالنسبة للنوع الأول تستخدم طريقة غير مباشرة وطريقة مباشرة، يتم بموجب الطريقة غير المباشرة تحديد قيمة إجمالية للشركة من خلال إيجاد المتوسط الحسابي للقيمة الربحية وصافي المركز الحقيقي. ويتم بموجب الطريقة المباشرة احتساب شهرة المحل عن طريق رسملة الربح الممتاز الذي يمثل الفرق بين صافي الربح الاقتصادي المتحقق وتعويض القيمة الجوهرية الصافية، ثم تضاف قيمة شهرة المحل إلى صافي المركز المالي الحقيقي . أما بالنسبة للنوع الثاني

فتتحدد قيمة الشركة عن طريق مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية لفترة معينة .

يتضح من استعراض الطرائق المختلفة للتقييم انه لا يوجد حل متكامل لأي مشكلة معروضة ، أي بتعبير آخر لا توجد طريقة حاسمة تعالج المشكلة المعروضة . الأمر الذي يتطلب البحث عن الطريقة، أو التنسيق بين أكثر من طريقة للتكييف الأفضل مع المشكلة المطلوب حلها . كما يتوجب اتخاذ الحيطة والحذر الشديد لأن كفاءة الإدارة تعتمد على مدى نجاحها في التعامل مع العمليات الخاصة بالتقييم . لكن في الوقت نفسه كل تقييم يمثل حالة نسبية لأنه لا يستخدم غالباً إلاّ بوصفه مؤشر موضوعي في التفاوض الذي تعتمد نتيجته على العديد من العوامل المستقلة . وهنالك عدد من العوامل التي تؤثر على نتيجة التقييم وخاصة معدلات الخصم ، ومعدلات التضخم ، ومعدلات تعويض القيمة الجوهرية، وفترة الإيراد . يمكن الإشارة إلى نقطتين مشتركتين بين جميع الطرائق المعروضة :-

- يتم احتساب الأرباح المتوقعة على أساس مستقبل أكيد .
- تتكون قيمة الشركة من جميع العناصر الملموسة وشهرة المحل .

يستنتج من النقطة الأولى أن التقييم يهمل الخطر . وأن هنالك أنواع مختلفة من الخطر. تتمثل هذه الأنواع بالخطر التشغيلي والتكنولوجي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي ...الخ . ومن الواضح أن هذه الأخطار يصعب قياسها لكن يتكامل الخطر حينما يؤخذ بنظر الاعتبار مع حسابات التقييم على مستوى فترة الإيراد ومعدل الخصم. أما النقطة الثانية، التي تتعلق بجميع العناصر الملموسة وغير الملموسة ، تحمل معناها الواقعي من الناحية الاقتصادية لأن احتساب القيم غير الملموسة يؤخذ بالحسبان تعويض العناصر الملموسة .

وأخيراً يمكن القول أن المعايير الاقتصادية المعتمدة على شهرة المحل ، تمثل مفهوم ديناميكي (حركي) حينما تعطي قيمة معتبرة للموجودات غير الملموسة . وهذه المعايير تستخدم بالكامل في تقييم الشركات التي تعمل على أساس مبدأ استمرارية التشغيل .

أسئلة الفصل

1- أملأ الفراغات التالية :

1) تواجه الشركات نوعين مختلفين من التقييم يمثل الأول تقييم ..... ويمثل الثاني تقييم ..... .

2) يمكن احتساب قيمة الشركة من باستخدام القيمة المحاسبية أو القيمة ..... أو القيمة..... التي توفرها الميزانية .

3) في الشركات المساهمة يتم احتساب القيمة المحاسبية للسهم من خلال قسمة ..... على عدد ..... التي يتكون منها رأس المال المساهم به .

4) إذا تقييم الموجودات يجري خلال فترة التضخم فأنه من المناسب إجراء عملية التكامل بين معدل ..... ومعدل التضخم السائد.

5) يوصي الاتحاد الأوربي للمحللين الماليين بأن التدفق النقدي يشمل الربح و .....

2- أن القيمة السوقية للشركة بشكل عام يمنك أن تكون أعلى أو أقل من صافي المركز المحاسبي (المالي) ، بين أسباب ذلك .

3- يمكن أن تحدد قيمة الشركة عن طريق مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية لفترة معينة والقيمة الحالية لثمن التصفية في نهاية هذه الفترة، بيد أن هنالك صعوبات تكتنف عملية تطبيق هذه الطريقة . ما هي هذه الصعوبات ؟ .

4- تتضمن المعايير الاقتصادية نوعين من الطرائق لاحتساب قيمة الشركة ما هي هذه الطرائق ؟ عددها مع الشرح .

⑧⑧⑧⑧⑧⑧⑧⑧

الفصل التاسع

إمكانية تطبيق محاسبة التضخم في العراق

(القاعدة المحاسبية للتطبيق في العراق)

An application of Inflation Accounting in Iraq

أولا :- المعلومات المحاسبية والتضخم .

ثانيا :- مشكلات التضخم في الوظيفة المالية والمحاسبية .

ثالثا :- أساليب معالجة اثر التضخم على الكشوف المالية .

رابعا :- القاعدة المحاسبية (8) الصادرة في العراق .

الفصل التاسع

إمكانية تطبيق محاسبة التضخم في العراق

(القاعدة المحاسبية للتطبيق في العراق)

An application of Inflation Accounting

يعتمد نجاح أو فشل القرارات التي تتخذها الجهات المعنية على مدى صحة ودقة

المعلومات المقدمة إليها من قنوات متعددة، وتعد المحاسبة اليوم من القنوات المهمة في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة منها، وبغية جعل المحاسبة أداة فاعلة في عملية توفير المعلومات لمتخذي القرارات، لابد أن تتكيف مخرجاتها مع البيئة الاقتصادية التي تمارس وظيفتها فيها، وخصوصا حينما يحصل ظرف اقتصادي معين مثل التضخم، إذ أن تحقيق هذا الهدف يجعل المحاسبة نظاماً متكاملاً للمعلومات الدقيقة التي تعبر عن الحقيقة الاقتصادية للقوائم المالية.

إن تأدية الوظيفة المحاسبية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية، في ظل اقتصاد يشكو من تضخم، تواجه مشكلة تضليل حقيقة العناصر الواردة في القوائم المالية.. وان هذا التضليل لا يمكن إزالته إلا باستخدام إحدى الطرائق المحاسبية الشائعة في معالجة الآثار التضخمية. ويتمثل أبرز هذه الطرق استخداماً في طريقة القوة الشرائية العامة وطريقة الكلفة الاستبدالية.. حيث أن استخدام هاتان الطريقتان يساعد الوظيفة المحاسبية على اتخاذ دور أكثر فاعلية عن دورها التقليدي المعروف في تقديم المعلومات المفيدة والملائمة، وتعتمد المفاضلة بين هاتين الطريقتين على الهدف من استخدامهما. فإذا كان الهدف هو تقويم حقيقي لنتائج الأعمال فإنه يفضل استخدام

طريقة القوة الشرائية العامة. أما إذا كان الهدف هو تقييم الموجودات والمطلوبات فإنه يفضل استخدام طريقة الكلفة الاستبدالية.

يتناول هذا الفصل المواضيع الآتية :-

أولا :- المعلومات المحاسبية والتضخم .

ثانيا :- مشكلات التضخم في الوظيفة المالية والمحاسبية .

ثالثا :- أساليب معالجة اثر التضخم الاقتصادي على الكشوف المالية .

رابعا :- القاعدة المحاسبية (8) الصادرة في العراق .

أولاً – المعلومات المحاسبية والتضخم

لم تكن المشكلات التي يسببها التضخم (inflation) في إعداد المعلومات المحاسبية ومنها الميزانية العمومية ظاهرة جديدة ومقتصرة على العراق فحسب باعتباره احد البلدان التي تعاني من التضخم منذ فترة طويلة ، وإنما هنالك بلدان عدة في العالم عانت منها وما تزال تعاني وهي مستمرة حالياً في اتخاذ إجراءات وإصدار قوانين من اجل معالجة تأثيرات التضخم على المعلومات المحاسبية والمالية. فالتضخم كما أشرنا هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض المنتجات ، ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، أي بمعنى آخر التآكل النقدي (Monetary Erosion)، ويمكن قياس التضخم عن طريق مؤشر عام للأسعار يقاس من خلاله معدل التضخم (Inflation Rate) الذي يمكن معرفة مدى تأثيره على القوائم المالية، فالمعدل المنخفض للتضخم قد لا يؤثر بشكل كبير على تفاوت قيم البنود المحاسبية المدرجة في هذه القوائم، وقد لا يؤخذ نهائياً في الحسبان عند إعدادها. لكن حين يزيد المعدل الحالي للتضخم عن 7% سنوياً، فإنه يفقد البيانات المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية (Historical Cost) جزءا كبيراً من فائدتها.

إن الظاهرة التضخمية لم تعد اليوم حالة عرضية تزول بزوال الأسباب التي أدت

إلى حدوثها، حيث أن الوقائع والأحداث أثبتت أن معدلات التضخم تزداد مع مرور الزمن الطويل الذي تخللته جملة أحداث اقتصادية وسياسية ساعدت على ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير . ولعل من ابرز الأمثلة على ذلك هو ما حصل خلال عقد السبعينات من القرن العشرين الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار بسبب ارتفاع أسعار النفط وانعكاسات ذلك على المنتجات الصناعية وكذلك ما حصل خلال عقد التسعينات من القرن نفسه وبالتحديد عام 1998م الذي شهد الأزمة المالية والآسيوية والأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم عام 2009م. ولذلك فان التضخم يتطور باتجاه واحد غير قابل للتراجع كما أشرنا . لكل هذه الأسباب لا بد أن يؤخذ تطور التضخم بنظر الاعتبار بشكل صريح وواضح في استراتيجيات نمو وتوسع الشركات .

ومهما تكن الإجراءات القانونية التي تتخذها الدولة في سبيل الحد من آثار التضخم فإن المحاسبة لكي تصبح أداة فاعلة في خدمة الإدارة ونظاماً للمعلومات ، لابد أن تتطور وان تتكيف بالاتجاه التي يأخذ في الحسبان الحقيقة التضخمية للاقتصاد ومن ثم تزويد الأطراف المستخدمة والمستفيدة بالمعلومات الواضحة والدقيقة والقريبة من الحقيقة الاقتصادية والمالية لأنشطة الشركات .

ومن أجل إحياء هذا الدور الفاعل للمحاسبة بوصفها أداة قياس إدارية واقتصادية واجتماعية ، لابد من التعرف أولا على المشكلات التي يعكسها التضخم على البنود المحاسبية المسجلة في القوائم المالية ، وذلك لأن معظم البلدان ومنها العراق ما تزال فيها الشركات تعد بياناتها على أساس مبدأ الكلفة التاريخية دون مراعاة معدلات التضخم المرتفعة وانخفاض قيم العملات النقدية فيها جراء ذلك. وان الاستمرار في هذا المبدأ في ظل التضخم والانخفاض النقدي يجعل البنود المحاسبية المسجلة في القوائم المالية بالكلفة التاريخية تظهر بقيمة منخفضة ولا تعبر عن قيمتها الحقيقية، لأنها تم تقييمها بعملة نقدية فقدت جزءاً كبيرا من قوتها الشرائية بسبب

التضخم كما أكدنا ذلك في الفصول السابقة. وتأسيساً على المشكلات ذاتها فانه من الضروري الحديث عن الإجراءات العملية اللازمة والتي تساعد المحاسبة على أن تتكيف مع التضخم وتفتح آفاق المستقبل أمام تطورها باتجاه عدم إعطاء صورة مشوهه للقوائم المالية، ومن ثم تفقدها الغاية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

ثانيا : مشكلات التضخم في الوظيفة المالية والمحاسبية

يؤدي التضخم إلى حدوث مشكلات في القرارات التي تتخذها الوظيفة المالية ومن بين هذه المشكلات ما يأتي:-

1- يؤدي التضخم الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار الفائدة

أن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة النقدية يدفع المودعين والمستثمرين والمقرضين إلى طلب أسعار فائدة أعلى من الأسعار الاعتيادية لغرض تعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود أو العملة النقدية ، وبذلك ترتفع أسعار الفائدة نتيجة لانخفاض أسعار السندات (القروض) .

2- يؤدي التضخم إلى صعوبات التنبؤ والتخطيط للمصروفات والإيرادات

لا يمكن التنبؤ بصورة صحيحة وموضوعية في الإيرادات المتوقعة أو المصروفات التي ستنفق مستقبلاً وذلك بسبب التقلبات بالأسعار وخاصة الارتفاع في مستواها العام .

3- يؤدي التضخم إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال

تستلزم عملية الاستثمار في الشركات توفير موارد مالية كبيرة لشراء موجودات ثابتة ، وحيث أن التضخم الاقتصادي يؤثر في ارتفاع أسعار الموجودات الثابتة فإنه يتطلب من الشركة توفير الأموال أو البحث عنها من اجل اقتناء الموجودات الثابتة .

4- يؤدي التضخم إلى صعوبات محاسبية

من المعروف أن الوظيفة المالية تعتمد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات ، وطالما أن هذه القوائم لا تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وهي مضلله فإنه من المؤكد أن تواجه الوظيفة المالية صعوبات في عملية اتخاذ القرارات في أي نشاط من أنشطتها الاعتيادية .

لقد تم التطرق بشيء من التفصيل والتكرار إلى المشكلات التي يسببها التضخم في القوائم والكشوف المحاسبية والمالية (الفصول السابقة من هذا الكتاب) ، لذلك يمكن العودة إليها في هذين الفصلين للتعرف على المشكلات الناجمة عن التضخم الاقتصادي ، ولا ضرورة لإعادة التذكير بها هنا .

ثالثا : أساليب معالجة التضخم في الكشوف المحاسبية

نتيجة للانتقادات ألموجهه إلى الكشوف المحاسبية التقليدية لأنها غير فعالة بالإفصاح التام عن تأثيرات تغير مستويات الأسعار. ونتيجة لهذه الانتقادات فقد أجريت بحوث ودراسات وتوصيات ومقترحات لمعالجة هذه الآثار على الحسابات ومراعاة الآثار التضخمية عند قياس الدخل من اجل الوصول إلى القيمة الحقيقية للمركز المالي ومن هذه المعالجات.

(أولا) معالجات جزئية Partial adjustment

(ثانيا) معالجة عامة General adjustment

(ثالثا) معالجة خاصة Specific adjustment

وفيما يأتي شرح مختصر لكل من هذه المعالجات :

(أولا) المعالجات الجزئية

يتم بموجب هذه المعالجات أجراء تعديلات على بعض عناصر كشف الدخل والمركز المالي وتتضمن الاندثارات وكلفة البضاعة المباعة.

1 - طريقة الاندثار

(1) معالجة اندثار الموجودات الثابتة عن طريق استخدام طريقة القسط المعجل (accelerated Depreciation)

يحتسب الاندثار بموجب هذه الطريقة بنسب عالية في السنوات الأولى من العمر الإنتاجي للموجود الثابت ثم تخفض في السنوات الأخيرة وتمثل هذه النسب نسبا ثابتة من الرصيد المتناقص أو نسباً متناقصة افتراضية وتستند هذه المعالجة إلى أن اثر التضخم يكون قليلاً في السنوات الأولى من العمر الإنتاجي ، وبذلك يتم استهلاك أكبر قيمة ممكنة لغرض تقليل اثر التضخم ، ومن ثم تقليل أثره على كشف الدخل ، وعندما تزداد معدلات التضخم فإن تأثيرها يكون قليلاً على كشف الدخل نظراً لضآلة المبلغ المتبقي من كلفة الموجود الثابت لكن يعاب على هذه الطريقة بأن الاحتياطي الخاص بإستيدال الموجود الثابت أكبر من الاحتياطي المحسوب على أساس طريقة الاندثار المعجل.

(2) احتساب الاندثار على أساس الكلفة الاستبدالية للموجودات الثابتة

يتم احتساب الاندثار بعد إعادة تقدير الموجودات الثابتة على أساس الكلفة الاستبدالية ويرحل الفرق بين الاندثار على أساس الكلفة التاريخية والاندثار على أساس الكلفة الاستبدالية إلى حساب احتياطي ارتفاع الكلفة الاستبدالية .

(3) احتساب الاندثار على أساس الكلفة التاريخية المعدلة

يحتسب الاندثار على أساس الكلفة التاريخية المعدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة (المستوى العام للأسعار) ويرحل الفرق بين الاندثار المعدل والاندثار التاريخي إلى حساب احتياطي ارتفاع الكلفة التاريخية.

2 - طريقة كلفة البضاعة المباعة

(1) معالجة كلفة البضاعة المباعة

من أهم الطرائق المتبعة للحد من التضخم كمعالجة جزئية هي طريقة ما يدخل أخيراً يصرف أولاً (Last in First out LIFO). تقوم هذه الطريقة باحتساب كلفة البضاعة المباعة على أساس الوجبات المشتراة أخيراً والتي تكون أقرب إلى أسعار المبيعات شريطة أن لا يكون هنالك فارق زمني بين وقت شراء الوجبات الأخيرة وتاريخ البيع. وعلى الرغم من أن طريقة (LIFO) تلاءم الشركات الصناعية لأنها معبرة عن القيمة الحقيقية للمخزون فان هذه الطريقة لا تتوفر فيها الموضوعية عند تقييم المخزون المسجل في الميزانية العمومية ، كذلك من المأخذ على هذه الطريقة عدم تطابق تاريخ شراء المواد (مشتريات) مع المبيعات خصوصاً في الشركات ذات النشاط الصناعي.

(2) الكلفة الاستبدالية

يتم احتساب كلفة البضاعة على أساس الكلفة الاستبدالية (الكلفة السوقية) والفرق بين الكلفة التاريخية وكلفة استبدال البضاعة المباعة يحول إلى حساب احتياطي.

(3) استخدام طريقة ما يرد مستقبلاً يصرف أولا (Next in first out NIFO)

إذ يتم تسعير البضاعة بالأسعار حتى لو اشتريت الآن.

(4) استخدام الأرقام القياسية العامة

يتم بموجب هذه الطريقة استخدام المستوى العام للأسعار لتعديل كلفة البضاعة ويرحل الفرق بين الكلفة التاريخية والكلفة المعدلة إلى حساب احتياطي الكلفة التاريخية المعدلة .

(ثانيا) المعالجات العامة

يتم بموجب هذه الطريقة استخدام محاسبة القوة الشرائية العامة (محاسبة المستوى العام للأسعار) . إن الفلسفة التي تستند إليها هذه المعالجة هي التعبير عن عناصر كشف الدخل والميزانية بوحدات نقدية ذات قوة شرائية في تاريخ إعداد الميزانية . وهذا النوع من التعديل يقوم على نفس الإجراءات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً فيما عدا الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية العامة للنقود ويكون أسلوب التعديل كالآتي:

$$RC = \frac{Irt}{Ipt} \otimes C$$

حيث أن :

$RC =$ الكلفة التاريخية المعدلة .

$Irt =$ الرقم القياسي في وقت التعديل .

$Ipt =$ الرقم القياسي في تاريخ الاقتناء .

$C =$ الكلفة التاريخية .

ويكون هنالك نوعان من التعديل :-

1- التعديل نحو الخلف ويرمز له بـ (RC_B) ويأخذ الصيغة التالية :

$$RC_B = \frac{I_{2002}}{I_{2012}} \otimes C$$

حيث أن :

$I_{2002} =$ الرقم القياسي لعام 2002 .

I_{2012} = الرقم القياس لعام 2012 .

C = الكلفة التاريخية .

2- التعديل نحو الأمام ويرمز له بـ RC_F ويأخذ الصيغة التالية :

$$RC_F = \frac{I_{2012}}{I_{2002}} \otimes C$$

تتطلب المعالجات العامة (محاسبة القوة الشرائية العامة) التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية. يقصد بالعناصر النقدية (monetary items) هي العناصر التي تبقى مبالغها ثابتة متجاهلة حقيقة التغير في مستويات الأسعار مثل الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية .والعناصر غير النقدية (Monetary items) هي العناصر التي تتأثر مبالغها بالتغيرات في مستويات الأسعار مثل الموجودات الثابتة والمخزون ، ورأس المال.

(أ) إجراءات التعديل بموجب محاسبة القوة الشرائية العامة

يشمل التعديل كافة عناصر كشف الدخل والميزانية.

(1) تعديل عناصر كشف الدخل

يشمل إجراءات التعديل كل من الإيرادات والمصروفات بضرب مبلغها بمعامل التحويل . وتقسم كل من الإيرادات والمصروفات إلى مجموعتين ، فالمجموعة الأولى تمثل مجموعة الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في كل من الموجودات والمطلوبات النقدية. أما المجموعة الثانية فتمثل مجموعة الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في كل من الموجودات والمطلوبات غير النقدية، حيث تختلف كل مجموعة في معامل تحويلها عن الأخرى.

(2) تعديل عناصر الميزانية

عند تعديل الميزانية العمومية يتطلب أولا التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية فبالنسبة للعناصر النقدية فلا يجري تعديلها لأنها تحمل قوة شرائية جارية . أما العناصر غير النقدية ، التي تشمل الموجودات الثابتة ومخصصات الاندثار والمخزون وحقوق الملكية ، فيجري تعديلها من خلال ضرب

مبالغها في معامل التحويل الذي يمثل العلاقة بين الرقم القياسي السائد في نهاية الفترة المراد تعديلها والرقم القياسي وقت الحصول على العناصر غير النقدية .

(ب) مزايا محاسبة القوة الشرائية العامة

(1) تمثل محاسبة القوة الشرائية العامة نظاماً شاملاً لتعديل كافة فقرات التقارير المالية وضماناً

للاستمرار بالإجراءات المحاسبية، ويكون التغير فقط في وحدة القياس.

(2) تتسم محاسبة القوة الشرائية العامة بالموضوعية والمرونة حيث يمكن استخدام نفس الأرقام

القياسية العامة في جميع الشركات.

(3) تساعد محاسبة القوة الشرائية إمكانية إجراء المقارنة بين التقارير المالية باستخدام وحدة قياس

عادية لعدة شركات عاملة في نفس القطاع أو لسلسلة من السنوات لنفس الشركة.

(جـ) الانتقادات الموجهة إلى محاسبة القوة الشرائية

(1) لا تحافظ محاسبة القوة الشرائية على رأس المال الحقيقي لأنها تحافظ فقط على القوة الشرائية

العامة لرأس المال المستثمر.

(2) لا تفصح محاسبة القوة الشرائية عن القيمة الجارية التي تكون ضرورية لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

(3) تتجاهل محاسبة القوة الشرائية التغيرات التكنولوجية وظروف المنافسة عند إجراء التعديل بالمستوى العام للأسعار.

(ثالثا) المعالجات الخاصة

نتيجة للانتقادات الموجهة إلى محاسبة القوة الشرائية العامة فقد قدمت دراسات وبحوث من قبل لجان وجمعيات محاسبية تدعو إلى استخدام محاسبة الكلفة الجارية كأسلوب لتعديل التقارير المالية ومن أهم اللجان لجنة ساندي لاندز (Sandilande's committee) . وتحاول هذه الطريقة الربط بين مفهوم الدخل

المحاسبي ومفهوم الدخل الاقتصادي باستخدام وحدة قياس تتوفر فيها الملائمة والعقلانية .

ومن أهم الطرائق التي تحقق المعالجة الخاصة هي محاسبة الكلفة الاستبدالية (Replacement cost) وتعرف على إنها كلفة إحلال الخدمات المتوقعة للموجودات الممتلكة أو تمثل مقدار النقدية التي يمكن دفعها لاقتناء نفس الموجودات اللازمة لأعمال الشركة وتتحدد الكلفة الاستبدالية عن طريق الآتي :

- قوائم الأسعار الحالية .
- الكلفة الصناعية المعيارية .
- الأرقام القياسية الخاصة .
- تقدير خبراء متخصصين .
- خبرة الشركة .

والتعديلات على أساس الكلفة الاستبدالية تشمل الموجودات الثابتة والمخزون والمصروفات. فالكلفة الاستبدالية لأي موجود بوصفها أساس لتقييم عناصر التقارير المالية يقصد بها الكلف الجارية الواجب إنفاقها الآن من اجل الحصول على نفس الموجود الثابت الذي له نفس القدرة الإنتاجية الحالية المحتفظ بها من قبل الشركة والشيء نفسه بالنسبة إلى المخزون والمصروفات .

(أ) مزايا الكلفة الاستبدالية

تفصح عن الدخل الحقيقي من خلال مقابلة إيرادات حالية مع كلف حالية والتي تمكن المستثمرين من الفهم الأفضل لكلف العمليات الخاصة.

(ب) الانتقادات الموجهة إلى محاسبة الكلف الاستبدالية

(1) صعوبة إمكانية إجراء المقارنة بين التقارير المالية المعدة على أساس الكلف الاستبدالية بسبب

التغيرات في قيمة وحدة النقد .

(2) ارتفاع تكاليف تطبيق هذه الطريقة وخصوصاً في الشركات الصغيرة .

(3) ابتعاد البيانات المعدة على أساس الكلفة الاستبدالية عن الموضوعية لأنها تفترض أن جميع الموجودات الثابتة يمكن استبدالها بنفس الوقت.

(4) صعوبة تقييم بعض أنواع الموجودات بسبب وضعيتها الإنتاجية نتيجة الاستعمال أو عدم توفر أرقام قياسية خاصة .

ونظرا لأن الطريقة المستخدمة في تسعير المواد المنصرفة من المخازن هي طريقة المعدل الموزون ، التي اقرها النظام المحاسبي الموحد في العراق ، والتي تتطلب إجراء تعديل كلفة المواد المستهلكة في العمليات الإنتاجية ، حيث أن كلفة المواد المستهلكة تتأثر بأسعار السنوات السابقة ، ولذلك يمثل معامل التحويل العلاقة بين الرقم القياسي في نهاية السنة المراد إليها التعديل والرقم القياسي لكافة سنوات الشراء أو قد يكون إجراء التعديل عن طريق متوسط المتوسطات للأرقام القياسية المرجحة بالمشتريات لكل سنة من السنوات الداخلة في عملية التعديل .

وتكون خطوات التعديل كما يلي :-

(1) يتم تحديد السنة التي يبدأ فيها تطبيق المعدل الموزون .

(2) تضرب مشتريات المواد الأولية لكل سنة في متوسط الرقم القياسي لتلك السنة .

(3) تجمع قيم المشتريات الداخلة في السلسلة المختارة وتقسم على مجموع كميات المشتريات للسنوات الداخلة في السلسلة لإيجاد متوسطات الأرقام القياسية المرجحة بقيم المشتريات .

(4) الرقم الناتج عن عملية القسمة يمثل الرقم القياسي السائد في وقت الشراء .

جدول احتساب متوسط الرقم القياسي الخاص بالمواد المستخدمة في عام(2012).

السنة	المشتريات	**متوسط الرقم القياسي**	المشتريات المرجحة	المتوسط المحتسب %
2009	11220844	1.4715	16511472	
2010	5642263	1.6755	9453612	
2011	14362933	1.840	26427797	
2012	9966800	1.9495	19430277	
المجموع	41192840		71823158	%174.4

معدل استخدام المواد المستخدمة لعام 2012 $= \frac{I_{2012}}{\overline{X}}$

حيث أن :

$I2012$ = الرقم القياسي لعام 2012.

$\overline{X}$ = المتوسط المحتسب

وهكذا يتم الاحتساب بالنسبة إلى بقية السنوات .

ثم يتم إعداد كشف بتعديل المواد المباشرة المستهلكة في النشاط الإنتاجي للأعوام من 2011 إلى 2013

السنة	الكلفة التاريخية	معدل التحويل	الكلفة التاريخية المعدلة إلى أسعار نهاية العام
2011	1031797	1.141	1177280
2012	6567545	1.123	7375353
2013	6344178	1.239	7860436

وهكذا لبقية المصروفات مثل الأجور المباشرة والمصروفات المباشرة، حيث يتم التعديل

بمعامل التحويل الذي يمثل العلاقة بين الرقم القياسي لنهاية السنة المراد التعديل إليها ومتوسط الرقم القياسي لسنة الأساس (على فرض تم إنفاقها بالتساوي على اشهر السنة).

رابعا : القاعدة المحاسبية (8) الصادرة في العراق

اقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ 1997/3/29 القاعدة المحاسبية (8) بشان المعلومات التي تعكس آثار التغيير بالأسعار .

(أولا) الأهداف ونطاق العمل

1. العوامل المؤثرة في تغيير الأسعار (اجتماعية، اقتصادية، أو عامة).
2. تأثير ذلك على القوة الشرائية للنقد .
3. تعمل هذه القاعدة على الحد من تآكل رأس المال عن طريق توزيع الأرباح باستخدام مفهوم المحافظة على رأس المال (مفهوم القوة الشرائية العامة) أما بتعديل شامل للبيانات المالية بمعدل عام للأسعار أو باستخدام مفهوم المحافظة على القوة التشغيلية للشركة (مفهوم التكلفة الحالية) بتعديل بعض عناصر البيانات المالية .
4. إحاطة مستخدمي البيانات علما بآثار التغيير بالأسعار على تلك البيانات مع الإفصاح عن مدى نجاح إدارة الشركة في مواجهة ظاهرة التضخم .
5. بيان اثر تغيير الأسعار على المقاييس المستخدمة في تحديد نتائج أعمال المنشاة ومركزها المالي. إذ أن هذه المعلومات مكملة للقوائم المالية الأساسية وليست جزءا منها .
6. تسري أحكام هذه القاعدة على شركات القطاع العام ، وشركات القطاع المختلط ، و الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية .
7. لا تسري أحكام هذه القاعدة على شركات تابعة في بلد المنشاة الأم عندما تقدم هذه المعلومات المطلوبة ولكنها تسري على الشركة التابعة إذا كانت تعمل في بلد مختلف عن البلد الأم .

(ثانيا) المصطلحات

1. التغيير في الأسعار (Changing Prices) نتيجة للظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية لأسباب تضخمية أو انكماشية كأسباب عامة او نتيجة للعرض والطلب .
   - التغيير في السعر أي الانتقال من سعر سوق الشراء إلى سعر سوق البيع .
   - التغيير في السعر نتيجة لما يتم إضافته من قيمة بمعرفة المنتج (Producer's Margin) لتحقيق منافع مضافة بسبب مرور الوقت أو التغيير في الشكل أو المكان .
   - التغيير في المستوى العام للأسعار أي التغيير في أسعار السلع أو الخدمات في المجتمع أي التغيير في القوة الشرائية للنقد المستخدم في التعامل ويتم قياس التغيير باستخدام الأرقام القياسية العامة .
2. التضخم اي زيادة الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد .
3. القوة الشرائية العامة(general purchasing power) أي كمية السلع والخدمات .
4. الرقم القياسي العام للأسعار(General price Index) هو معيار إحصائي يظهر التغيير في أسعار السلع والخدمات قياسا بفترة الأساس .
5. التضخم الجامح(Hyper Inflation) أي التغيير الكبير في الأسعار بسبب ظواهر اقتصادية.
   - احتفاظ السكان بثرواتهم العينية أو بعملة نقدية أجنبية مستقرة .
   - اعتماد السكان على عملة نقدية أجنبية للتداول .
   - تثبيت عملة البيع والشراء الآجل بأسعار تأخذ بعين الاعتبار تعويض الخسارة المتوقعة .
   - ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار كمؤشرات للأسعار .
   - عندما ما يكون معدل التضخم التراكمي أكثر من 100% .

▪

6. العناصر النقدية

تتمثل العناصر النقدية في الالتزامات الواجبة التحصيل أو التسديد بعدد معين ثابت من وحدات النقد الجاري (المتعامل به) دينار مثلا ، وبهذا تكون ثابتة من حيث كمية النقد عند تغيير الأسعار أو القوة الشرائية للنقد . ويشمل النقدية في الصندوق والبنك ، والمدينون ، وأوراق القبض أو أوراق الدفع والدائنون .

7. العناصر غير النقدية

تتمثل العناصر غير النقدية في العناصر التي لا تمثل التزاما بصورة عدد ثابت من وحدات النقد وإنما تختلف باختلاف مستوى الأسعار . مثل المخزون والموجودات الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل وحقوق الملكية .

8. مكاسب وخسائر حيازة العناصر النقدية

وهي الأرباح والخسائر النقدية نتيجة للاحتفاظ بالعناصر النقدية نتيجة لحدوث تغيرات في الأسعار (كالاحتفاظ بالنقدية وانخفاض أسعارها بسبب التضخم) أو ارتفاع أسعارها بسبب الانكماش.

(ثالثا) الاستجابة للتغيير في الأسعار

هنالك عدد من الطرائق لإعداد البيانات المحاسبية للاستجابة للتغيير في الأسعار بما في ذلك التغيير في أسعار الموجودات وهي :-

الطريقة الأولى: على أساس القوة الشرائية العامة أي الحفاظ على القيمة الحقيقية لرأس المال .

الطريقة الثانية : طريقة التكلفة الحالية بدلا من التكلفة التاريخية أي الحفاظ على الطاقة التشغيلية للشركة .

الطريقة الثالثة : الجمع بين الأسلوبين .

الأسلوب الأول : تعديل القوائم المالية طبقا لمفهوم القوة الشرائية العامة :

1. يعتمد هذا الأسلوب على إعادة النظر في إثبات بعض أوكل مفردات البيانات المحاسبية على أساس التغيير في القوة الشرائية العامة باستخدام أرقام قياسية

مناسبة ، وينعكس ذلك على الاندثارات وتكلفة المبيعات وصافي مفردات العناصر النقدية .

2. تعديل القوائم المالية التي تم إعدادها مسبقا طبقا لمفهوم التكلفة التاريخية بعد تحديد الرقم القياسي المناسب لمستوى الأسعار .
3. تبويب عناصر قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية)إلى عناصر نقدية وعناصر غير نقدية .
4. يتم تعديل أرقام العناصر غير النقدية من الموجودات باستخدام الرقم القياسي الذي تم تحديده عند شراء الموجودات أو حيازتها أو عند تاريخ إعادة تقييمها لبيان التغيير العام للأسعار وفق المعادلة الآتية:

$$DV = \frac{In}{It} \otimes DVH$$

حيث أن :

$DV =$ قيمة العنصر .

$In =$ الرقم القياسي الجاري .

$It =$ الرقم القياس في تاريخ حيازة الموجود .

$DVH =$ القيمة التاريخية للعنصر .

5. تعديل مكونات حقوق الملكية (باستخدام نفس المعادلة أعلاه) .
6. حذف احتياطي ارتفاع أسعار وأي احتياطيات لإعادة التقييم .
7. حذف الوفر المتراكم حيث يتم التوصل إلى المعدل من خلال تعديل بنود الميزانية.
8. أما في حالة عدم تحديد حيازة بعض الموجودات فيتم اللجوء إلى خبير مستقل لتقييم الموجودات .
9. تبقى النفقات الرأسمالية الممولة من القروض لأنها تعد من نفقات الاقتراض للفترة التي يتم فيها التقييم .
10. عند شراء موجودات ثابتة بتاريخ معين للتسديد فانه يتم تعديل قيمة هذه الموجودات عند تاريخ التسديد وليس في تاريخ التعاقد .

11. لا يتم تعديل العناصر النقدية لأنها تعبر عن القوة الشرائية السائدة في تاريخ إعداد القوائم المالية .

12. تعديل بنود كشف الدخل (ماعدا الاندثار) باستخدام المعدل العام للأسعار على أساس المعدل البسيط للمعدل العام للأسعار خلال سنة .

13. تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية عند تغيير المستوى العام للأسعار عن طريق :-

- طرح المطلوبات النقدية من الموجودات النقدية لتحديد صافي الموجودات النقدية .
- تعديل صافي الموجودات النقدية في بداية الفترة بمقدار التغيير في القوة الشرائية في نهاية الفترة حسب المعادلة الآتية :-

$$RNFM = \frac{Ip_2}{Ip_1} \otimes NFM$$

حيث أن :

$RNFM$ =تعديل صافي الموجودات النقدية .

Ip_1 = الرقم القياسي للأسعار في أول المدة .

Ip_2 = الرقم القياسي للأسعار في آخر المدة .

NFM = صافي الموجودات النقدية .

14. تعديل قيمة المتحصلات النقدية التي تمت خلال الفترة بنفس المعادلة أعلاه ويضاف الصافي إلى القيمة المعدلة أعلاه .

15. تعتبر أرباح أو خسائر القوة الشرائية للنقود كأحد مكونات الدخل المحاسبي الصافي مع مراعاة طريقة عرضها بشكل مستقل ويمثل ربح النشاط الجاري .

16. العناصر شبه النقدية تعالج بنفس الطريقة الخاصة بمعالجة العناصر النقدية .

17. أما الأسهم الممتازة فإنها تعد من العناصر غير النقدية عندما تدرج في البيانات المحاسبية بأقل من القيمة المحددة (الثابتة) لها . أما إذا أدرجت بقيمتها المحددة التي تستحق بتاريخ السداد فإنها تعد من العناصر غير النقدية . فإذا اعتبرت عناصر نقدية فإنها ستحقق أرباحاً أو تتحمل خسائر تثبت في كشف الدخل لأنها تمثل احد عناصره.

18. العملات النقدية الأجنبية فإنها تعامل على أساس :

- عناصر غير نقدية لأنها مثبتة بأسعار التحويل التاريخية وتعامل على هذا الأساس .
- عناصر نقدية إذا ثبت أسعارها على أساس سعر التحويل السائد عند إعداد القوائم المالية .

<u>تطبيق عام</u>

الطريقة الأولى (التكلفة التاريخية المعدلة)

بدأت إحدى الشركات أعمالها 2012م برأسمال (أسهم عادية) (75000) ألف دينار حصل نقدا بالكامل وبنفس التاريخ تم شراء معدات بما قيمته (45000) ألف دينار منها (20000) ألف نقدا والباقي يسدد خلال عامين من تاريخه. وقد كان الرقم القياسي العام للأسعار (100) في 2012/1/1م كذلك تم شراء بضاعة على دفعتين قبل البدء بالنشاط .

الدفعة الأولى بقيمة (44000) ألف دينار عندما كان الرقم القياسي العام 110 .

الدفعة الثانية بقيمة (45000) ألف دينار عندما كان الرقم القياسي العام 120 .

ولقد تمت المبيعات عندما كان الرقم القياسي العام (130) كما أن المصروفات التي بلغت (16000) ألف دينار تمت أيضا عند قياس الرقم القياسي وقد اتبعت المنشاة طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) وان مخزون آخر المدة بلغ في 2012/12/31م (29000) ألف دينار وكان الرقم القياسي العام 130 .وفيما

يلي كشف الدخل عن السنة المنتهية بتاريخ 2012/12/31م والميزانية العمومية كما تظهر بتاريخ 2012/12/31م (المبالغ بالآلاف) .

(أولا) كشف الدخل عن السنة المنتهية في 2012/12/31م (المبالغ بالآلاف)

مبيعات		100000
تكلفة المبيعات		60000
مجمل الربح		40000
المصروفات	16000	
الاندثار 10% من45000	4500	
		(20500)
صافي ربح النشاط الجاري		19500

(ثانيا) قائمة المركز المالي كما هي في 2012/12/31م (المبالغ بالآلاف)

البيـــــــان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
رأس المال (أسهم عادية)		75000
أرباح محتجزة (مرحلة)		19500
قروض طويلة الأجل		25000
المجموع		119500
الموجودات الثابتة	45000	
بطرح: الاندثار المتراكم	(4500)	40500
الموجودات المتداولة :		
مخزون سلعي	29000	
مدينون	19000	
نقدية	39500	87500
مطلوبات متداولة		(8500)
رأس المال العامل		79000
المجموع		119500

المطلوب

1. احتساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية .
2. إعداد كشف الدخل المعدل تبعا للتغيير في المستوى العام للأسعار عن الفترة المنتهية في2012/12/31م .
3. إعداد قائمة المركز المالي المعدلة تبعا للتغيير في المستوى العام للأسعار كما هي في 2012/12/31م .

خطوات الحل

أولا: حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية

	الأرقام قبل التعديل	معامل التحويل	الأرقام بعد التعديل
صافي الأصول النقدية في 2012/1/1م	75000	100/130	97500
يضاف : المتحصلات النقدية (المبيعات)	100000	130/130	100000
	175000		197500
تطرح : معدات مشتراة	20000	100/130	26000
بضاعة مشتراة برقم قياسي110	44000	110/130	52000
بضاعة مشتراة برقم قياسي 120	45000	120/130	48750
المصروفات	16000	130/130	16000
	125000		142750
صافي المركز النقدي في 2012/12/31م	50000		54750
صافي الموجودات النقدية غير المعدلة في 2012/12/31م			50000
مكاسب(خسائر) القوة الشرائية عن العناصر الجارية			4750

ثانيا:كشف الدخل المعدل للفترة المنتهية في 2012/12/31م

	الأرقام غير المعدلة	معامل التحويل	الأرقام بعد التعديل
المبيعات	100000	130/130	100000
كلفة المبيعات: رقم قياسي110 دفعة أولى	44000	110/130	52000
كلفة المبيعات: رقم قياسي120 الباقي	16000	120/130	17333
مصروفات الفترة	16000	130/130	16000
اندثار	4500	100/130	5850
	80500		91183
صافي الدخل للنشاط الجاري	19500		8817

ثالثا: قائمة المركز المالي المعدلة في 2012/12/31م .

البيـــــــان	قبل التعديل	معامل التحويل	بعد التعديل
راس المال (أسهم عادية)	75000	100/130	97500
الأرباح المعدلة	19500	-	8817
مكاسب القوة الشرائية	-		2750
	94500		109067
الموجودات الثابتة	45000	100/130	58500
تطرح: اندثار متراكم(10%)	(4500)	100/130	(5850)
	40500		52650
الموجودات المتداولة:			
مخزون سلعي	29000	120/130	31417
مدينون	19000	130/130	19000
نقدية	39500	130/130	39500
	87500		89917

تطرح : مطلوبات متداولة	(8500)	130/130	(8500)
راس المال العامل	79000		81417
إجمالي الموجودات	119500		134067

يلاحظ أن رقم مكاسب(خسائر) القوة الشرائية الظاهرة في قائمة المركز المالي المعدل يغطي العناصر النقدية الجارية وكذلك المطلوبات النقدية طويلة الأجل وقد تم حسابه على الشكل الآتي:

مكاسب عن القرض طويل الأجل

البيـــــــــــان	االمبلغ
القيمة المعدلة للقرض (25000× 100/130)	32500
القيمة الاسمية للقرض	25000
	7500
تطرح الخسائر عن العناصر النقدية الجارية	(4750)
مكاسب القوة الشرائية عن الفترة	2850

اسئلة الفصل

1- ماهي مزايا محاسبة القوة الشرائية العامة ؟ وماهي الانتقادات الموجهة اليها ؟

2- عدد المشكلات التي يسببها التضخم في الوظيفة المالية والمحاسبية.

3- ماهي الانتقادات الموجهة الى محاسبة الكلفة الاستبدالية ؟

4- هنالك عدد من الطرق المستخدمة في اعداد البيانات المحاسبية للاستجابة للتغير في الاسعار؟ عددها مع الشرح.

5- اذكر الاهداف التي اقرتها القاعدة المحاسبية (8) في العراق لمعالجة اثار التضخم الاقتصادي .

⑨⑨⑨⑨⑨⑨⑨⑨⑨⑨

الفصل العاشر

تعديل البيانات المحاسبية

(حالة عملية)

Recovery of Accounting Information

(Case Study)

أولاً :- الطريقة المباشرة لتعديل النتيجة (الربح)

ثانياً : الطريقة الشاملة لتعديل جميع الحسابات

ثالثاً :- اختلاف النتائج الحقيقية عن النتائج الظاهرية

الفصل العاشر

تعديل البيانات المحاسبية

(حالة عملية)

Recovery of Accounting Information

تمسك إحدى الشركات دفاترها وسجلاتها المحاسبية بالطريقة التقليدية للمحاسبة التاريخية (التسجيل بطريقة الاقتناء أو الشراء) . وقد توفرت الكشوف المحاسبية الآتية المدرجة تفاصيلها في القائمة (1) والمعدة بالدنانير الجارية أو التاريخية .

1. الميزانية في بداية السنة 2012م .
2. كشف الدخل (حساب النتيجة) عن السنة 2012م .
3. الميزانية في نهاية السنة 2012م .

فإذا علمت أن :

(1) الموجودات الثابتة كانت قد أقتنيت بالكامل في بداية السنة 2012م .

(2) مؤشرات المستوى العام للأسعار تظهر بالقائمة (2) .

(3) فترة الخزن بالشركة هي (3) أشهر أي أن متوسط عمر المخزون هو شهر ونصف .

(4) تسعير المخزون يتم بطريقة ما يدخل أولاً يخرج أولاً (FIFO) .

وباستخدام أساليب القيمة الحالية النقدية وأساليب تعديل الحسابات بطريقة القوة الشرائية العامة فأن هنالك نوعان من الحل يمكن بواسطتهما احتساب النتيجة (أو الربح) الحقيقية :-

الحل المبسط :- تعديل مباشر للنتيجة (الربح) .

الحل الشامل :- تعديل عام للحسابات .

القائمة (1)

(أ)	**الميزانية في 2012/1/1م**	**المبالغ (آلاف الدنانير)**
1	إجمالي الموجودات الثابتة	4250
2	ناقص : الاندثارات المتراكمة	**(1700)**

3	صافي الموجودات الثابتة	2550
4	المخزون	3950
5	الذمم المدينة	1250
6	النقدية	425
7	الموجودات المتداولة (4+5+6)	5625
8	ناقص : القروض	(2500)
9	رأس المال العامل (7-8)	3150
10	صافي المركز المالي (3+9)	5675
(ب)	كشف الدخل (حساب النتيجة) عن السنة 2012م	المبالغ (آلاف الدنانير)
11	المبيعات	9500
12	مخزون أول المدة	3950
13	مشتريات ومصروفات إنتاج	6000
14	المجموع (12+13)	9950
15	مخزون آخر المدة	4425
16	كلفة البضاعة المباعة (14-15)	5525
17	مجمل الربح (11-16)	3975
18	مصروفات مالية (فوائد)	135
19	مصروفات عامة	2615
20	الاندثارات	425
21	المجموع (18+19+20)	3175
22	النتيجة أو صافي الربح (17-21)	800

(جـ)	**الميزانية في 2012/1/1م**	**المبالغ (آلاف الدنانير)**
23	إجمالي الموجودات الثابتة	4250
24	ناقص : الاندثارات المتراكمة	(2125)
25	صافي الموجودات الثابتة (23-24)	2150
26	المخزون	4425

27	الذمم المدينة (المدينون)	2325
28	النقدية	600
29	الموجودات المتداولة (26+27+28)	7350
30	ناقص القروض	(3000)
31	رأس المال العامل (29-30)	4350
32	صافي المركز المالي (25+31)	6475

القائمة (2)

الأرقام القياسية (المؤشرات) لأسعار الاستهلاك

السنة	الأرقام القياسية (المؤشرات)	
	الأساس	الحالي (المقارن)
2007م	100	112.5
2011م	139	153
2012م	153	169

- ❖ متوسط الرقم القياسي :
  - في السنة 2012م : 161
  - في الربع الرابع للسنة 2011م : 151.25
  - في الربع الرابع للسنة2012م : 167

يمكن من خلال البيانات الواردة في الكشوف المحاسبية السابقة إجراء مقارنة للنتائج الحقيقية مع النتائج الظاهرية .

أولاً :- الطريقة المباشرة لتعديل النتيجة (الربح)

Direct Method of Result Recovery

يمكن تعديل النتيجة (الربح) بصورة مباشرة دون تغيير التدفقات (المبيعات ، المشتريات ، وغيرها) . كما تعتبر هذه الأخيرة بدنانير متوسط السنة عدا ما هو فصلي منها. ومن ثم فأن

النتيجة (الربح) المعدلة يتعين أن تكون بدنانير متوسط السنة (د. م) . كلك يفضل أن تكون، على سبيل المثال، منسوبة إلى المبيعات. ويبلغ معدل التضخم السنوي (10.46%) ، وقد تم احتسابه كما يلي:

[(153-169) / 153] .

1- يجب البحث عن التقييم الحقيقي للمخزون

يظهر كشف الدخل (حساب النتيجة) في القائمة (1- ب) التغير في المخزون :

مخزون 2012/12/31	4425 ألف دينار
مخزون 2012/1/1	3950 ألف دينار
التغير في المخزون (بالزيادة)	+ 475 ألف دينار

ويمكن أن يقسم تحليل هذه الزيادة في المخزون إلى قسمين :-

(1) ارتفاع المخزون خلال الفترة يتوافق مع هامش الربح الوهمي على المخزون .

(2) الزيادة الحقيقية للمخزون .

يتم تحويل (conversion) المخزون في نهاية وبداية الفترة المالية بدنانير متوسط السنة على أساس الأرقام القياسية (المؤشرات) المدرجة في القائمة (2) . ومن الجدير بالذكر أن المخزون المذكور آنفاً قد تم اقتناؤه ، ليس في بداية ونهاية الفترة المالية ، ولكن بالمتوسط (1.5) شهر لأن مدة التخزين تبلغ (3) أشهر .

$$4425 \times \frac{161}{167} = 4266 \quad \text{ألف دينار}$$

$$3950 \times \frac{161}{151.25} = 4205 \quad \text{ألف دينار}$$

تمثل هذه الزيادة (+61) ألف دينار الزيادة الحقيقية للمخزون بدنانير متوسط الفترة المالية . ويمثل الفرق بين الزيادة الظاهرية للمخزون والبالغة (475) ألف دينار والزيادة الحقيقية (+61) ألف دينار الهامش الربحي الوهمي اللازم للمخزون . وقد تسبب هذا الفرق البالغ (414) ألف دينار في تعلية تقدير النتيجة (الربح) المحاسبي بهذا المبلغ (475 -61) . وإن أي إجراء يتخذ في سبيل تعديل النتيجة (الربح) يجب أن يستند إلى سحب هذا المبلغ من الربح (النتيجة) المحاسبي .

ومن الجدير بالملاحظة أن تعلية تقدير الربح (النتيجة) بسبب المخزون يمكن أن تحتسب مباشرة بأسلوب اقل تعقيداً وذلك من خلال التطبيق المباشر لمعدل التضخم السنوي البالغ (10.46%) على مخزون أول المدة (الأساسي) . والمبلغ المحصل هنا هو (413) ألف دينار يشكل المبلغ المقارب لما تم استخراجه في الطريقة أعلاه على الرغم من أنه محتسب بدنانير نهاية السنة .

2- يتعين أن تأخذ الاندثارات التضخم الاقتصادي بنظر الاعتبار منذ بداية اقتناء الموجودات الثابتة (الاستثمار) .

تمثل اندثارات السنة 2012م مجموع اندثارات هذه السنة بأكملها ، وعليه يجب أن تكون معدة بدنانير متوسط السنة 2012م . ويبلغ متوسط الاندثار السنوي مبلغ (425) ألف دينار كما في القائمة (1 - ب) ، أي ما يعادل (10%) من إجمالي الموجودات الثابتة القائمة (1- أ ، ج) . ويقدر متوسط فترة الاندثارات بـ 10 سنوات (إجمالي الموجودات الثابتة ÷ الاندثار السنوي) . وقد تكون هذه المدة قابلة للتغيير عن طريق تعديل الحسابات .

يتم تحويل قيمة إجمالي الموجودات الثابتة (مقتناة بالكامل في بداية السنة2007م) إلى قيمته الحالية كما يلي :-

$$4250 \times \frac{161}{100} = 6842.5 \text{ ألف د.م}$$

وعليه فأن قسط الاندثار السنوي الجديد (الحالي) يحسب كما يلي :-

$$\frac{6842.5}{10Year} = 684.25 \text{ ألف د.م}$$

هنالك طريقة أخرى لتحويل قيمة قسط الاندثار المحاسبي إلى قيمته الحالية وهي أن يتم التطبيق المباشر على قسط الاندثار السنوي وكما يلي :-

$$425 \times \frac{161}{100} = 684.25 \text{ ألف د.م}$$

بناء على ذلك فأن الضرر أو التشويه (distortion) الذي تسبب في زيادة تقدير النتيجة (الربح) يحسب كما يلي :-

684.25 - 425 = 259.25 ألف دينار

وهذا الفرق في الاندثار البالغ (259.25) ألف دينار يعادل المبلغ المستخرج عن طريق ضرب الاندثار المحاسبي البالغ (425) ألف دينار في معدل التضخم الاقتصادي منذ تاريخ الاقتناء (61%) أي $(1.10)^5$.

3- تقلل المصروفات المالية (الفوائد) من المكتسب النقدي

بالنسبة لهذه الشركة موضع التطبيق يكون صافي المديونية النقدية ايجابياً (القروض – الذمم المدينة أو المدينون – النقدية) :-

- في بداية الفترة المالية (2500 - 1250- 425) = + 825 ألف دينار
- في نهاية الفترة المالية (3000 - 2325 - 600) = + 75 ألف دينار

+ 900 ألف دينار

وفي ظل غياب البيانات الأخرى يمكن افتراض أن التغير يستمر في صافي المديونية (الاقتراض) النقدية خلال الفترة المالية . وعليه فأن متوسط صافي المديونية النقدية كما يلي :-

$$\frac{75+825}{2} = 450 \text{ ألف دينار}$$

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدقة والموضوعية تتطلب إجراء تحويل القيمتين (بداية ونهاية الفترة المالية) إلى قيمتهما الحالية قبل احتساب وسطهما الحسابي .

وعلى أية حال فأن مكتسب القوة الشرائية اللازمة للتضخم من صافي المديونية النقدية ، يحتسب كما يلي :-

450 × 10.46 = 47.07 ألف دينار نهاية السنة

$$47.07 \times \frac{161}{169} = 44.84 \text{ ألف د.م .}$$

وعليه فأن المصروفات المالية الحقيقية تتمثل في الفرق بين المصروفات المالية (الفوائد) المحاسبية البالغة (135) ألف دينار، وعلى افتراض إنها كانت تدفع على مدار السنة، ومكاسب أو مكتسب القوة الشرائية من صافي المديونية النقدية:-

المصروفات المالية الحقيقية = 135 – 44.84 = 90.16 ألف دينار

4- تضليل (أو تشويه) العناصر الثلاثة السابقة تتجمع على مستوى النتيجة (الربح) :-

- تضليل في المخزون + 414.00 ألف دينار
- تضليل في الاندثار + 259.25 ألف دينار
- تضليل في المصروفات المالية (الفوائد) - 44.84 ألف دينار

تعلية تقدير النتيجة المحاسبية (الربح) 628.41 ألف دينار

وبناءاً على ذلك فأن صافي الربح الحقيقي أو النتيجة الحقيقية يكون كما يلي :-

800 - 628.41 = 171.59 ألف د.م.

يلاحظ أن التقدير الإضافي لصافي الربح يكون حوالي بنسبة (90 %) من الربح المحاسبي إذا ما أخذت العناصر الثلاثة المضللة للنتيجة المحاسبية بنظر الاعتبار .

ثانياً : طريقة الشاملة لتعديل جميع الحسابات Complete Recovery Method

تقوم عملية التعديل على أساس تحويل قيم جميع البنود المحاسبية الواردة في كشف الدخل (حساب النتيجة) والميزانية إلى قيمها الحالية . وبذلك يمكن اختيار التاريخ الذي يمثل تاريخ أساس واختيار الدينار الذي يمثل دينار ثابت . وهنا نفترض أن اختيارنا للدينار هو دينار نهاية السنة . وإذا ما رغب المستخدم والقارئ في إجراء التعديل بدنانير متوسط السنة فأنه يمكنه إجراء ذلك ببساطة .

يتم تحويل البنود المحاسبية الرئيسية ، في كشف الدخل والميزانية إلى أقيامها الحالية ، من خلال معاملات التحويل المستندة إلى الأرقام القياسية أو مؤشرات قياس الأسعار المذكورة في القائمة (2) . ويتم تطبيق هذه المؤشرات على عناصر القائمة (1) بغية تحويل اقيامها المحاسبية إلى أقيامها الحالية (انظر القائمة 4) .

يتمثل مؤشر قياس الأسعار العائد إلى 2012/12/31م (X) في الرقم (169) لكل بند من البنود المحاسبية . وإن مؤشر الانطلاق أو الأساس (departure) (/) للتحويل إلى القيمة الحالية ، الخاص بالدنانير التاريخية ، يمثل ذلك المؤشر المعبر عن تاريخ اقتناء البند المحاسبي المعني . ومن الملاحظات الجديرة بالذكر هي أن الموجودات الثابتة الإجمالية كانت قد اقتنيت بالكامل في بداية السنة 2007م ، لذلك ينطبق عليها مؤشر الأساس (100) وهو كذلك بالنسبة للاندثارات المتراكمة التي يعتبر تاريخ اقتناؤها هو تاريخ اقتناء الموجود أو الأصل الثابت وليس تاريخ اقتناء قسط الاندثار السنوي الذي لا يشكل إلا حركة داخلية ليس فيها عملية قبض أو دفع .

أن البنود المحاسبية الناتجة عن عملية احتساب معينة مثل صافي الموجودات الثابتة لا تحول إلى قيمها الحالية مباشرة وإنما تحتسب بشكل اعتيادي. ويحتسب قسط الاندثار السنوي من خلال قسمة إجمالي القيمة الحالية للموجودات الثابتة على مدة الاندثار البالغة (10) سنوات وكما يلي :-

$$\frac{7182.5}{10Year} = 718.25$$ ألف دينار في نهاية السنة

يحتسب مكتسب القوة الشرائية من صافي المديونية النقدية من خلال القائمة (3). فإذا كانت المديونية النقدية ثابتة بالدنانير الجارية خلال الفترة المالية فأن عملية الاحتساب لا تشكل مشكلة. إذ يمكن الاكتفاء باحتساب القيمة بالدنانير الثابتة لصافي المديونية النقدية في بداية ونهاية الفترة المالية ويؤخذ الفرق .

وبالعودة إلى الحالة السابقة، يمكن احتساب متوسط صافي المديونية النقدية للفترة المالية بدنانير متوسط الفترة المالية ونفترض إنها بقيت ثابتة (بالدنانير الجارية) خلال الفترة المالية. وعليه يمكن تحويل الأرقام المشار إليها أعلاه إلى أقيامها الحالية بدنانير متوسط الفترة المالية :

البداية : $\frac{161}{153} \times 825 = 868.14$ ألف د.م

النهاية : $\frac{161}{169} \times 75 = 71.45$ ألف د.م

القائمة (3) احتساب مكتسب القوة الشرائية من صافي المديونية النقدية

	الدنانير التاريخية	مؤشرات القيمة الحالية		الدنانير الثابتة (متوسط السنة 2012م)
		/	X	
* صافي المديونية النقدية في 2012/1/1م				
1- القروض	2500			
2- المدينون	1250			
3- النقدية	425			
4- المجموع (2+3)	1675			
5- صافي المديونية (1-4)	825	153	161	868.14
* صافي المديونية النقدية في 2012/12/31م				
6- القروض	3000			

7- المدينون	**2325**			
8- النقدية	**600**			
9- المجموع (7+8)	**2925**			
10- صافي المديونية (1-4)	**75**	**169**	**161**	**71.45**
متوسط صافي المديونية النقدية:	**دنانير تاريخية**			**دنانير ثابتة 2012/12/31م**
11- المديونية في 2012/12/31م	***469.80**	**169**	**169**	**469.80**
12- المديونية في 2012/1/1م	***469.80**	**153**	**169**	**518.93**
13- مكتسب القوة الشرائية (12-11)				**49.1**

*** متوسط صافي المديونية النقدية يحتسب كما يلي :-**

$$\frac{71.45 + 868.14}{2} = 469.80 \text{ ألف دينار}$$

وبناءاً على ذلك نفترض أن صافي المديونية النقدية كان ثابتاً : (469.8) ألف دينار بداية 2012/1م و (469.8) ألف دينار نهاية 2012/12/31م. إن تحويل صافي المديونية النقدية في بداية السنة بدنانير نهاية السنة من (2012/1/1م إلى 2012/12/31م) إلى القيمة الحالية يكون كما يلي :-

$$(469.8) \text{ألف دينار بداية السنة} \times \frac{169}{153} = 518.9 \text{ ألف دينار في نهاية السنة}$$

وعليه فأن الشركة حصلت على مكتسب قوة شرائية خلال السنة 2012م من تغيير صافي مديونيتها النقدية بالدنانير الثابتة :-

518.90 - 469.8 = 49.1 ألف دينار نهاية السنة

إن هذا المكتسب البالغ (49.1) ألف دينار يرحل إلى حساب النتيجة أو كشف الدخل لإلغاء المصروفات، وهو يساعد على احتساب صافي الربح الحقيقي أو النتيجة الحقيقية بما يعادل مبلغ (182.55) ألف دينار . فإذا ما أريد مقارنة ميزانيتين فانه لابد من التأكد أو التحقق من أن تغير صافي المركز المالي المعدل قد تم تعديله كذلك بالمبلغ (182.55) ألف دينار . ويعتبر هذا

الأمر اعتيادياً في ظل غياب حصة كل من حقوق الملكية (الأموال الممتلكة) وتوزيع الأرباح خلال الفترة المالية .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه النتيجة المعدلة (الربح المعدل) قد حققت نسبة زيادة طفيفة عن النتيجة المعدلة والمحتسبة سابقاً بصورة مباشرة . ويعتبر هذا الفرق أمراً طبيعياً لسببين هما :-

1- تم احتساب النتيجة الأولى بدنانير متوسط السنة 2012م ، بينما تم احتساب النتيجة الثانية بدنانير نهاية السنة 2012م إذا اقل قيمة .

2- تم احتساب النتيجة الأولى بالطرائق المبسطة ولكن تقريبية ، بينما تم احتساب النتيجة الثانية باستخدام الطرائق الأكثر دقة وموضوعية .

القائمة (4)

البيـــــــــــان	الدنانير التاريخية	مؤشرات التعديل		الدنانير الثابتة 2012/12/31م
		/	X	
(أ) الميزانية في 2012/1/1م				
1- إجمالي الموجودات الثابتة	**4250**	**100**	**169**	**7182.5**
2- ناقص : الاندثارات المتراكمة	**(1700)**	**100**	**169**	**(2873)**
3- صافي الموجودات الثابتة (1-2)	**2550**			**4309.5**
4- المخزون	**3950**	**151.25**	**169**	**4413.55**
5- الذمم المدينة (المدينون)	**1250**	**153**	**169**	**1380.7**
6- النقدية	**425**	**153**	**169**	**469.45**
7- الموجودات المتداولة (4+5+6)	**5625**			**6263.70**
8 – ناقص القروض	**2500**	**153**	**169**	**2761.50**
9 - رأس المال العامل (7-8)	**3125**			**3502.2**
10- صافي المركز المالي (3+9)	**5675**			**7811.7**

تابع القائمة (4)

البيان	الدنانير التاريخية	مؤشرات التعديل		الدنانير الثابتة 2012/12/31م
		/	X	
(ب) كشف الدخل (النتيجة) للسنة 2012				
11- المبيعات	9500	161	169	9972.05
12- مخزون أول المدة	3950	151.25	169	4413.55
13- مشتريات وتكاليف إنتاجية	6000	161	169	6298.15
14- المجموع (12+13)	9950			10711.70
15- مخزون آخر المدة	4425	167	169	4478.00
16- تكلفة البضاعة المباعة (14-15)	5525			6233.7
17- مجمل الربح (16-11)	3975			3738.35
18- مصروفات مالية (فوائد)	135	161	169	141.7
19- مصروفات عامة	2615	161	169	2744.95
20- الاندثار	425	100	169	718.25
21- المجموع (18+19+20)	3175			3604.9
22- مكتسب القوة الشرائية من صافي المديونية النقدية				49.1
23- صافي الربح (النتيجة) (17-21+22)	800			182.55

تابع القائمة (4)

البيان	الدنانير التاريخية	مؤشرات التعديل		الدنانير الثابتة 2012/12/31م
		/	X	
(ج) الميزانية في 2012/12/31م				
24- إجمالي الموجودات الثابتة	4250	100	169	7182.5
25- ناقص : الاندثارات المتراكمة	(2125)	100	169	(3591.25)
26- صافي الموجودات الثابتة (24-25)	2125			3591.25
27- المخزون	4425	167	169	4478.00
28- الذمم المدينة (المدينون)	2325			2325
29- النقدية	600			600
30- الموجودات المتداولة (27+28+29)	7350			7403
31– ناقص القروض	(3000)			(3000)
32- رأس المال العامل (30-31)	4350			4403
33- صافي المركز المالي (26+32)	6475			7994.25
(د)				
34- التغير في صافي المركز المالي	800			182.55

ثالثاً :- اختلاف النتائج الحقيقية عن النتائج الظاهرية

The Difference between Real Results and Apparent Results

تعتمد عملية إعداد وإظهار نتائج أعمال الشركة على مصدرين مختلفين، أولهما يتمثل في البيانات المحاسبية التاريخية وثانيهما يتمثل في البيانات المعدلة، ولذلك تظهر هذه النتائج مختلفة اختلافاً كبيراً .

البيـــــــــــــان	القيمة الظاهرية	القيمة الحقيقية
▪ صافي الربح قبل الضريبة	800	182.55
▪ الضريبة (50%)	400	400
▪ صافي الربح بعد الضريبة	400	217.45 -
▪ نسبة (أو سعر) الضريبة	%50	%21.9
▪ صافي المركز المالي قبل الضريبة وقبل توزيع الأرباح	6075	7594.25
▪ صافي المركز المالي بعد الضريبة وبعد توزيع الأرباح (على افتراض أن حصص الربحية الموزعة هي 300)	5775	7294.25
▪ العائد على حقوق الملكية بعد الضريبة (أساس بداية)	%7.05	%2.78 -
▪ دوران حقوق الملكية (أساس بداية)	1.67	%1.28
▪ الربحية بعد الضريبة (صافي الربح / المبيعات) (المبيعات الحالية في 2012/12/31م تعادل 9972)	%4.21	%2.28 -
▪ التمويل الذاتي للنمو والتوسع (صافي الربح – الحصص الربحية)	100 +	517.45 -

خلاصة الفصل

يتضح أن الضريبة على الأرباح لم تتأثر بالتعديل، غير أن هذا التعديل كان له الأثر الكبير على قيمة الأرباح بعد الضريبة. ويلاحظ كذلك أن الربحية أصبحت سالبة بعد التعديل، وإن التمويل الذاتي لأغراض التوسع (بعد الاندثار وتوزيع الحصص الربحية) كان هو الآخر سالباً بشكل كبير. وعليه فان قرارات الشركة من المؤكد أن تكون غير صائبة في ظل غياب تعديل الحسابات. كما أن المستثمرين يمكنهم قبول ربحية منخفضة لكن الأمر في الواقع سيكون مؤلماً بالنسبة لها حينما تفقد المستثمرين الحاليين والمرتقبين. وعليه يتعين على إدارة الشركة أن تفحص بتمعن كم هو الربح المحاسبي الذي يساعدها في بلوغ أهدافها المرسومة في الموازنة التخطيطية.

⑩ ⑩ ⑩ ⑩ ⑩ ⑩ ⑩ ⑩ ⑩

أولاً :- المصادر العربية

1- الكتب

1. أحمد ، عبدالرحمن يسري وآخرون ،" النظرية الاقتصادية الكلية " , الدار الجامعية /الإسكندرية ، مصر العربية 2007 .
2. الأمين ، عبد الوهاب ،" مبادئ الاقتصاد الكلي "، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2002 .
3. البياتي ، طاهر فاضل الشمري خالد توفيق ،" مدخل الى علم الاقتصاد " ، دار وائل ، عمان الأردن 2009 .
4. الجنابي ، هيل عجمي ،أرسلان رمزي ياسين يسع ،" النقود والمصارف :النظرية النقدية " ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2009 .
5. الدليمي ، عوض فاضل إسماعيل ، " النقود والمصارف "، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، العراق ، 1990 .
6. الروبي ، نبيل ," نظرية التضخم "، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1984 .
7. السريتي ، السيد محمد أحمد ، نجا ، علي عبد الوهاب ، "مبادئ الاقتصاد " ، عمان ، الأردن ، 2006.
8. الشافعي ، محمد رمزي ، مشكلة التضخم في مصر :أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 1980 .
9. الشمري ، ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1984 .
10. الصياح عبد الستار ، العامري مشكور سعود :- " الإدارة المالية : أطر نظرية وحالات عملية " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2003م .

11. العادلي يوسف عوض ، العظمة محمد احمد ، البسام صادق محمد :- " مقدمة في المحاسبة المالية "، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، 1986م .
12. العبد الله رياض:- " النظرية المحاسبية،" ترجمة كتاب (Kam) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 2000م .
13. العيسى ،نزار سعد الدين ، قطف ، إبراهيم سليمان ، "الاقتصاد الكلي : مبادئ وتطبيقات " ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2006 .
14. القاضي حسين ، حمدان مأمون :- " المحاسبة الدولية " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000م .
15. القريشي ، محمد صالح ،" اقتصاديات النقود والنوك والمؤسسات المالية " ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2009 .
16. المناعي جاسم :- " الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا وانعكاساتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي " ، دار الفجر للصحافة والطباعة والنشر ، أبو ظبي ، نيسان 1998م .
17. حداد ، أكرم ، ومشهور هذلول ، " النقود والمصارف مدخل تحليلي " ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، 2008 .
18. خلف ، فليح حسن ، " النقود والبنوك " ، جدار للكتاب والنشر ، عمان الأردن ،2008 .
19. زكي، رمزي، " التاريخ النقدي للتخلف " ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1987 .
20. شيحة ، مصطفى رشدي ، " مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي " ، الدر الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، 1981 .
21. صقر، صقر أحمد، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، دار الغريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

22. طاقة ، محمد وآخرون ، " أساسيات علم الاقتصاد : الجزء الكلي " ، إثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2008 .
23. عبد آل آدم يوحنا ، الدباغ ضياء حامد :- " الإدارة المالية " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1992 .
24. عبد الرحمن، إسماعيل ، عريقات حربي ، "مفاهيم ونظم اقتصاديات التحليل الكلي والجزئي " .دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2008 .
25. عبد الله خالد أمين ، أبو عاصي حمزة بشير :- " محاسبة الشركات " دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2001م
26. عريقات ، حربي محمد موسى ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، 2006 .
27. علي ،عبد المنعم السيد ،العيسى نزار سعد الدين ، " النقود والمصارف والأسواق المالية " ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 .
28. عناية ، غازي حسين ، " التضخم المالي " ، دار الميل ، بيروت ، لبنان ، 1992 .
29. محمد يونس خان ، هشام صالح غرايبة :- " الإدارة المالية " ، جون وايلي وأولاده ، لندن 1986م .
30. مطر محمد عطية وآخرون :- " نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات " ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1996م .
31. مقلد ، محمد رمضان ، نجا علي عبدالوهاب ،" مبادئ الاقتصاد الكلي " ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،جمهورية مصر العربية ، 2007 .
32. هواري ، سيد : " الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1996م .

2 - **الدوريات**

(1) ألجليلي مقداد ، رمو وحيد :- " إعداد القوائم المالية المؤقتة في ظل التغيرات في المستوى العام للأسعار " مجلة المحاسب ، وقائع المؤتمر العلمي العاشر ، مكتب فاني للطباعة ، بغداد ، 1995م .

(2) الحسون عادل محمد ، كاظم آلاء حاتم : " التضخم وقرارات الاستثمار " ، مجلة المحاسب ، وقائع المؤتمر العلمي العاشر ، مكتب فاني للطباعة ، بغداد ، 1995م .

(3) العادلي يوسف عوض ، العظمة محمد احمد : " التضخم وأثره على البيانات المالية المنشورة للشركات الكويتية المساهمة " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (1) ، جامعة الكويت ، 1980م .

(4) العامري مشكور سعود ، منصور طاهر محسن :- " بعض النماذج الحسابية المستخدمة في تحديد الربحية المتوقعة وتقييم مجرى النقد في المشروعات التي تعايش ظاهرة التضخم " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (2) ، البصرة 1992م .

(5) العامري مشكور سعود وآخرون :- " دراسة مقارنة للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي الموحد في العراق " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (11) ، البصرة ، 1994م .

(6) العامري مشكور سعود :- " التضخم وأثره على بنود الميزانية " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (5) ، البصرة ، 1994م .

(7) العامري مشكور سعود :- " محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق " ، مجلة المحاسب ، وقائع المؤتمر العلمي العاشر ، مكتب فاني للطباعة ، بغداد ، 1995م .

(8) العامري مشكور سعود :- " اثر التضخم على تقييم ربحية الاستثمارات " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (8) ، البصرة ، 1997م .

(9) العامري مشكور سعود :- " المعايير المستخدمة في تحديد قيمة المنشأة " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (11) ، البصرة ، 2000م.

(10) العامري مشكور سعود ، عبد السيد ناظم حسن :- " المواءمة بين الطرائق الموضوعية والذاتية المستخدمة في تقدير قيمة المنشأة " ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الديوانية ، 2001م .

(11) العامري مشكور ، ألطريحي هبة :- " قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي " ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد (93) ، الأمارات العربية المتحدة ، 2003م .

(12) رمو وحيد محمود :- " تقييم مشروعات الاستثمار في ظل التغيرات في المستوى العام للأسعار " ، مجلة المحاسب ، وقائع المؤتمر العلمي العاشر ، مكتب فاني للطباعة ، بغداد ، 1995م .

(13) عبد الله ، خالد أمين :- " محاسبة التضخم بين المعارضة والتأييد " ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، العدد (16) ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 1982م .

(14) محمد مطر :- " اثر التضخم على قرارات الاستثمار " ، مجلة المحاسب ، وقائع المؤتمر العلمي العاشر ، مكتب فاني للطباعة ، بغداد ، 1995م .

(15) نجم عبد الصاحب ، خالد رقاء :- " اثر الضخم على عناصر كشف الدخل " ، مجلة المحاسب ، وقائع المؤتمر العلمي العاشر ، مكتب فاني للطباعة ، بغداد ، 1995م.

(16) هاشم علي هاشم : " الإطار العام لمحاسبة التضخم في ضوء تجربة النظام المحاسبي الفرنسي " ، مجلة المحاسب ، وقائع المؤتمر العلمي العاشر ، مكتب فاني للطباعة ، بغداد ، 1995م.

3 - **<u>الرسائل والأطاريح الجامعية</u>**

1. العطواني ، خالد شامي ناشور ، " اختيار نظام سعر الصرف في إطار سياسة إحتواء التضخم في الاقتصاد النامي " ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية ،2009 .

2. حسين ، منى يونس ، " علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي : إشارة الى العراق " ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد ،2006 .
3. سعيد ، هيثم أكرم ، " تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة من 1980 - 1994 ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ، 2008 .
4. مجيد ، عامر عبد الله ، " تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختارة للمدة من 1980 - 2006 " ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، 2008 .
5. مرزوق ،عاطف لافي ، " تحليل الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980 - 1994 " ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة ، 1999 .

1-**Books**

(1) Belvard (E.), Needles (J.R.), Marian powers, "Financial accounting ", Houghton Mifflin company, 7th edition , USA, 1995.

(2) Brink (H.L.), and Langendijk (H.P.A.J.) : " Current cost accounting in annual accounts ", 2000 .

(3) Carsberg (B.) and page (M.) : " Current cost accounting ", Institute of chartered accountants in England and Wales, England,1984.

(4) Choi (F.D.S) mueller (G.) : " International accounting " N.J Prentice Hall Inc., Engelwood Cliffs, Prentice Hall Inc., USA,1992.

(5) Gernon (H.), Meek (G.K.) : " Accounting an international perspective ", McGraw-Hills, Singapore,2001.

(6) Gitman Lawrence (J.) : " principal of managerial finance ", Brief edition, Addison-Wesley Publishing Company, USA,1998.

(7) Glautier (M.W.E.)Unerdown (B) : " Accounting theory & practice", Pitman, London,1996.

(8) Kirman (P.), Nobes (Ch.), Parker (R.) :- " Inflation accounting ", in the book of Nobes & Parker (Comparative international accounting) , Prentice Hall Europe, Published in Great Britain, London, 2000.

(9) Lecointre (G.) :- " la comptabilité d'inflation ", Dunod entreprise, Bordas, Paris, 1977.

(10) Marchall (B.) Romney, Paul John Steinbart : " Accounting information system ", 8th edition, Prentice Hall Inc., USA, 2000.

(11) Nobes (Ch.), Parker (R.) :- " Comparative international accounting ", Prentice Hall, Pearson Education, Harlow, London,2000.

(12) scapens (R.) :- " Accounting in an inflationary environment ", 1st Published, the Macmillan Press Ltd., London , 1977 .

(13) Seneterre (A.) :- " Inflation et gestion " , Dunod entreprise, Bordas, Paris, 1980.

(14) Stuart (M.) :- " Comparative international accounting ", Prentice Hall, Pearson Education, Harlow, London, 2000 .

(15) Van Horne (J.) :- " Financial management policy ", Prentice Hall, Inc., Englewood, New-Jersey, USA, 1992.

(16) Vizzavona (P.) :- " Pratique de gestion, Evaluation des entreprises ", Tome 3,Berti Edition, Algerie, 1991.

(17) Whirtington (G.) : " Inflation Accounting – An introduction to the debate ", Cambridge University press . U.K. 1983 .

2-<u>Periodicals</u>

(1) Hoarau (C.) : " International Accounting Harmonization ", the European Accounting Review, volume 4, London,1995.

(2) Mundell (M.) :- " Inflation & real interest ", Journal of political Economy, Vol. N° 71, June,1963 .

(3) Norme IASC, UN, 1993 .

(4) Parker (R.) : " Introduction in comparative international accounting ", Prentice Hall, Financial Times, London, 2000.

(5) Sandiland Reports, Chairman :- " Inflation accounting report of inflation accounting committee ", 1977 .

(6) Van Offeren (D.H) : " Accounting for changing prices in Dutch annual reports ", advances in international accounting, Vol. 3, JAI Press. 1990.

(7) Whirtington (G.) : " Current cost accounting : Its roles in regulated utilities ", Fiscal Studies, Vol. 15 , 1994 .

انتهى الكتاب بعون الله تعالى..... والحمد لله رب العالمين....



☒ حقوق التأليف محفوظة للمؤلف

يمنع منعا باتا طباعة هذا الكتاب بالكامل أو جزء منه بأي طريقة من طرق الطباعة والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الأساليب إلا بموافقة خطية من المؤلف.

Copy right ©
All rights reserved
First Edition: 2012

عنوان الكتاب: محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق

اسم المؤلف : الأستاذ الدكتور سعود جايد مشكور

عدد الصفحات: (345) صفحة

دار الطباعة والنشر : دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع – عمان - الاردن 2014

View publication stats